الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

العلاقات المغربية الأوروبية خلال عهد المولى عبد العزيز (1894-1907م)

"الإنجليزية والألمانية نموذجا"

إعداد الطالبان:
– حديدي خالد
– بلفراق إيمان

إشراف الأستاذ:
– د.عنان عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: د. دوبالي خديجة.....رئيسا
الأستاذ: د. عنان عامر..... مشرفا ومقررا
الأستاذ: د. حسنة كمال.....عضوا مناقشا

السنّة الجامعيّة:

1439هـ-1440هـ/2018م-2019م

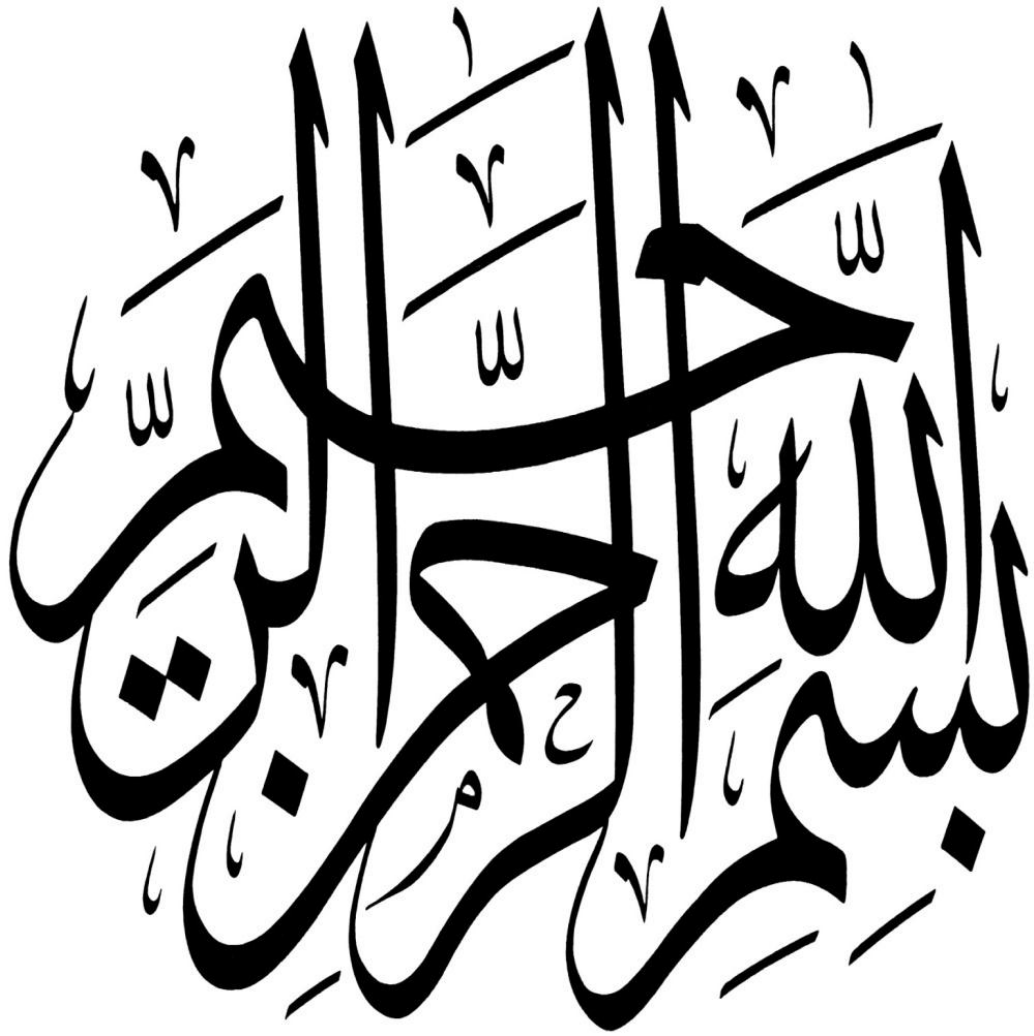
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله وحده نحمده حمدا يوافي نعمه والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه.

أما بعد تمّ بعون الله وفضله انجاز هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور "عنان عامر" الذي نكن له كل التقدير والاحترام ونتوجه له بأسمى عبارات الشكر والعرفان على ما أسداه لنا من توجيهات ونصائح قيّمة لإعداد هذا البحث المتواضع الذي نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجازه أدام الله عليه الصحة والعافية.

كما نقدم شكرنا إلى جميع من ساهم ووجّه في انجاز هذا العمل فاللهم أجزل لهم الجزاء والعطاء انك سميع مجيب مع الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتشريفهم لنا بمناقشة هذا البحث.

ولا نفوت الفرصة لشكر كل من درسنا، أو علمنا حرفا في مجال مشوارنا الدراسي من بدايته لنهايته.

وإلى كل من كان في خدمة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية على اختلاف المسؤوليات والدرجات.

والله ولي التوفيق

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

مختصر	الكلمة
إشرا	إشراف
تح	تحقيق
تع	تعليق
تق	تقديم
تص	تصحيح
تر	ترجمة
مج	مجلد
مرا	مراجعة
د.س.ط	دون سنة طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
Op-cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه
p	page

مقدمة

عرف المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين ميلادي جملة من التحولات والتغيرات، والتي كانت نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية، التي عرفتها منطقة الشمال الإفريقي، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، وفرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، إلى جانب سياسة التغلغل الأوروبي اتجاه المغرب الأقصى، عن طريق نظام الحماية القنصلية،والامتيازات الأجنبية.

كما تميزت هذه الفترة من تاريخ المغرب الأقصى بمجموعة من الخصوصيات، كإدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناته المخزنية وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوروبي، في سبيل المحافظة على وحدته الترابية، وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لإفشال هذه التنظيمات، كما حاولت اخضاع المنطقة ضمن المناطق الأخرى الواقعة في الشمال الإفريقي للسيطرة الأوروبية في إطار ربط علاقات بين هذه الدول والمغرب الأقصى كنوع من التنافس الاستعماري عليه، أين أثرت في واقعة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني.

وتعد العلاقات الأوروبية مع المغرب الأقصى من المظاهر الاستعمارية الغير مباشرة، والتي تحكمت في مساره التاريخي، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وهذا ما كانت عليه العلاقات الانجليزية الألمانية مع المغرب في عهد المولى عبد العزيز، أين سعت هذه الدول إلى ربط علاقات مع المغرب بشتى الوسائل، وفي مختلف المجالات، والتي هي موضوع دراستنا هذه.

ومن أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هو الفترة الزمنية، والتي تعد مرحلة حساسة وهامة في تاريخ المغرب الأقصى المعاصر نظرا للأحداث الكثيرة والمؤثرة التي عرفتها البلاد، نتيجة علاقاتها مع الدول الأوروبية، والتي كانت سبب مباشر في فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى، إذ شهدت هذه الفترة تدخل كبير للدول الأوروبية في شؤون الدولة، لاسيما وأن المغرب كان يعيش فترة من الضعف نتيجة تدهور أوضاعه السياسة والاقتصادية، وحتى الأمنية بظهور التمردات والثورات الداخلية.

والهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم الجوانب المتعلقة بفترة حكم المولى عبد العزيز، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية، التي كانت استمرار لأطوار التوسع الاستعماري، فكانت العلاقات المغربية الانجليزية الألمانية نموذج للدراسة المتناولة، وفي المقابل إبراز الضعف السياسي والاقتصادي

الذي عرفته البلاد مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي صادفت حكم المولى عبد العزيز، هذا الضعف الذي فتح أبواب واسعة أمام التدخل الانجليزي الألماني في شؤون الدولة، وتقوية علاقاتها معها في مختلف الجوانب.

ولمعالجة موضوع العلاقات الانجليزية الألمانية مع المغرب الأقصى خلال عهد المولى عبد العزيز،طرحنا الإشكالية التالي، واتبعناها بالتساؤلات على النحو التالي:

- ما هي طبيعة العلاقات الانجليزية الألمانية مع المغرب في عهد المولى عبد العزيز؟
- ما وضع المغرب ضمن هذه العلاقات؟ وكيف أثرت هذه العلاقات على واقع المجتمع المغربي؟
- ما هي المكاسب الأوروبية المترتبة عن هذه العلاقات؟
- وماذا تمخض عن المساومات الأوروبية حول المغرب الأقصى؟ وما انعكاسات ذلك على وضع المغرب الدولي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والذي يتخلله بعض التحليل وذلك من خلال طرح المواضيع بشكل تسلسلي مع طرح الأهداف والنتائج المتعلقة بالمواضيع.

كما حاولنا من خلال المنهج المتبع وصف الأحداث المتعلقة بالدراسة على حسب ما يخدم الموضوع.

وجاءت خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة.

مدخل: كان عبارة عن نظرة عامة لأحوال المغرب خلال عهد المولى حسن الأول، من الفترة الممتدة من سنة 1873 إلى غاية 1894.

تناولنا من خلاله أهم ما ميز هذه الفترة من أوضاع داخلية كتطبيق المولى حسن الأول لجملة من الإصلاحات في مختلف المجالات، وموقف الدول الأوروبية منها، الذي عبر عنه مؤتمر طنجة ومؤتمر مدريد سنة 1881.

أما الفصل الأول المعنون بـ " المغرب في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)" فقد خصصناه لإبراز ومعرفة أوضاع المغرب خلال فترة حكم المولى عبد العزيز من سنة 1894 إلى 1907 حيث

تناولنا فيه أهم مميزات هذه الفترة من أوضاع داخلية وخارجية خاصة فيما يخص التمردات الداخلية،والتغلغل الفرنسي في منطقة الجنوب الشرقي.

وعنونا الفصل الثاني "العلاقات الانجليزية المغربية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)، فقد أوضحنا فيه أهم ما ميز هذه العلاقات من مظاهر دبلوماسية، واقتصادية واجتماعية وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه المسألة المغربية في ظل التسوية الدولية، والتي كانت من خلال عقد الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي، وما ترتب عنه من ردود فعل محلية ودولية.

أما الفصل الثالث المعنون بـ "العلاقات المغربية الألمانية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)، والذي تناولنا فيه جملة من أهم مميزات العلاقات الألمانية المغربية في جانبها الدبلوماسي والاقتصادي، وهذا في المبحث الأول، بينما تناولنا في المبحث الثاني ردود فعل ألمانيا من المسألة المغربية من خلال زيارة الامبراطور الألماني للمغرب، وظهور أزمة أغادير الأولى سنة 1905، وانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906.

وجاءت الخاتمة كجملة من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق المتنوعة تخدم الموضوع.

ولمعالجة موضوع العلاقات المغربية الانجليزية الألمانية خلال عهد المولى عبد العزيز اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي اختلفت موضوعاتها ومادتها وأهميتها، فمنها ما هو تاريخي سياسي،ومنها ما هو تاريخي اقتصادي وغير ذلك، ونذكر أهمها كتاب العلائق السياسية لابن زيدان عبد الرحمن، استعنا به للحديث عن أخبار العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وبعض الدول الأوروبية من خلال طرحه لمجموعة من الرسائل المتبادلة بينهما، إلى جانب كتاب الاستقصاء الجزء التاسع لصاحبه أبو العباس أحمد الناصري، والذي يعد مصدر مهم يؤرخ لهذه الفترة.

إضافة إلى كتاب "المغرب عبر التاريخ" لصاحبه "إبراهيم حركات" حيث قدم لنا جملة من الأحداث ووقائع في دراستنا هذه، أين تناول كل الأحداث التي تخص منطقة المغرب الأقصى سواء الأوضاع الداخلية أو علاقته الخارجية بالدول الأوروبية.

وأيضا كتاب "تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية" لصاحبه "روجرز" والذي أفادنا في معرفة طبيعة العلاقات الانجليزية مع المغرب، خاصة في الفترة التي تناولناها وهي عهد المولى عبد العزيز.

أما الكتب الأجنبية فنجد كتاب Le Maroc et l'Europe (1830-1894) المؤرخ " Louis Miége" والذي أفادنا في بعض المعلومات الخاصة بفترة حكم المولى حسن الأول المتناول في المدخل.

أما من حيث الصعوبات فلا يكاد يخلو أي بحث علمي منها، خاصة في الدراسات التاريخية،وما اختيار الموضوع وجمع المادة العلمية إلا جزء منها، إلى جانب طبيعة الموضوع، فهو عبارة عن دراسة تاريخية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، هذا ما خلق صعوبة في حصر المادة العلمية، وتحديد المهم منها لإثراء الموضوع.

المدخل: المغرب الأقصى في عهد المولى حسن الأول (1873–1894م)

المدخل: المغرب الأقصى في عهد المولى حسن الأول (1873-1894م)

مع نهاية القرن التاسع عشر وصل المولى حسن الأول[1] إلى الحكم سنة 1873، الذي استطاع بفضل ذكائه ونشاطه العسكري أن يحافظ على كيان المغرب، فقد وجد السلطان نفسه أمام تحديات فرضتها حالة المغرب المزرية، بسبب الاضطرابات التي قامت بها بعض القبائل التي رفضت دفع الضرائب، إلى جانب ازدياد الضغط الأوروبي نتيجة نظام الحماية القنصلية[2] التي فرضتها هذه الدول على المغرب، وفي مقدمتهم "بريطانيا وفرنسا".[3]

في ظل هذه الظروف الصعبة التي عرفها المغرب سعى السلطان المولى حسن الأول إلى القيام بجملة من الإصلاحات في شتى المجالات "الإدارية، الاقتصادية، العسكرية و الثقافية" بهدف وضع أسس متينة تحفظ كيان المغرب، ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية.[4]

---

[1] هو المولى حسن الأول ابن محمد بن عبد الرحمن بن هشام، ولد سنة 1247هـ، وهناك من اختلف في تاريخ ميلاده بالميلادي، ولكن المرجح أنه ولد سنة 1831م، ينتمي من حيث النسب القريب إلى الأسرة العلوية، أمل من حيث نسبه البعيد إلى الجد الخامس والثلاثون سيدنا علي بن أبي طالب، أنظر: عبد الرحمن بن زايد، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تح، علي عمر، ج2، ط1، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2008، ص 116.

[2] هو نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياهم، فيصبحوا يحملون جنسيته، وغير خاضعين لقوانينه، ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم مثل أداء الضرائب، أنظر: حسن صبحي، **التنافس الأوروبي في المغرب (1884-1904)**، ط1، دار المعارف، مصر، 1965، ص 22-23.

[3] الرشيد إسماعيل بن محمد، **جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس**، ط1، مطبعة فضالة، المغرب، 1957، ص 144.

[4] محمد العربي المعريش، **المغرب في عهد السلطان حسن الأول (1290هـ-1311هـ، 1873-1894)**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص 61.

1- الأوضاع السياسية:

شهدت فترة حكم المولى حسن الأول قيامه بعدة حملات ضد بعض القبائل مثل الحملة التي قادها ضد منطقة السوس[1]، وذلك بهدف ردع حركة القبائل في تلك المنطقة، والإشراف على الأحوال الأمنية والاقتصادية.[2]

كما قام السلطان بمتابعة العديد من المشاكل الناتجة عن الاتفاقيات[3]، والتنازلات التي قدمها السلاطين الأوائل في بداية القرن التاسع عشر إلى الدول الأوروبية، ولعل أخطرها هي مشكلة نظام الحماية القنصلية، التي أعطت فرصة للدول الأوروبية لتطبيق سياسة السيطرة من خلال جالياتها وتحقيق أهدافها خاصة التجارية والسياسية.[4]

هذا أحدث ضعف لدى جهاز المخزن، وأظهر نقص من هيبة السلطة المغربية، ما جعل السلطان يحاول الحد منها أو إلغاءها.[5]

مما دفع بالسلطات إلى وضع أسس متينة على المستوى الإداري فجعل نظام الحكم أكثر مركزية،باعتبار السلطان المركز الأول للسلطة السياسية والإدارية والمخزن.[6]

---

[1] السوس بلاد الشلوح، وهي منطقة تقع جنوب المغرب سكانها من الأمازيغ الشلوح، تشتهر بتواجد غابات الأركان النادرة، كما تشتهر بالسياحة وهي تقع بين الأطلس الكبير والأطلس الصغير.أنظر : الصديق ابن العربي،**كتاب المغرب**،ط3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1934 ص 233 .

[2] إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية**، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 54.

[3] أهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية المغربية البريطانية 1856 بعد انتهاء معركة السيلي بين المغرب وفرنسا سنة 1844، أين وقفت بريطانيا إلى جانب المغرب كحليف لها ضد فرنسا، نتج عنها تزايد تدفق الأوروبين على المغرب، وأيضا نجد الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863 تحصلت بموجبها فرنسا على امتيازات تجارية في البلاد، أنظر: محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 38

[4] المرجع نفسه، ص 61.

[5] إبراهيم حركات، المرجع نفسه، ص 55.

[6] نظام المخزن يقصد به الحكومة المغربية، فهو يشكل جهاز الحكومة بمختلف تفرعاته، أنظر: المرجع نفسه، ص 356 .

إلى جانب وجود مجموعة من الموظفين يقومون بمساعدته دون التنازل لهم عن حق السلطان في اتخاذ القرارات النهائية.

كما قام السلطان باستحداث وزارات جديدة، وتقسيم إداري جديد، حيث أستبدل بمقتضاه ثمانية عشر مقاطعة التابعة[1] للصدر الأعظم[2] ب 330 دائرة، وعلى رأس كل دائرة قائد مخزني.

كما أخذ المخزن رئيس الوزراء، وذلك لتدعيم سلطة السلطان في الداخل، ووضع حد للأطماع الأجنبية في الخارج.[3]

2- الأوضاع الاقتصادية:

أولى المولى حسن الأول اهتماما كبيرا للجانب الاقتصادي حيث شجع التبادل التجاري مع الدول الأجنبية، وذلك في إطار الاتفاقيات التجارية، حيث اقترحت عليه بعض الدول الأجنبية أن يعمل على إدخال أساليب جديدة في الجانب الاقتصادي مثل استخراج المعادن.[4]

كما شجع المولى حسن الأول في الجانب الزراعي زراعة القطن وقصب السكر، واهتم بمصانع السكر، وبذل في هذا الجانب جهود كبيرة وخصص أموال طائلة، واستقدم اختصاصين من أوروبا لبنائها بمدينة مراكش[5]، [6].

---

[1] محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 52.

[2] هو منصب يقتصر على الوزير الأعظم، وهو الوزير الأوحد في الجهاز المخزني وهو من أكبر مساعدي السلطان في تسيير شؤون الدولة، لهذا يعتبر الرجل الثاني في الدولة، أنظر: يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 179.

[3] مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في القرن 19**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995، ص 29.

[4] محمد العربي المعريش، المرجع نفسه، ص 143.

[5] مراكش من المدن الرئيسية في المغرب يتوسط موقعها مناطق الشمال والجنوب، وتعد عاصمة البلاد الجنوبية، أسسها يوسف بن ناشفين عام 656م، واتخذها عاصمة لدولته، أنظر: مصطفى أحمد أحمد وحسام الدين إبراهيم عثمان، **الموسوعة الجغرافية (الأنهار، المحيطات، البحيرات، الجبال)**، ج2، ط1، دار العلوم، القاهرة، 2004، ص 74.

[6] محمد أمين محمد ومحمد علي الرحماني، **المفيد في تاريخ المغرب**، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.س.ط، ص 235.

وما ساعد على تحسين المردود الزراعي هو تحسين المواصلات بإنشاء سكة حديدية مغربية بين "فاس[1] ومكناس[2]"، إضافة إلى زيادة نسبة التصدير.[3]

هذا ما زاد في الضرائب والرسوم الجمركية العائدة إلى المخزن وبهذا شهد المغرب في هذه الفترة ازدهارا اقتصاديا في كافة المجالات، وبالتالي زيادة عدد الأوروبيين المقيمين في المغرب.[4]

هذا التطور جعل المغرب يشارك في المعارف الدولية للصناعات مثل معرض باريس الثالث سنة 1878، ومعرض باريس الرابع سنة 1889، حيث تم عرض منتوجات وطنية مغربية مثل الأقمشة الحريرية، المصنوعات الجلدية، والأواني النحاسية، والسكاكين المذهبة وغيرها من المصنوعات.[5]

3- الأوضاع العسكرية:

عرف المغرب في الجانب العسكري ضعفا نتيجة الهزائم المتكررة خاصة في معركة إيسلي 1844 ضد فرنسا، ومعركة تطوان 1860 ضد إسبانيا، ما جعل المولى حسن الأول يقوم بجملة من الإصلاحات بهدف تقوية الجيش وتطويره.[6]

---

[1] فاس: مدينة مغربية تقع على منتصف الطريق بين الرباط وفاس، تمر بها الطريق الرئيسية المعبدة وأخرى الحديدية، تشتهر بعمارتها الجميلة وأسواقها التجارية وصناعتها المتطورة ، أنظر: كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 402.

[2] مكناس: تقع على الطريق الرئيسية المعبدة الآتية من فاس والرباط، أشتهر بمركزها التجاري والصناعي والزراعي، إلى جانب الازدهار العمراني لها، أنظر: المرجع نفسه، ص 574.

[3] محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 143 .

[4] محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973، ص 81.

[5] المرجع نفسه، ص 81.

[6] محمد العربي المعريش، المرجع نفسه، ص 36.

وقد اعتمد المولى حسن الأول في تكوين الجيش وتدريبه وبناء الأبراج وشراء الأسلحة والذخيرة على الدول الأوروبية خاصة فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، كما استفاد المولى حسن الأول من التقدم الفني العسكري الأوروبي، بحيث قام بجلب المربين الأجانب، وإرسال البعثات العسكرية إلى منطقة "جبل طارق"[1]، وقام بإنشاء مصانع للذخيرة في فاس.[2]

إلى جانب ذلك أدخل السلطان نظام التجنيد الإجباري على المدن، وجمع المتطوعين من القبائل الريفية، وتزويد الجيش بعدة أنواع من الأسلحة مثل البنادق، البواخر، واعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل، ونظرا للأهمية التي أولاها المولى حسن الأول للجيش[3] فقد خصص يومان للنظر في أمور الجيش، حيث يقول ابن زيدان "....يوم الاثنين للتمرينات الحربية...أما يوم الأربعاء فخصص لاستعراض الجيوش...".[4]

هذا ما جعل السلطان حسن الأول يحافظ على الأمن داخل البلاد، ويقضي على التمردات الداخلية، أين وصلت الحملات العسكرية التي وجهها ضد القبائل الثائرة إلى تسعة عشر حملة، كما قام المولى حسن الأول بالتحرك نحو المدن والقرى بجيش كبير دائم الحركة وقاده بنفسه مؤكدا بذلك شرعية حكمه على المناطق المستعصية فمارس التأديب والتحكيم والإخضاع مراقبا بذلك سلوك الولاة والعمال، ليعرف مواطن الضعف والقوة، ويتمكن من تسير شؤون دولته.[5]

مع ذلك فإن سياسة الإصلاح بدت غير ممكنة، ومحكوما عليها بالفشل لسببين الأول هو أن العناصر المحمية أدت إلى إضعاف مدخول المخزن من الضرائب لأن العناصر المحمية كانت من ذوي الثروة والملك، في الوقت الذي كان المخزن يشكو بدوره من زيادة النفقات، والسبب الثاني خشية

---

[1] جبل طارق يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، يبلغ طوله 51 كلم^2، ويراوح عرضه بين 13 و37 كلم، ويفصل أيضا بين أقصى جنوب إسبانيا والشاطئ الشمالي لإفريقيا، يحده من الشرق المستعمرة البريطانية جبل طارق، وتوجد به أعمدة هو قل، وهي صخور ضخمة على جانبي المضيق من الناحية الغربية، أنظر: مصطفى أحمد أحمد وحسام الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 103.

[2] بهيجة سيمو، **الإصلاحات العسكرية في المغرب (1844–1912)**، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002، ص 82.

[3] المرجع نفسه، ص 90.

[4] عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظام الدولة**، ج1، د.ط، الرباط، 1961، ص 149.

[5] الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار (1880–1915)**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص 232.

المخزن من تزايد خروج العناصر المحمية من سلطته وإفلاتهم من الضرائب خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للشركات والتجار والأوروبيون، وزيادة نفوذ المستشارين والتقنين الذين يقتضي الإصلاح تواجدهم.[1]

أن التنافس الأوروبي على مختلف المشاريع أدى إلى إفشالها في النهاية ويمكن القول بأن تراجع السلطان عن الكثير من المشاريع دليل أيضا على تفطنه لنوايا الأوروبيين الهادفين إلى جر البلاد إلى الإفلاس والتبعية التي من شأنها أن تسقط المغرب تحت حماية دولة أو دول أوروبية.[2]

4– الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

تولى المولى "حسن الأول" في ظروف هادئة نسبيا يعمها الرخاء إلى غاية سنة 1877 أين عاودت دورة الجفاف، وقلت مستوى المحاصيل عن المتوسط، مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلد، وتردت المحاصيل في سنة "1878"، وفي هذا الشأن يقول "الناصري" إنها سنة أشد من السنوات على المسلمين قد تعددت فيها المصائب والكروب وتلونت فيها الشوائب والخطوب.[3]

في هذه الأثناء استغل الأوربيون الوضع، وقاموا بشراء العبيد وقد استمرت هذه الكارثة إلى غاية سنة "1884" إلى جانب انتشار المرض الجذري الذي قضى على عدد كبير من المغاربة، وفي سنة 1894 عرف المغرب هبات الجراد الذي قضى على المحاصيل، وتسبب في تدهور الاقتصاد.[4]

رغم ما حل من الكوارث بالمغرب إلا أن الإصلاحات لم تمس هذا القطاع بشكل كبير، لأن السلطان حسن الأول لم يهتم بالجانب الصحي وتعود الأسباب إلى عقلية المجتمع المغربي الذي كان يرفض المحاجر الصحية، والخروج من المدن التي يحل بها الوباء لأنهم يعتبرون ذلك هروبا من القضاء والقدر.[5]

كما أن العهد الحسني عرف مستشفيات للأمراض المعروفة، وقد كان المغرب أول دولة في العالم تقيم قرى خاصة بنفس الوباء، حيث لا يختلط المرضى بغيرهم.

---

[1] محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

[3] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستصقا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية**،ج9، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص 165.

[4] المصدر نفسه، ج9، ص 165.

[5] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية ، المرجع السابق، ص 554.

كما استطاع المولى حسن الأول الحد من الإسترقاق وتحرير العبيد وحارب خطف النساء .[1]

أرسل السلطان حسن الأول بعثات طلابية إلى "إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا" فدرس بعضهم الهندسة في معاهد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، كما تخرج قسم منهم كمعاونين من مدرسة الهندسة العسكرية في فرنسا.

بعد كل هذه الجهود فإن الحكومة المغربية لم تستفيد من علوم بعثاتها الطلابية بعد عودتهم إلى الوطن، فعينوا في دوائر الدولة برواتب ضئيلة ولم يتمكنوا من ممارسة اختصاصهم الأمر الذي جعل كل تلك الجهود لا تأتي بثمارها.[2]

وكانت أول بعثة طلابية سنة 1874 تتكون من 15 طالب توجهوا إلى إنجلترا، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، كما أنشأ المولى حسن الأول المدارس مثل مدرسة الرباط 1894 وغيرها.[3]

كما قام المولى حسن الأول بإدخال جامعة القرويين تحت وصاية المخزن حيث كان يقوم بتسيير فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة، إلى جانب أن المولى حسن الأول كان ولوعا بنسخ الكتب والبحث عن البارعين في الخط.[4]

ظهرت في المغرب الأقصى أول جريدة باللغة العربية في عهد المولى حسن الأول تحمل اسم "المغرب" في طنجة سنة 1889 وهي جريدة أسبوعية حرة، مما كان له أثر في نشر الوعي والفكر الإسلامي.[5]

5– العلاقات الدبلوماسية:

5–1–مؤتمر طنجة 1877:

رأى المولى حسن الأول في نظام الحماية القنصلية الداء الذي يشل حركة التقدم بالنسبة للدولة المغربية، لذلك أقدم على إجراء عدة محاولات للحد منها، وكان أول عمل قام به في هذا الجانب هو

---

[1] الناصري، المصدر السابق ،ج 9، ص 165.

[2] نجيب زيبب، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس**، تقديم أحمد بن سودة، ط1، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995، ص 206.

[3] محمد المنوني، المرجع السابق، ص 231.

[4] المرجع نفسه، ص 234.

[5] عبد الرحمن ابن زيدان، العز والصولة في معالم نظام الدولة، المصدر السابق، ص 150.

إجراء اتصالات مع الدول المعنية بهذا النظام بواسطة سفير متجول "محمد الزيدي" هذا الأخير الذي قد بذل مجهودا في تبنيه الدول الأوروبية بمخاطر نظام الحماية القنصلية.[1]

لكن محاولة هذا السفير لم تأتي بالنتائج المرجوة، وعليه أقدم السلطان على محاولة ثانية من خلال عقد مؤتمر بطنجة،[2] يجتمع فيه وزير خارجيته "محمد بركاش"[3]، بجميع نواب الدول الأجنبية حتى يناقشوا بطريقة جماعية المذكرة التي قدمها المخزن، والتي تضم تسعة عشر مطلبا، بهدف القضاء على الحمايات الغير قانونية، فوافقت الدول المعنية بذلك.[4]

وفي يوم التاسع عشر من شهر جويلية 1877 عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا "جون دريموندهاي" "John Drummond Hay"[5] وتم مناقشة المذكرة في عشر جلسات من أجل وضع حدود لنظام الحماية القنصلية، وقد استغرق دراسة هذه المذكرة مدة ثلاث سنوات من سنة 1877 إلى غاية 19 جويلية 1879، عقدت خلالها اجتماعات كثيرة.[6]

خلال هذا المؤتمر حرصت بريطانيا على أخذ مبادرة عقد هذه الاجتماعات بهدف إصلاح نظام الحماية القنصلية، وذلك ظاهريا فقط، ومن جهة ثانية مراقبة تحركات فرنسا، كما ذكرت الدولة

---

[1] عبد الهادي التازي، **الحماية الفرنسية بدءها، نهاياتها حسب إفادات معاصرة**، ط1، دار الرشاد، الدار البيضاء، ص 23.

[2] طنجة مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال المغربي، على الشاطئ المحيط الأطلسي في الطريق الجنوبي الغربي من مضيق جبل طارق، تمر عليها السكة الحديدية الأتية من فاس إلى الجنوب، وتعد مركزا تجاريا وزراعي وثقافي والصناعي، كما تضم أهم تجاري، كما أنها تضم عدد من العلماء والأدباء، أنظر: كمال موريس ، المرجع السابق، ص 352.

[3] هو محمد بن عبد الرحمن بركاش ولد سنة 1225هـ-1810م بالرباط، وهو ينتمي إلى أسرة أندلسية الأصل، تقلد عدة مناصب أهمها نائب السلطان لشؤون الخارجية المقيم بطنجة سنة 1862م، مثل المغرب في ندوة مدريد، توفي سنة 1303هـ-1885م، أنظر: عبد الوهاب ابن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص 20.

[4] عبد الرحمن بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تق وتح : عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص 165.

[5] جون دريموندهاي: ولد في 01 جوان 1816 التحق بوالده في المغرب سنة 1832، اشتغل مساعد للقنصل البريطاني العام في في الإسكندرية بعد وفاة والده، ثم تعيينه سنة 1845 قنصلا عاما لبريطانيا بالمغرب وبقي يمارس مهنته إلى غاية 1886 كما كان له دور كبير بهذا البلد لا سيما وأن السلاطين في المغرب كانوا يستشرونه في الكثير من القضايا، وهو الذي اقترح على السلطان الحسن الأول عقد مؤتمر خارج المغرب وهو مؤتمر مدريد. أنظر: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 19.

[6] المرجع نفسه، ص 68.

المغربية الدول الأوروبية بضرورة التقيد بشروط الحماية، ومراعاة السيادة المغربية في الجانب القضائي،وتطبيقه على المحميين ما داموا يعيشون على التراب المغربي.[1]

كما أكد السلطان على وزير خارجيته على تجاوزات الأجانب فيما يتعلق بالعقار، وأمره أن يتكلم مع النواب في هذا الشأن، ولم يكتفي المغرب بالاحتجاج، وإنما تقدم بجملة من الإصلاحات للحد من أضرار الحماية القنصلية.[2]

رغم ذلك فإن بعض المواد والطلبات المقدمة من طرف وزير الخارجية "محمد بركاش" قوبلت بالرفض والتحفظ خاصة من طرف فرنسا، وأمام هذا الرفض الفرنسي كان مصير المحادثات في هذا المؤتمر الفشل في ظل عدم الاتفاق على بعض النقاط الهامة خاصة فيما يتعلق بالضريبة المحصلة على الأوروبيين والمحمين ووضع حد أو نهاية للتجنيس.[3]

5–2– مؤتمر مدريد 1880:

رغم المساعي والمحاولات المتعددة للسلطان حسن الأول للحد من أخطار الحماية القنصلية،والتخفيف من أثارها السياسة والاجتماعية، فإن ذلك لم يجدي خلال مؤتمر طنجة، الأمر الذي أقلق السلطان، وجعله يقتنع بضرورة تطوير بحث موضوع الحمايات من عمل فردي إلى عمل جماعي.[4]

وفي هذا الجانب نجد لشخصية "هاي" دور كبير أين أكد على أهمية انعقاد مؤتمر خارج المغرب،لا يحضره الممثلون بطنجة لأن ذلك قد يكون مفيدا لحل مشكلة الحماية، هذا ما جعل السلطان يؤيد فكرته، ولتجسيد هذه الفكرة كان "هاي" قد سافر إلى لندن سنة 1879 أين أجرى

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، المرجع السابق، ص 69.

[2] عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، المصدر السابق، ص 166.

[3] خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856–1886)**، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص 355.

[4] روجوز، ب.ج، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**،تر و تع: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 273.

مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية في موضوع نظام الحماية، واقترح عليهم فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب.[1]

وقد كانت هناك عدة أسباب لانعقاد هذا المؤتمر أهمها: القرار الذي أصدره السلطان حسن الأول في شهر فيفري 1880، ينص على رفض شهادات التجنيس التي تمنحها الدول الأجنبية إلى رعايا مغاربة، هذا القرار رفضته كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد اقترح ممثل بريطانيا "هاي" عقد المؤتمر في مدريد عاصمة إسبانيا، هذا الاقتراح رحبت به إسبانيا، بينما رفضته بقية الدول، رغم ذلك فإن المؤتمر انعقد في 1880، حيث أفتتحت أشغاله يوم 16 ماي إلى غاية 03 جويلية 1880 ناقش مواضيعه في ستة عشر جلسة، وقد حضرته خمسة عشر دولة ومثل المغرب وزير خارجيته "محمد بركاش".[3]

خرج المؤتمر بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنيس في ثمانية عشر فصلا، وإن كان المؤتمر قد وضع حدا للفوضى المتعلقة بالحماية القنصلية[4]، إلا أن المغرب لم يوافق على مقترحاته التي لم تحد من مخاطر الحماية، لأن هذه الاتفاقية جاءت تأكيدا للمعاهدات السابقة حول مسألة الحماية.[5]

هكذا جاءت قرارات ندوة مدريد عكسية، لأنها انتهت بوضع المغرب في إيطار سياسة الباب المفتوح، ومن ثم تعميم الامتيازات الكبيرة بين الدول الموقعة على الاتفاق، وصار الأوروبيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب وفي هذا الشأن فقد أصيب ممثل المغرب السيد "بركاش" بخيبة أمل جعلته يشعر بالإحراج في نقل تلك النتائج إلى السلطان.[6]

---

[1] عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 117.

[2] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص 377.

[3] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه، ص 118.

[4] أنظر الملحق رقم 01.

[5] صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص 212.

[6] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه، ص 120.

الفصل الأول: المغرب الأقصى في عهد المولى عبد العزيز(1894-1907)

1 – بيعة المولى عبد العزيز

1 -1 بيعة المولى عبد العزيز

2-1 حكم الوزير أبا أحمد بن موسى 1894-1900

1- 3 حكم المولى عبد العزيز 1900م-1907

2- التمردات الداخلية والضغوطات الخارجية

2 – 1 التمردات الداخلية

1-1-2 ثورة بوحمارة

2-1-2 ثورة الرسيوني 1903

2– 2 الضغوطات الخارجية

1-2-2 السياسة المالية الأجنبية

2-2-2 التوسع الفرنسي في الجنوب الشرقي واحتلال الدار البيضاء

3-2-2 أهم الاتفاقيات المغربية حول مسألة الحدود

1- بيعة المولى عبد العزيز:

1-1 بيعة المولى عبد العزيز[1]:

كانت بيعة المولى عبد العزيز بعد وفاة السلطان حسن الأول في 02 ذي الحجة 1311هـ الموافق لـ1894م، وكان السلطان حسن الأول قبل ذلك قد عقد لنجله عبد العزيز كرمز على الجيش ليكون خليفة لوالده، وكانت بيعة عبد العزيز بدل أخوه المولى محمد، وذلك بوصية من أبيه حسن الأول.[2]

وفي هذه الأثناء كان السلطان حسن الأول متوجها إلى فاس اين اشتد به المرض وتوفي ليلة الخميس، وحينها كان المولى عبد العزيز لا يتجاوز سن الرابعة عشر سنة، وكادت بيعة المولى عبد العزيز أن تثير نزاعا جادا بين أعضاء الأسرة المالكة، ومع ذلك فإن الحاجب[3] أبا أحمد بن موسى[4] قد أخمد المعارضة قبل أن تحشد.[5]

اجتمع الحاجب "أبا أحمد بن موسى" مع الوزراء والرؤساء والأمراء على تقديم نجل السلطان "عبد العزيز" فأعلنوا بيعته، وأمروا باجتماع الأعيان والأقارب، فوافق كل من حضر على مبايعة المولى عبد العزيز، وكان ذلك يوم 12 ذي القعدة 1311هـ-1894م.[6]

ولأن المولى عبد العزيز كان صغير السن فقد أتاح ذلك الفرصة للحاجب أبا أحمد المعروف بـ"باحمد" بأن يسير شؤون الدولة نيابة عنه بصفته وزيرا.[7]

---

[1] هو عبد العزيز بن الحسن الأول بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام، من أم جركسية هي لالة لرقية، أنظر: عبد الله بن عبد العزيز، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، مكتبة السلام، الدار البيضاء، المغرب،د س ط، ص 82.

[2] ابن عبود عبد السلام محمد، **تاريخ المغرب**، ج2، دار الطباعة المغرب، تطوان، 1957، ص 93.

[3] الحاجب هو بمنزلة كاتب السلطان ومستشاره السري، يخبره بما يحدث خارج القصر، ويسمى بهذا الاسم لأنه يحجب السلطان عن الرعية، أنظر: يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص 258.

[4] هو أحمد بن موسى بن أحمد، أصله من سوس ولد بمدينة مراكش (1257هـ-1841م) وتوفي سنة (1318هـ-1900م) تولى منصب الحجابة مع السلطان المولى اسماعيل ثم المولى حسن الأول، أنظر: عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج5، ط1، شركة أناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 361.

[5] محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد مفاخرها الغير منتهية**،تح : ادريس بوهليلة، ج2، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2005، ص 217.

[6] المصدر نفسه، ص 217.

[7] ابن عبود عبد السلام، المرجع نفسه ، ص 93.

1-2 حكم الوزير أبا أحمد بن موسى 1894-1900م:

بعد وفاة المولى حسن الأول، وتولية نجله "عبد العزيز" والذي كان صغير السن حينها، سير البلاد الوزير "أحمد بن موسى" حيث استمر في السياسة الحسينية.[1]

تعتبر المدة التي تولى فيها الوزير أحمد بن موسى من (1894-1900) استمرارا لعهد المولى حسن الأول، حيث أنه لم يتبدل شيء، ولم يتغير شيء سواء في التسيير الداخلي للبلاد أو في العلاقات الخارجية، وفي هذا الشأن يذكر صاحب كتاب الحلل البهية "المشرفي" ويقول «...وقدر المدة ست سنين التي هي بين تاريخ وفاة المولى حسن وموته، وفيها كانت الرعية كلها لا تهتف إلا بإسمه، ولا تقصد أحدا سواه في أمورها...».[2]

كانت الظروف التي تولى فيها أحمد بن موسى الحكم في المغرب من أحسن الظروف التي عرفت في تاريخ المرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر، سوءا، من حيث الأمن أو من حيث الأحوال الاقتصادية وجودة المحصول.[3]

قام الوزير أحمد بن موسى بإسناد أهم مناصب الدولة لأخوته والدفاع "للسعيد"، الحجابة "للإدريس"، وزارة الحرب لأخيه "البشير"، وزارة الخارجية إلى شخص يدعى "محمد بن المفضل غريط"[4] المظالم للعالم "علي المسفيوني" والمالية لصديقه "عبد السلام التازي"[5]،[6].

---

[1] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 106.

[2] محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ص 882.

[3] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 388.

[4] هو معلم السلطان حسن الأول ومؤدبه قبل توليته الحكم، أنظر: محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 81.

[5] هو أمين الأمناء، ولد بفاس ونشأ بالرباط، مارس التجارة بأوربا ثم بالمغرب، كان من المقربين للسلطان حسن الأول، أين اسند له له منصب أمين الأمناء، جاب الكثير من أقطار أوربا، توفي ليلة الخميس 27 صفر عام 1325هـ، دفن بزاوية الناصرية في الرباط، أنظر: ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج5، المصدر السابق،ص 637.

[6] الحسن بن الطيب بن اليماني بو عشرين، **التنبيه المعرب عما عليه الأن حال المغرب**، تح وتص: محمد المنوني، ط1، دار النشر للمعرفة والنشر والتوزيع، الرباط، 1994، ص 44.

اعتمد الوزير "أحمد بن موسى" على نظام المخزن لتسير شؤون الدولة الداخلية، باعتباره صمام الأمان في تماسك المجتمع المغربي، وحاجزا أمام التفكك الذي كان يهدد المغرب باستمرار، كما واصل سياسة الاصلاحات التي كان قد بدأها السلطان "حسن الأول" في مختلف المجالات.[1]

وقد استطاع هذا الأخير بشخصيته ودرايته أن يمسك بدقة الأمور وأن يحافظ على الأراضي المغربية من الأوضاع الخارجية، وأهم الأعمال التي قام بها الوزير "أحمد بن موسى" في الجانب الدبلوماسي إرسال سفارات إلى الدول الأوروبية أهمها سفارة "صنوه محمد" إلى فرنسا في سنة 1897،وأخرى برئاسة "عبد الكريم بريشة"[2] إلى إسبانيا.[3]

وأهم ما حدث في هذه السفارات هو مهاجمة "جنرال" إسباني متقاعد للسفير المغربي "عبد الكريم بريشة" وهو في موكبه الرسمي متوجها إلى وزارة الخارجية بمدريد، لكن عبد الكريم بريشة تصرف بشكل ذكي، وحول الحادثة إلى أزمة دبلوماسية، لم يقبل فيها الوزير "أحمد بن موسى" غير الاعتذار من إسبانيا للسلطان المغربي "المولى عبد العزيز" وترضية للسفير، وتحقيق بعض المكاسب الدبلوماسية للمغرب.[4]

---

[1] ألبير عياش، **المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية)**، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مرا: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1985، ص 130.

[2] هو من مواليد 1830، وتوفي سنة 1897، ينتمي إلى إحدى كبريات الأسر العلمية، فقد كان من أجداده قضاة بفاس وتطوان، لكن هو اختار ممارسة التجارة في سن الثالثة والعشرون، وقد أضاف لذلك نجاحه في كسب مكانة في صفوف كبار رجال المخزن، وفي سنة 1853 غادر المغرب قاصدا مصر للتجارة في السويس، ثم تاجر في جدة، أنظر: أحمد معنينو، السفير المغربي عبد الكريم بريشة، دعوة الحق، عدد 04، أفريل 1971، ص 161.

[3] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 392.

[4] المرجع نفسه، ص 393.

كما وقف الوزير "أحمد بن موسى" في وجه الأطماع الأجنبية، وخير دليل على ذلك محاولته استرجاع مرسى "طرفايا" في رأس الجنوبي من الإنجليز، بعد دفع مبلغ مالي قدره خمسون ألف جنيه،بعد وضع اتفاق حول ذلك، ووقف في وجه فرنسا عندما حاولت مد سكك الحديد بين السودان الغربي[1] والجزائر.[2]

اعتمد الوزير "أحمد بن موسى" في سياسته الخارجية على تنفيذ الحقوق وضبط القوانين، الوقوف عند حدودها، وكان يستقبل سفراء الدول الأوروبية مثل ما حدث سنة 1895م عندما استقبل السفير الألماني "تاتينباخ[3]Tattenbach" بفاس حيث أقام عنده حوالي ستة أشهر.[4]

بهذا تعد فترة حكم الوزير "أحمد بن موسى" استمرارا لحكم الفترة الحسنية، حافظ خلالها على استغلال المغرب إلى غاية 1900م، أين توفي الوزير أحمد بن موسى، وفي هذا الشأن يقول صاحب كتاب "الحلل البهية" مات الوزير الأعظم السيد أحمد بن موسى بن أحمد، وذلك في أوائل محرم الحرام فاتح عام ثمانية عشر وثلاثمائة وألف...وسبب موت الوزير الداء المسمى بالسكت بمراكش...[5] وحضر السلطان جنازته، ودفن داخل قبة مولاي علي الشريف جد الأسرة الملكة.[6]

---

[1] ظهر هذا المصطلح خلال القرن التاسع عشر، وقد أطلق الأوروبيون اسم السودان الغربي على منطقة نهري السنغال والنيجر، فيما أطلق اسم السودان الشرقي على المنطقة جنوب مصر، أنظر: عثمان بناني، **السودان الغربي عند ابن بطوطة وابن خلدون**، دعوة الحق، العدد 269، أفريل 1988، ص 3.

[2] عطا الله شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 315.

[3] هو رجل سياسي ألماني مثل شخصية المفوظ الألماني في طنجة 1889 حيث كانت حياته السياسية حافلة بالأعلام الوطنية لألمانيا وفي سنة 1890 عقد اتفاقية بين ألمانيا والمغرب، أنظر: عبد الرؤوف سنو، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، الفورات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 237.

[4] عثمان بناني، المرجع السابق، ص 315.

[5] محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ص 240.

[6] روس، إ.دان، **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي (المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881-1912)**، تر: أحمد بوحسن، مرا: عبد الأحد السبتي، منشورات زاوية، الرباط، المغرب، 2006، ص 22.

1 -3 حكم المولى عبد العزيز 1900م-1907م:

تعد فترة (1900-1907) الفترة التي حكم فيها السلطان عبد العزيز بشكل فعلي، وذلك بعد وفاة الوزير "أبا أحمد" أين أصبح السلطان عبد العزيز وجها لوجه مع أمور الحكم، التي لم يهيأ لها وأيضا نظرا لشبابه وقلة تجربته، فوجد السلطان نفسه وسط دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية.[1]

فعلى المستوى الإداري نشبت حوله منافسات على النفوذ بين الوزراء والتي أعقبت مباشرة وفاة الوزير "أبا أحمد"، حيث سرعان ما تشكل مخزن جديد، أغلبية أعضاءه كانوا كتابا ومساعدين للوزير "أبا أحمد"، وقد انقسم هذا المخزن منذ البداية إلى جناحين متنافسين على النفوذ، ليس في البلاط وحده بل وعلى نطاق إدارة البلاد عامة، إلى جانب تزايد المنافسات الأجنبية حول المغرب، وتهافت المغامرين الأجانب، وظهور بوادر الضعف السياسي للمغرب.[2]

فبعد أن كان الوزير الأول "أبا أحمد" متحكما بكل أمور الدولة يساعده بعض الكتاب والمعاونين في تصريف شؤون الحكم باسم السلطان، أصبح المغرب تحت حكم السلطان عبد العزيز الذي وقع تحت سيطرة الأجانب، هذا ما جعل السكان يتشاءمون وينظرون إلى السلطان نظرة مريبة،فهو في رأيهم منحاز للأوروبين، مبذر للمال، محل لما حرمه أسلافه والشرع.[3]

بهذا عرف المغرب حركة انتقالية أخرجته من طور إلى طور أخر حيث يتفق أغلب المؤرخين المغاربة منهم والأجانب، على أن تلك الحركة كانت بمثابة انقلاب فجائي، أخرج البلاد من عهد تميز داخليا بالحفاظ على السيادة الوطنية، وحصر التدخل الأجنبي في حدود معينة، وأدخله في مرحلة تميزت بأخطر النكبات التي باتت تهدد كيان الدولة والمجتمع.[4]

---

[1] محمد خير فارس، **المسألة المغربية (1900-1912)**، معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961، ص 119.

[2] علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1894-1910)حادثة الدار البيضاء و احتلال الشاوية**، ط2، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، 1994، ص 29.

[3] عبد الإله الفاسي، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830-1912)**، نشورات جمعية رباط الفتح مطابع الأندلس، الرباط، 1996، ص 265.

[4] المرجع نفسه، ص 107.

كما لعبت شخصية المولى عبد العزيز الضعيفة دور بارز في ميسرة الأحداث، أين تقرر إبعاده عن سدة الحكم من خلال إلهائه وتلبية حاجاته الطفولية، بجلب إليه المنتوجات المدنية من الدول الأوروبية، وذلك بأمر من وزير الحرب "المهدي المنبهي"[1].[2]

وأهم هذه المنتوجات والمصنوعات الأوروبية نجد "الدراجات السيارات، ألات التصوير، الألعاب النارية، لوازم لعبة التنس" كل هذه الأشياء يتم جلبها بكميات كبيرة، وتبعثر في القصر حتى تتلف،فيعاود جلبها بأثمان باهضة.[3]

كل هذه المؤامرة من أجل النيل من سمعة وهيبة السلطان وبالتالي تكون الفرصة مواتية للوزراء الانتهازيين والمستشارين الأوروبيين والتجار واليهود للنيل من فرنسة الدولة وإفراغها.[4]

وما زاد في تعميق الأزمة والضعف هو سياسة الإصلاح والتحديث حيث ان الحكومة المغربية في سنة 1901 قد طبقت سياسة إصلاحات مالية وإدارية وعسكرية، أين لجأت إلى مجموعة من الاختصاصيين الأجانب، لكن فرنسا أحبطت ذلك لأنها أرادت الإشراف عليها.[5]

وتميزت هذه الفترة بامتناع الكثير من القبائل عن دفع الضرائب وبالتالي إفلاس الخزينة، إلى جانب أخلاق بعض كبار القادة خاصة من كان منهم في المناطق الجنوبية، فقد كان بعضهم يحكمون أقاليمهم حكما إقطاعيا، واعتبروا أنفسهم مستقلين ورفضوا الاعتراف بالسلطان.[6]

كما عرفت هذه المرحلة إصدار السلطان عبد العزيز ظهير شرح مضمون الترتيب[7] الجديد،وذلك في أواخر 1901، وذلك في إطار مواصلة سياسة الإصلاح، حيث بعث رسائل إلى

---

[1] هو من قبيلة المنابهة، تقلد في البداية منصب بسيط في المخزن، ثم ارتقى في المناصب، إلى أن تقلد منصب وزير الحرب في عهد المولى عبد العزيز، أين كان مسيطرا على سياسة الدولة في الداخل والخارج، أنظر: الصديق الروندة، **المهدي المنبهي (الوزير الشاهد على بداية الأزمة المغربية من 1900 إلى 1903)**، مطبعة الرباط نيت المغرب، الرباط، 2006، ص 11.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 119.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

[4] المرجع نفسه، ص 120.

[5] روم لاندو، **أزمة المغرب الأقصى**، تر: إسماعيل علي وحسين الحوت، مرا: عبد العزيز الأمواني، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص 25.

[6] المرجع نفسه، ص 26.

[7] نظام الترتيب هو توظيف مقدارا ومحصورا يكون عطاءه سنويا على أنواع البهائم والمواشي، وعلى المزارع والحرث والأشجار على اختلاف أنواعها، أنظر: علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص 27.

مختلف القيادات والقبائل، تحمل المضمون نفسه، مؤكدا على الدوافع والأهداف التي جعلت السلطان يقوم بإصدار هذا الظهير.[1]

فمن حيث الدوافع، أكد السلطان على أن الدافع الرئيسي هو حفظ مصالح الرعية وتنميتها،وعلاج أحوالها، ورفع الأذى والاعتداء عليها وإنها خلافات السكان مع القواد ومعاونيهم من الأشياخ، والاتهامات المتبادلة بينهم.[2]

أما من حيث الأهداف فهو توفير مداخيل لبيت المال بواسطة إجراءات مالية وفق القانون،والتسوية بين جميع الناس في التحملات الجبائية لأن فرض على القوي والضعيف، وبذلك تطبيق سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم، وتدفع كثير من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية.[3]

هذا الترتيب لقي معارضة عامة، منذ البداية، لكن الواقع هو أن الشعب الذي رفض هذا الإجراء سرعان ما عرف حقيقة الإصلاح وتأكد أنه تخلص من تعسف القواد وتجاوزاتهم في الفروض والواجبات، أما القواد والأشراف ورجال الزوايا، وكل من كانت له امتيازات في السابق، فلم يرق لهم الإصلاح الضريبي الجديد، لأنه أزال إمتيازاتهم، وقضى على مصادر تمويلهم.[4]

كل هذه الظروف التي تميزت بها فترة حكم المولى عبد العزيز قد ولدت غضب وسخط بعض الأعيان، وخاصة العلماء والمتشبثون بالتقاليد، أين كان بعض العلماء والأعيان يجتمعون فيما بينهم ويتداولون قراءة الصحف والمجلات الآتية من الشرق ويتباحثون في الحالة التي كان يعيشها العالم الإسلامي أنذاك، وكانت هذه الجماعة النواة الواعية الأولى في الرباط إلى جانب بعض أعيان فاس صاحبة إقتراح إنشاء مجلس الأعيان سنة 1905، وكان لها دور في اقتراح بعض الإصلاحات فيما يخص الموانئ والشرطة وغيرها.[5]

كما عرفت هذه الفترة تراجع ظاهرة الهجرة من الجزائر إلى المغرب وذلك لحالة عدم الاستقرار والاضطرابات الداخلية، وحالة النهب والسلب والجفاف إلى جانب انتشار الأمراض والأوبئة.[6]

---

[1] علال الخديمي،التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب،المرجع السابق، ص 30.

[2] روم لاندو، المرجع السابق، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

[4] علال الخديمي، المرجع نفسه، 31.

[5] عبد الإله الفاسي، المرجع السابق، ص 266.

[6] عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 340.

ولمواجهة الاختلالات الداخلية المتعلقة بالحكم والتسيير، تقرر البحث عن أنجع السبل لإصلاح أوضاع المغرب المتدهورة، فاستقرار الرأي على الشروع في إصلاحات عميقة، أهمها أن السلطان حض الحكام على تشجيع العلماء والمتعلمين على الاهتمام بالتعليم والتعلم، كما شجع العديد من المثقفين من البلاد العربية على الاستقرار بالمغرب، فمنهم من أستخدم بكيفية شبه رسمية في دواليب المخزن، وكلف بمهام سياسية ودبلوماسية حساسة مثل "عبد الكريم التونسي" الذي كان بمثابة مستشار القانوني بالمخزن، واضطلع بأدوار هامة في الدفاع عن المصالح المغربية، كما كان له دراية واسعة بخفايا السياسة الأوروبية تجاه المغرب، منهم من عمل على إنشاء صحف بتمويل من المخزن كالأخوين "نمور" من بلاد الشام، اللذان أسسا جريدة "لسان المغرب"[1] بطنجة سنة 1907.[2]

2 - التمردات الداخلية والضغوطات الخارجية

2-1 التمردات الداخلية:

2-1-1 تمرد بوحمارة:

نتيجة الأوضاع المضطربة التي عاشها المغرب سياسيا بهجوم فرنسا على الجنوب الغربي،واجتماعيا نتيجة تغيير النظام الجبائي المتمثل في "نظام الترتيب" سرعان ما أدت إلى أزمة عامة تجلت في الثورات الداخلية، وأهمها ثورة بوحمارة.[3]

اندلعت ثورة بوحمارة (الروكي) سنة 1902م، وذلك بدافع إثارة برنامج يهدف إلى إحلال مخزن جديد محل مخزن المولى عبد العزيز الذي ظهر عجزه، مستغلا في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب لصالحه، من أجل السيطرة على الحكم.[4]

---

[1] جريدة لسان المغرب كانت تعبر عن وجهة نظر المخزن العزيزي، وتدافع عن قضايا المغرب في مواجهة الدعاية القوية التي كانت تتزعمها جريدة "السعادة" المنحازة للمفوضية الفرنسية التي صدرت سنة 1904، أنظر: مؤلف مجهول،**تاريخ المغرب "تمحين وتمكين"**، إشر وتق، محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب، 2011، ص 498.

[2] المرجع نفسه، ص 498.

[3] هو الجيلالي بن إدريس الزرهوني اليوسفي المكنى بأبي حمارة، ولد بمدشر أولاد يوسف بجبل زرهون، هناك اختلاف في تاريخ ولادته، فهناك من يقول أنه ولد سنة 1862، وهناك من يقول أنه ولد سنة 1865، أنظر: محمد الصغير المخلوفي، **بوحمارة من الجهاد إلى التأمر(المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909)**، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص 23.

[4] عبد الله بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 98.

وقد اعتمد "بوحمارة" للتأثير على الناس أعمال السحر والشعوذة والادعاء الباطل بأنه "محمد بن الحسن" الأخ الأكبر للسلطان عبد العزيز، والوريث الشرعي للعرش، وأنه اغتصب حقه الشرعي في ولاية العهد من طرف الصدر الأعظم "أحمد بن موسى".[1]

انطلقت ثورة بوحمارة من العاصمة فاس، واتجهت إلى تازة أين قام هذا الأخير بتأليب عامة الناس ضد السلطان عبد العزيز ليس هذا فحسب، بل دخل في عدة معارك ضد الجيش المخزني انتصر فيها بوحمارة، وكبد جيش السلطان خسائر كبيرة أثرت على وضع المغرب، وعلى هيبته الخارجية وسيادته الداخلية.[2]

كما سيطر بوحمارة على بعض القبائل التي كانت في وسط المغرب مستغلا وضع عامة الناس نتيجة نقل الضرائب التي فرضت عليها لتزيد ثورة بوحمارة قوة وتمركز في هذه المناطق، هذا ما جعل أمر القضاء على ثورة الروكي أمر صعب، ومكلف بالنسبة للمخزن العزيزي، وذلك ما أدى بالسلطان إلى اللجوء إلى السلطات المحلية الممثلة في رؤساء القبائل التي كانت بدورها بحاجة إلى عون المخزن وتأييده للحفاظ على الأمن في مناطقها.[3]

وقد تضاعف الضغط على مستوى الجيش بسبب هذه الثورة، مما دفع بالمخزن إلى أن يغير توجهه، ويعتمد على تأطير عساكره بكيفية أكثر تحكما وصرامة تفيهم التفرقة، وتجعل منهم قوة موحدة قادرة على الصمود أمام قبائل المساعدة والمناصرة لثورة بوحمارة.[4]

كما لجأ السلطان عبد العزيز إلى رفع من المبلغ المسلم لبعض المتمردين من أنصار بوحمارة لينقلبوا عليه، ويساهموا في تسليمه للمخزن، غير أن توزيع تلك الأموال لم يحقق الأهداف المرجوة بل كان له تأثير عكسي، ذلك أن المستفيدين من هذا العطاء قد وجدوا في هذا ما يخدم مصالحهم.[5]

---

[1] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد الصغير المخلوفي، المرجع السابق، ص 92.

[3] كريدية إبراهيم، **ثورة بوحمارة (1902–1909)**، زاوية زنقني فوزي وبوزانسي للطبع والنشر، الدار البيضاء، 2013، ص 40.

[4] بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية في المغرب ، المرجع السابق، ص 165.

[5] المرجع نفسه، ص 166.

وقد استغلت إسبانيا نفوذ أبو حمارة في تلك المرحلة فتمكنت من الحصول منه على امتياز التنقيب على المعادن: لبعض الشركات الإسبانية، كما كان لفرنسا دور في دعم ثورة بوحمارة بالمال والسلاح لتسهيل تغلغلهم في المغرب بعد إكمال سيطرتهم على الجزائر وتونس.[1]

بهذا نجد أن ثورة بوحمارة قد كلفت الدولة ثمنا غاليا، وأنهكت قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولم يستطع القبض على بوحمارة، إلا في عهد المولى "عبد الحفيظ"[2] سنة 1908م وحكم عليه بالإعدام بالرصاص.[3]

2-1-2 تمرد الرسيوني 1903:

بعد ثورة بوحمارة قامت ثورة أخرى بقيادة "الريسوني"[4] في شمال المغرب، والتي هددت سلطة المخزن، خاصة في تلك الفترة التي تميزت بالضعف وزيادة الضغط الأجنبي على السلطات المغربية،وقد قام الريسوني بالدعوة لنفسه، كما قرر الوقوف في وجه المسيحيين والسلطان عبد العزيز الذي اعتبره غير مؤهل لحكم البلاد، فهو مجرد لعبة في يد الأجانب حسب رأيه.[5]

---

[1] محمد علي داهش، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، وزارة الثقافة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 28.

[2] هو عبد الحفيظ بن الحسن أبو المواهب، ولد بفاس سنة 1280هـ، نشأ في قبيلة بني عامر في الجنوب الغربي من البلاد، كان أديبا وفقيها، وعندما تخلى عن الحكم، نقل إلى مرسيليا الفرنسية ثم إلى فرساي، ثم عاد إلى طنجة، وقد حج عام 1331هـ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى استقر في إسبانيا، وبقي فيها حتى توفي عام 1356هـ وحمل إلى المغرب، ودفن في مدينة فاس، أنظر: محمد شاكر، **التاريخ المعاصر (بلاد المغرب)**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 347.

[3] محمد الصغير المخلوفي، المرجع السابق، ص 93.

[4] هو أبو العباس أحمد بن محمد الريسوني، ولد عام 1868، وقيل 1870 ينتمي إلى أسرة شريفة، استقرت بين تطوان وطنجة، تلقى تعليمه الأولى في مدارس بني عروس، وفي فترة ما بين 1890-1892 شكل جماعة صغيرة ركزت عملها على اعتراض المسافرين، وسرقة الأموال كانت وفاته في منطقة أغادير عام 1925 وقيل 1926، أنظر: يحي بولحية، الصراع السياسي في المغرب قبيل الحماية الفرنسية، أسطور، العدد 02، جويلية 2015، وجدة، المغرب، ص 149.

[5] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 262.

وقد اعتمد الريسوني في جمع الأموال على قطع الطرق والاعتداء على القوافل التجارية، وأيضا اعتقال الشخصيات الأجنبية مثل اعتقال الصحفي الانجليزي "هاريسHarris" والأمريكي "بردكارس Bord Cars" وطلب الفدية مقابل إطلاق سراحهم.[1]

قام المخزن بتجهيز حملات لدرعه أين تمكن من إلقاء القبض عليه ووضعه في سجن "الصويرة"[2] إلا أن أهله تقدموا إلى السلطان عبد العزيز للشفاعة لديه، فقام هذا الأخير بإطلاق سراحه، هدا جعل الريسوني يستأنف نشاطه من جديد أين اشتغل مساندة المسجونين له، حيث قام بتكليف الدولة خسائر باهظة، أدت إلى إفراغ خزينة المخزن.[3]

يذكر جرمان عياش في كتابه "أصول حرب الريف" أن السلطان عبد العزيز لم يجد حلا لمجابهته سوى تعينه عاملا على طنجة، أين استقل ذلك لإحباط المشاريع الفرنسية، رغم هذا فإنه انقلب على السلطان وعاود نشاطه الثوري، وقام باعتقال أحد القادة العسكريين الانجليز، وطالب بفدية عادت عليه بالفائدة.[4]

أصبح اسم الريسوني يثير الرعب في المناطق التي كان يسيطر عليها، يحكم فيها كأنه ملك من الملوك، فقد كان له في كل مكان رجاله المسلحون، فاستمر هذا الثائر يقتل ويسلب ويتحد مع الإسبان تارة، وينقلب ضدهم تارة أخرى، إلى أن تمكن المجاهدون في منطقة الريف من إلقاء القبض عليه وأخذ إلى أغادير بالريف حيث توفي هناك سنة 1925م.[5]

---

[1] عبد الواحد الناصر، **التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، مرا: عبد الهادي التازي، مطبعة البث، الرباط، 1999، ص 38.

[2] الصويرة مدينة مغربية تقع على المحيط الأطلسي جنوب أسفي تشتهر بكونها قاعدة صيد هامة، ومركز لحفظ الأسماك، فيها صناعات حرفية متنوعة، أنظر: كمال موريس شربل، المرجع السابق، ص 343.

[3] عبد الواحد الناصر، المرجع نفسه، ص 39.

[4] جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، تر: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992، ص 262.

[5] عبد الإله الفاسي، المرجع السابق، ص 7.

2-2 الضغوطات الخارجية:

2-2-1 السياسة المالية الأجنبية:

إن الثورات الداخلية خاصة ثورة بوحمارة والريسوني التي عرفها المخزن العزيزي، إلى جانب استفحال أمر المحميين الذين رفضوا أداء الضرائب، قد أنهك قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحدث أزمة مالية، أين انتهزت الدول الأوروبية ذلك وشجعت السلطان عبد العزيز على الاستدانة من البنوك الأوروبية.[1]

وقد اقترض المولى عبد العزيز مبلغ "سبع ملايين ونصف فرنك" من مجموعة البنوك الفرنسية، ثم تبعها قروض أخرى، منها قرض خاص في سنة 1904 بمبلغ "ستة ملايين فرنك" مما سمح لفرنسا بوضع موظفيها في الموانئ المغربية بجمع 60٪ من الموارد الجمركية.[2]

ومن الدول الأوروبية الأخرى التي اقترض منها السلطان عبد العزيز نجد "بريطانيا واسبانيا" أين وصل حجم الدين العام إلى 22.5 مليون فرنك، إلا أن السلطان لم يحصل فعليا من هذا القرض إلا على 13.5 مليون فرنك، بينما استنفذت البقية أي 09 ملايين فرنك والتي تشكل 40٪ من مجمل القروض في تأدية فوائد البنوك.[3]

رغم ذلك فإن تلك الأموال تبخرت واشتدت الأزمة المالية أكثر مما كانت عليه، واتخذت أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، إلى جانب ذلك فإن الكثير من القبائل المغربية قد رفضت أداء الضرائب، مما شكل عجزا ماليا أخر لدى المخزن، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على علاقة السكان بالمخزن.[4]

وقد ولدت هذه القروض أزمة وهياجانا من الاحتجاجات ضد الأوروبيين في المدن وفي القرى،فقد هاجمت مجموعة من المغاربة تتكون من أربعة إلى ستة ألاف شخص على ثكنة عسكرية

---

[1] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 316.

[2] روس إ.دان، المرجع السابق، ص 24.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 50.

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 112.

في الجنوب الشرقي، وطالب علماء فاس باستبدال المستشارين الأوروبيين بالمستشارين الأتراك المسلمين.[1]

هذه الأوضاع استفادت منها البنوك الأجنبية خاصة الانجليزية والفرنسية، والتي شجعت السلطان على الاستدانة، طالما أنه يؤدي الغرامة بعمولات باهظة إلى جانب الفوائد، بهذا فإن سياسة الاقتراض الموجهة إلى إسقاط المغرب في حلقة التبعية المالية وربط الاقتصاد المغربي بالدول الاستعمارية خاصة فرنسا مما يسهل عليها السيطرة على الدولة.[2]

وقد أشار العلماء والأعيان إلى أن القروض التي اقترضها المغرب قد صرفها على الأجانب، في الوقت الذي يستطيع أن يستغني عنهم، وطلبوا من السلطان أن يستشيرهم لمزيدا من العناية والاهتمام.

كما اقترح بعض أعضاء المخزن الاعتماد على جبايات القبائل باتخاذ مواقف معادية للتدخل الفرنسي في الجانب المالي، لكن مع هذا فقد وجد بعض أعضاء المخزن من جند التعاون مع الفرنسيين، وعمل على إنجاح عقد الاقتراض.[3]

2-2-2 التوسع الفرنسي في الجنوب الشرقي واحتلال الدار البيضاء:

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، سعت إلى تكوين إمبراطورية فرنسية شمال إفريقيا،فضمت تونس إليها تحت غطاء الحماية[4] سنة 1881 ودخلت في محاولاتها لضم المغرب،وذلك في إطار التنافس الأوروبي عليها.[5]

وخلال الفترة الممتدة من سنة 1844م إلى غاية 1870م تعاقبت الغارات الفرنسية على بلاد المغرب، أين انتهت بإبرام جملة من الاتفاقيات والتنازلات من طرف المغرب لصالح فرنسا، مثل اتفاقية

---

[1] روس إ.دان، المرجع السابق، ص 24.

[2] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 21.

[3] علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1851-1947)**،دراسات في تاريخ العلاقات الدولية ،إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب، 2006، ص 50.

[4] الحماية يعتبر شكل من أشكال الاستعمار الغير مباشر، فهو نظام جاء بمقتضى اتفاقية المرسى 08 جوان 1881، التي ذكرت لفظة الحماية لأول مرة بداعي تجنب مضاعفات دولية، أنظر: شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 61.

[5] المرجع نفسه، ص 62.

لالا مغنية[1] سنة 1845، التي وقعت من أجل تحديد الحدود بين الجزائر والمغرب لكن بقيت بنود هذه الاتفاقية غير واضحة المعالم بخصوص تعيين الحدود بشكل واضح.[2]

إضافة إلى هذا فقد اهتمت فرنسا كبقية الدول الأوروبية بفتح أسواق لمنتوجاتها في المغرب،بهدف وضع أقدامها على المناطق الإستراتيجية مثل الموانئ لأن ذلك يجعلها تتحكم في المناطق الداخلية وبالتالي يسهل عليها السيطرة أكثر على البلاد.[3]

كل هذه الأهداف جعلت المغرب يكون محل اهتمام وأطماع فرنسا، وكانت البداية في المنطقة الصحراوية الجنوبية، بحيث واجه السلاطين المغاربة عدة مشاكل مع فرنسا على الحدود المغربية الجزائرية لا سيما وأن معاهدة لالا مغنية تولت المنطقة واسعة جنوب "ثنية ساسي" دون تحديد واضح، مما أعطى لفرنسا الفرصة للتوسع على حسابها، معتبرة أنها أراضي مشاع ليست تابعة لأحد.[4]

وفي ظل الاضطرابات التي عاشها المغرب في عهد السلطان "عبد العزيز" خاصة "ثورة بوحمارة" استغلت فرنسا هذه الظروف، ومضت في تدعيم وجودها على الحدود المغربية والتوغل أكثر في الأراضي المغربية، متخذة في ذلك ذريعة أنها تطارد القبائل الثائرة، وذلك بسبب حدوث مشاكل معها خاصة ما بين 1901-1902.[5]

---

[1] معاهدة لالا مغنية كانت في سنة 1845، تم توقعها في 18 مارس 1845 بين فرنسا والمغرب، وجاءت للبث في مسألة الحدود، أين قسمت الحدود إلى ثلاثة أقسام، الأول من مصب وادي الكيس إلى ثنية الساسي، الثاني يمتد من ثنية الساسي إلى فكيك بالصحراء، الثالث من فكيك بالصحراء إلى أقصى الجنوب، مع هذا يتم تعيين الحدود بدقة، أنظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة**،المرجع السابق ،ص 225.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 62.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 44.

[4] حسن صبحي،التنافس الأوروبي في المغرب، المرجع السابق، ص 190.

[5] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص 75.

وفي هذه الأثناء تم تعيين "لويس هوبير ليوتي[1] Leyauty Louis Hobert" قائدا على المنطقة الحدودية الصحراوية سنة 1903، بهدف تعزيز هذا التواجد، وتسهيل عملية التوسع بأقل التكاليف،وأول شيء قام به هذا الأخير هو إقامة المراكز العسكرية على طول الحدود، وعلى الطرق المؤدية إلى واحة الفجيج[2]، [3].

هذه الخطوة أدت إلى الاستيلاء على مواقع هامة على الحدود، وجاء هذا العمل تتويجا لتقارير لجنة إفريقيا الفرنسية التي شجعت التوسع الاستعماري، كما تعتبر فرنسا قد نجحت إلى حد كبير في توظيف مسألة الحدود كأحد الوسائل الفعالة في إطار تنافسها مع بريطانيا لحسم الصراع لصالحها ما دام أنها أقرب للمغرب بحكم تواجدها في الجزائر.[4]

وقد كان شغل "الليوتي" الشاغل هو غزو المغرب، ففي إطار رسم معالم العمل والاسترشاد في المستقبل، وضع خطة تقوم على التسلل البطئ، والتسرب التدريجي، والتفكيك المستمر، وفي هذا الشأن يقول ليوتي «أشعر بأنني أحكم قبضتي على هذا البلد...هكذا...كنت أحلم بغزو المغرب...».[5]

وفي سنة 1907 تم احتلال مدينة وجدة فقد ظلت مدينة وجدة رمزا لصمود الدولة المغربية في وجه الضغوط الفرنسية المتوالية طيلة القرن التاسع عشر، حيث كانت تعتبر ثغرا من ثغور المواجهة

---

[1] هو المرشال الفرنسي لويس هوبير جو تزالوف، ولد بناسني سنة 1845، وهو من عائلة عسكرية، ثم تعينه رئيس عسكري في الهند الصينية ما بين 1893-1894، تحت إشراف جاليني، قائد الناحية العسكرية من الجهة الحدود الهند الصينية، ثم نقله إلى مدغشقر سنة 1897، وفي عام 1903 عاد إلى فرنسا ثم بعد ذلك تم استدعاءه سنة 1903 إلى الجنوب الوهراني من قبل الحاكم العام "جونار"، وفي نوفمبر 1907 ثم تعينه مفوضا ساميا في منطقة وجدة بالمغرب، أنظر:

- Hilde Shuimer, **Papiers Lyauty"XV 3exxesiecles"**, 1er édition, Archives nationales, France, 1990, p 6.

[2] الفجيج هو اسم يطلق على مجموعة الواحات والقصور التي تحتل مساحة 30 كلم^2 في وهاد، يبلغ ارتفاعها 800م، والمدينة تضم 7 قصور كبرى، كل قصر عبارة عن حي كامل، وهي زناتة والواد غير والعبيدات والمعير وأولاد سليمان والحمام الفوقاني والحمام التحتاني، وتقع جنوب وجدة على مقربة من الحدود الجزائرية المغربية، أنظر: ابن العرب ، المرجع السابق ، ص 214.

[3] صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة،المرجع السابق ، ص 218.

[4] حسن صبحي، التنافس الأوروبي في المغرب، المرجع السابق، ص 61.

[5] جرمان عياش، أصول حرب الريف ، المرجع السابق، ص 59.

لتحديات الأجانب، ورغم موقعها على الحدود الجزائرية المغربية، فقد ظل سكانها محافظين على استقلال بلادهم، معارضين لكل تدخل فرنسي مهما كان شكله.[1]

وقد اعتمدت فرنسا سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب، حتى يبقى مرغما تحت هيمنة فرنسية، إلى جانب ظهور شخصية "شارل جونارCharles Jonnart"[2] الحاكم العام بالجزائر، الذي لم يكف عن المطالبة بحرية التحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية، واحتلال مناطق إستراتيجية على الحدود، وأهمها مدينة وجدة.[3]

أخذ الجيش الفرنسي يقوم بتحركات واسعة عبر الحدود الشرقية للمغرب، واتخذت من مقتل الطبيب "إميل موشان Émile Mauchamp"[4] يوم 19 مارس 1907 سبب لحملة دعائية ضد المغرب محمل الحكومة المغربية المسؤولية في ذلك، لذلك قررت الحكومة الفرنسية يوم 25 مارس 1907 احتلال مدينة وجدة، وأجبرت الدول الأخرى بهذا القرار.[5]

وفي هذا الشأن يقول الطيب العلوي «...هكذا يعامل القوي الضعيف، ومتى كان من القوانين احتلال وطن لمقتل فرد من أفراد المحتلين...».[6]

أدى احتلال وجدة إلى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء المغرب، وقد اجتهد المولى عبد العزيز لحل المسألة، والحصول على الجلاء بتقديم جميع الفرضيات، وفي المقابل قدم الفرنسيون مطالب كثيرة أهمها:

---

[1] الناصري ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 51.

[2] هو رجل سياسي فرنسي ولد في 27 ديسمبر 1857، تقلد عدة مناصب أهمها حاكم عام 1890 للجزائر، كما انتخب كبرلماني فيما بين 1890-1893، ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية سنة 1911، أنظر: شارل روبير آجرون،**الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871-1919)**، تر:محمد حاج مسعود و بالكي،ج 1،ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص 344.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 401.

[4] اعتقدت فرنسا أن من أنجع وسائل التدخل السلمي استخدام المستوصفات ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض تم تأسيس مستوصفات بمراكش في أواخر 1905، وأسند مهمته لطبيب موشان الذي كان عمله في الحقيقة بتلخص في القيام بقليل من الطب والكثير من السياسة، أنظر: علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية،المرجع السابق، ص 97.

[5] المرجع نفسه، ص 98.

[6] مولاي الطيب العلوي، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي 1896-1964**، مرا: أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص 15.

-عزل وسجن باشا مراكش.

- عقاب المسؤولين عن مقتل الطبيب وأداء تعويضا كبير.

- تنظيم البوليس في الموانئ المغربية.

- الكف عن إرسال الأسلحة لماء العينين[1] وحجز الأسلحة الموجه إليه في الجنوب المغربي.[2]

رغم ذلك فقد وجد السلطان عبد العزيز القبول بهذه المطالب هو الحل الوحيد، غير أن هذا قد أدى إلى انتشار القلق والاضطرابات في مناطق عديدة في المغرب، خاصة في مراكش والقبائل المجاورة لها.[3]

هذه التنازلات والأوضاع، إلى جانب زيادة الضغط من الدول الأوروبية على فرنسا جعلها تنسحب من مدينة وجدة ونواحيها،[4] وكانت شروط فرنسا للجلاء عن وجدة بمثابة مذلة للمخزن سالبة لما تبقى له من مكانة وهيبة في نفوس الشعب لذلك ما إن أبدى المخزن استعداده للاستجابة إليها، حتى هبت قبائل الجنوب لتعبر عن رفضها لهذه الشروط.[5]

---

[1] هو محمد مصطفى ماء العينين بن محمد الشنقيطي، ولد في 27 شعبان 1246هـ الموافق ل 8 فبراير 1831م، ذهب إلى الحج في 1276هـ وهو الذي بنى مدينة السمارة في الصحراء الغربية بإعانة من السلطان المغربي عبد العزيز سنة 1316هـ، ولما أراد الفرنسيون دخول بلاد شنقيط أرسل إلى القبائل يدعوهم إلى الدفاع عن أنفسهم، أنظر: ماء العينين بن العتيق، **الرحلة المعينية 1938**، تح: محمد الظريف المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 40.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 98.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 401.

[4] مولاي الطبيب العلوي، المصدر السابق، ص 15.

[5] أحمد زيادي، **انتفاضة الشاوية سنة 1907 (دراسة وثائق تاريخية ملاحق أدبية)**، ط1، مطبعة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986، ص 15.

لم تخلو جعبة فرنسا من الذرائع، وخلق المبررات للتدخل في المغرب فقد كانت استراتيجية الاحتلال القائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب، وكانت بلاد الشاوية التي تقع ضمنها الدار البيضاء.[1]

من المناطق المغربية التي عرفت توسع استعماري فرنسي، فقد أدى تزايد الضغوط الفرنسية خاصة احتلال مدينة وجدة إلى ردود فعل شعبية في مناطق الشاوية خاصة الدار البيضاء، حيث شهدت تحرك شعبي ضد الأجانب وخاصة الفرنسيين، الذين كانوا قد شرعوا في الأعمال التمهيدية لبناء رصيف ميناء الدار البيضاء منذ مارس 1907 حينها تبين للشاوية أن الخطر الذي أصاب وجدة يمكن أن يتكرر بالدار البيضاء.[2]

لذلك ازدادت النفوس قلقا، وبدأ السكان يهددون بطرد الفرنسيين من المدينة، وايقاف تسربهم،الأمر الذي اتخذته فرنسا كذريعة للتدخل في الشاوية، فقد كانت الأوساط الاستعمارية تنتظر الفرصة المواتية للشروع في احتلال المغرب، لذا قررت الحكومة الفرنسية احتلال الدار البيضاء متخذة من مقتل خمسة عمال.فرنسيين في مرسى الدار البيضاء السبب والذريعة للحملة الفرنسية التي وصلت إلى الدار البيضاء في 05 أوت 1907 التي شرعت في قنبلة المدينة ابتداء من فجر ذلك اليوم،واستمرت إلى غاية 07 أوت 1907.[3]

واتسعت عملية القنبلة باتساع المقاومة الشعبية لتشمل كل قبائل الشاوية، هكذا وضعت فرنسا المغرب بين قبضتها، الأولى من خلال احتلال وجدة في الشرق والثانية من خلال قصف الدار

---

[1] أكبر مدينة في المغرب تتميز بعماراتها البيضاء، فيها العديد من الدور والقصور والجنائن والفنادق والمواقف والشوارع الفسيحة، ومن أهم صناعاتها عصر الزيتون وطحن الحبوب، وعرفت الدار البيضاء سنة 1907 ازدهارا كبيرا نتيجة التطور الاقتصادي الذي عرفته طيلة القرن التاسع عشر، وقد نتج لهذا التطور عن موقع المدينة على المحيط الأطلسي هكذا بدأ اهتمام التجار والشركات الأجنبية بالمدينة منذ وقت مبكر حيث تم تأسيس عدة مراكز تجارية فيها، ونتيجة لهذا النشاط الاقتصادي فقد إزداد عدد سكان المدينة بشكل سريع حيث انتقل من 1000 نسمة في سنة 1857 إلى 30.000 نسمة في 1907، أنظر: العربي الصقلي، **مذكرات من التراث المغربي (1906-1933)**، ج5، الرباط، 1985، ص 62.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 212.

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص 87.

البيضاء، لتعرف بذلك المصالح والمؤسسات الإدارية والمدنية للبلاد سيطرة الضباط الفرنسيين الذين تمكنوا من تسهيل عملية السيطرة على المغرب.[1]

في هذه الأثناء عرفت مدينة الرباط سخطا كبيرا عبر من خلاله الرباطين عن رفضتهم لأحداث الدار البيضاء، جعل الأوروبيين في الرباط يخافون على أنفسهم، مما دفع بالسلطات المغربية إلى إقامة حراس على دور الأوربيين،[2] إلى جانب ظهور مقاومة ماء العينين في الجنوب الصحراوي، حيث قاد هذا الأخير المقاومة، وجدد البيعة للسلطان عبد العزيز سنة 1907.[3]

وكنتيجة لهذا التوغل الفرنسي قام السلطان عبد العزيز بإرسال سفارتين إلى أوروبا، الأولى إلى لندن يرأسها وزير الحرب "المنبهي" والثانية إلى "باريس" على رأسها وزير الخارجية "ابن سلمان" إلا أن نتائج السفارتين لم تكن مرضية، حيث أن المنبهي لم يستطيع أن يأخذ من الانجليز أي شيء سوى النصيحة بضرورة الإصلاح وعدم الدخول في مواجهات مع فرنسا.[4]

2-2-3 أهم الاتفاقيات المغربية حول مسألة الحدود:

نظرا للهجومات الفرنسية المتكررة على المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب، كان لابد من إيجاد حل، أين فرضت الحكومة الفرنسية مجموعة من الاتفاقيات المكملة للاتفاقيات السابقة،[5]وكانت كما يلي:

أ- الصيغة التطبيقية المؤرخة في 20 جويلية 1901:

وتتكون هذه الصيغة من تسعة فصول أهم ما جاء في فصولها وضع دراسة وجمرك للحدود بالنسبة للطرف المغربي فيما يخص القبائل والواحات التابعة له، وهذا جاء في الفصل الثاني، بينما بقي الفصل الرابع غامضا فيما يخص تحديد تراب "أولاد منيع وأولاد جرار"، بينما الفصل الخامس يسمح

---

[1] الناصري، المصدر السابق، ج 9 ، ص 52.

[2] عبد الإله الفاسي، المرجع السابق، ص 266.

[3] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص 76.

[4] المرجع نفسه، ص 76.

[5] هذه الاتفاقيات تعود إلى اتفاقية لالا مغنية التي وقعت بين المغرب وفرنسا في عهد المولى عبد الرحمن في 18 مارس 1845، وكان عن الطرف المغربي المفاوض عامل وجدة "حميدة الشجعي" وعن الطرف الفرنسي الكونت دولار، وحسب هذه الاتفاقية فقد جرد المغرب من أراضيه في الحدود الغربية ، وأدخل قسم من الجنوب الشرقي في تراب الجزائر، وتركت الصحراء دون تحديد مجرد مرعى لسكان البلدين من غير تحديد، أنظر: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 473.

بتقرير المصير لهاتين القبيلتين، فمن اختار الطرف الفرنسي بقي مكانه، ومن اختار الطرف المغربي نقل إلى داخل التراب المغربي، على أن يتصرف في أملاكه بحرية في الطرف الأخر بينما نجد الفصل السابع يسمح بحرية التنقل والتجارة بين سكان التخوم الشرقية من المغرب، والتي تقابلها التخوم الغربية من الجزائر.

ب- اتفاق 20 أفريل 1902:

وهو مكمل للصيغة التطبيقية السابقة، ويتكون من عشرة فصول تنص على تنظيم الأسواق على الحدود ومراكز جمركية والحراسة مع تحديدها، وإقامة مراكز مغربية للحراسة في كل من السعيدية ووجدة مع تعين خليفة عن عامل فيكيك يمثل الحكومة المغربية في كل من القنادسة وبشار، يساعد السلطات الفرنسية ضد العناصر التي يمكن أن تلتجئ إلى هذه المراكز.

ج- إجراءات إضافية بتاريخ 07 ماي 1902:

وتتكون من عشرة فصول وتتناول شكليات تتعلق بقبض الحقوق الجمركية ومسؤولية الأسواق المشتركة، ونوع العملة، وقضايا مراكز الحراسة.[1]

وتدل هذه الاتفاقيات على حرص فرنسا على تطبيق سياستها الاستعمارية تجاه المغرب، كما أنها جعلت المغرب رهن إشارة الحكومة الفرنسية.[2]

[1] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية ، المرجع السابق، ص 316.

[2] المرجع نفسه، ص 317.

الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإنجليزية في عهد المولى عبد العزيز(1894–1907)

1 – العلاقات المغربية الإنجليزية (1894–1907)

1-1 دوافع اهتمام إنجلترا بالمغرب الأقصى

2-1 العلاقات الدبلوماسية المغربية الإنجليزية (1894-1907)

3–1 العلاقات الاقتصادية المغربية الإنجليزية (1894-1907)

4-1 العلاقات الاجتماعية المغربية الإنجليزية (1894-1907)

2– التسوية الإنجليزية للمسألة المغربية (1904–1907)

2 – 1 الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي 1904

2– 2 أهم بنود الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904 "الجزء الخاص بالمغرب الأقصى"

2 – 3 ردود الفعل المغربية على الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني 1904

2 – 4 ردود فعل الأطراف الدولية من الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي

الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإنجليزية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)

1- العلاقات المغربية الإنجليزية (1894-1907)

1-1 دوافع اهتمام إنجلترا بالمغرب الأقصى:

إن الأهمية الاستراتيجية للمغرب على مستوى البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، جعل الدول الأوروبية يوجهون أنظارهم نحوه، وفي مقدمتهم انجلترا، الذين أدركوا أهمية المغرب باكرا، وقد كانت العلاقات الأوروبية المغربية ذات صبغة سياسية تجارية، ويرجع ذلك لكون المغرب أصبح جزءا من مسألة البحر المتوسط والصراع الأوروبي مع دول شمال إفريقيا في إطار النزعة الصليبية، وضرورة وضع حد للقرصنة البحرية حسب تعبير الدول الأوروبية، وتوفير أمن الملاحة وحماية التجار الأوروبيين.[1]

إلى جانب التقدم الاقتصادي الذي عرفته أوروبا نتيجة الثورة الصناعية، وما أفرزته من متطلبات جديدة للعالم المتقدم من ناحية غزو الأسواق، والسعي إلى الحصول على المواد الأولية ومناطق لاستثمار رؤوس الأموال.[2]

كما أن ظهور طبقة رجال الأعمال كان لها دور في تشجيع الفكرة الاستعمارية أمثال "سيسيل رودس"[3] "Cécile Rodes" الذي كان يؤمن ويؤكد تفوق العرق الانجليزي، وضرورة تكوين مستعمرة لبلاده في إفريقيا.[4]

كل هذه الدوافع أدت إلى التنافس بين انجلترا وبقية الدول الأخرى بهدف السيطرة على الدول الغنية بالموارد الأولية والبشرية، وتكوين إمبراطورية استعمارية، وهذا ما كان عليه المغرب في نهاية القرن

---

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 56.

[2] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 40.

[3] هو من مواليد 1830، عين سكرتير في شؤون الهندسة سنة 1868، وبدأ يظهر على الساحة الدولية كسياسي بارز بعدها عين سنة 1877 كمفوض بريطانيا في مؤتمر اسطنبول، ثم عين وزير خارجية بريطانيا كما أنتخب رئيس لحزب المحافظين، ثم وزيرا أول ببريطانيا سنة 1885، وقد استقال سنة 1902، وتوفي سنة 1903، أنظر: ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880 ، المرجع السابق، ص 77.

[4] عبد الواحد الناصر، المرجع نفسه ، ص 41.

التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وزاد هذا التنافس مع الضغط الفرنسي على المغرب خاصة بعد عقد مؤتمر مدريد 1881، وقوة مواقف اسبانيا.[1]

وقد شكلت التطورات التي عرفتها منطقة الشمال الإفريقي، نتيجة سياسة فرنسا التوسعية،خاصة بعد احتلالها الجزائر 1830، نقطة انطلاق جديدة، عمل الانجليز جاهدين لاستغلالها لتوطيد العلاقات السياسة بين المغرب وبريطانيا، ويبرز ذلك من خلال التعليمات التي وجهتها وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلها "جون دريموندهاي".[2]

ولم تبقى هذه التعليمات حبرا على ورق، إذ نجد أن البريطانيين لم يكتفوا بنفوذهم في جبل طارق، وطنجة،[3] بل اهتموا بالشواطئ المغربية إذ حاول الانجليز إغراء السكان الفقراء بمواد الغذائية لتمكين القوات الانجليزية من التوغل والتسرب في هذه البلاد، مع منع بريطانيا أية دولة أوروبية كبرى من التحكم في الأراضي المغربية المطلة على جبل طارق، وكان من الطبيعي أن تؤكد بريطانيا على سياسة الحذر من غريمتها فرنسا، بحيث لم تكن بريطانيا مستعدة طوال القرن التاسع عشر لأن تسمح لفرنسا باحتلال المغرب، خاصة بعد سيطرتها على الجزائر في 1830، وتونس في عام 1881،ومنافستها لها في مصر.[4]

وقد تمكن الانجليز من تعزيز تواجدهم وحضورهم بشكل كبير، بعد توقيع الاتفاقية الانجليزية المغربية 1856،[5] وذلك في أعقاب معركة إيسلي بين فرنسا والمغرب، أين ظهرت على إثرها بريطانيا

---

[1] أسعد عطا الله مرفت ، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869-1904)** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 2005 ، ص 111.

[2] خالد بن الصغير ، المرجع السابق ، ص 50.

[3] عرفت منطقة "طنجة" خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تواجد انجليزي، أين قامت هذه الأخيرة بوضع تحصينات عليها، أنظر: أسعد عطا الله ، المرجع السابق ، ص 111.

[4] روجرز، المرجع السابق ، ص 24.

[5] عقدت هذه الاتفاقية في 19 فيفري 1856، وكان المفوض الانجليزي "ريموندهاي" ممثل بريطانيا، أما عن المغرب فقد كان نائب السلطان في طنجة "محمد الخطيب"، وقد حصلت بموجبها بريطانيا على جملة من الامتيازات التجارية في المغرب، أنظر: عبد الواحد الناصر، المرجع السابق ، ص 72.

[5] المرجع نفسه ، ص 72.

كحليف للمغرب ومدافع عنه ضد فرنسا، فقد زاد هذا من رصيد بريطانيا لدى المخزن، واعتبروهم أصدقاء مخلصين، لدرجة أنه أصبح قنصلها العام "هاي" مستشارا مقربا للسلطان، خاصة في عهد المولى حسن الأول.

1-2 العلاقات الدبلوماسية المغربية الانجليزية (1894-1907):

انتهجت بريطانيا مع المغرب سياسة تسير في الاتجاه القائم على المحافظة على سيادة البلاد،هذا ما أثر على السلاطين المغاربة ،حيث صار ينظر أليها نظرة الحليف، وهي النظرة التي استغلتها هذه الأخيرة وحاولت توطيد علاقاتها مع المغرب، في ظل خلافاتها مع فرنسا وإسبانيا.

لم تكن علاقة المغرب مع بريطانيا علاقة منفردة بين دولة و دولة و إنما كانت مباشرة مع عامة الشعب المغربي، وذلك من خلال النظام الدبلوماسي و الحماية القنصلية، وارتكزت العلاقات الانجليزية المغربية الدبلوماسية على شخصية الوزير المفوض "هاي"،أين نجح هذا الأخير في المحافظة على المصالح الانجليزية في المغرب ، وسعى في سياسته الدبلوماسية إلى الحفاظ على النقاط الثلاث "سلامة التراب المغربي، رفض إعطاء امتيازات فلاحية أو منجمية لدول غير انجلترا ،المحافظة على المصالح التجارية في المغرب.[1]

كما أن بريطانيا كان لها دور بارز في التدخل في أمور الحكم خاصة في عهد المولى عبد العزيز،وفي هذا الإطار نجد أن أول الأعمال الرسمية التي قام بها السلطان عبد العزيز، أن أرسل خطابا إلى الملكة "فيكتوريا [2] Victoria" في 15 أوت 1894 لتعيين السفير البريطاني "تشارلز إيوان سميث ماكلويد[3] Charles Evan Smith Mackluid" في فاس، وكان هذا التعيين وفق شروط أهمها عدم رفع العلم البريطاني على القنصلية البريطانية، وقد حرصت بريطانيا على إبقاء علاقاتها الدبلوماسية

---

[1] حسن صبحي، التنافس الأوروبي في المغرب ، المرجع السابق ، ص 156.

[2] هي ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا ما بين "1837-1901" وإمبراطورية الهند ما بين "1876-1901" وهي الابنة الصغرى لجورج الثالث، وورثت الحكم عن عمها "غيوم الرابع" الذي مات دون وريث، وقد شهد عصرها الكثير من الصراعات والنزاعات مع الوزراء، أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص 687.

[3] عين هذا الأخير قنصلا سابقا في عهد المولى حسن الأول سنة 1892 قد أساء التصرف مع الرعايا المغاربة، وقام برفع العلم البريطاني على القنصلية البريطانية في فاس، مما دفع بالسلطان حسن الأول إلى رفض تعيينه كقنصل بريطاني، أنظر: روجرز ، المرجع السابق ، ص 296.

جيدة مع المغرب في الفترة التي حكم فيها الوزير "أحمد بن موسى"، وذلك وفق ما تتطلبه مصالحها.[1]

ولما وصل السفير "أرثر نيكلسون Arthur Nicolson" إلى طنجة في 05 أكتوبر 1895، والذي حاول توطيد العلاقات المغربية البريطانية بشكل كبير، فقام بزيارة إلى البلاط في مراكش لتقديم أوراق اعتماده في أفريل 1896، ولم يلبث أن فهم "نيكلسون" أن الوزير "أحمد بن موسى" يجمع في يديه مختلف شؤون الحكم، وأنه يعتمد إلى حد كبير في الأمور الخارجية على نصيحة "عبد السلام التازي"،وأن بقية الوزراء ليسوا أكثر من أصفار وليس لهم أي نفوذ.[2]

وفي عام 1897 وصلت أنباء باستعداد بريطانيا العظمى للاحتفال بالاعتلاء الملكة فيكتوريا العرش، مما دعا الوزير الكبير إلى أن يقرر إرسال سفير ومعه الهدايا المناسبة للقيام بواجب تهنئة "الملكة" وقد سافر المدعو "المولى محمد" وكان أخا للسلطان.[3]

مع ذلك فقد عرفت العلاقات البريطانية المغربية بعض التوتر في هذه المرحلة مثل أزمة "الرابطة العالمية للمضاربة" التي حدثت في نوفمبر 1896 أين نشرت عدد من الصحف البريطانية إعلانا عن تكوين ما يسمى ب "رابطة المضاربة العالمية" اعترفت فيه بأنها قد حصلت على احتكارات تجارية وتعدينية في سوس، مما أسمته ب "مجلس رؤساء القبائل المستقلة بسوس" وجاء رد الحكومة المغربية سريعا، فقد كتب الوزير "أحمد بن موسى" إلى السفير "نيكلسون" في 20 ديسمبر 1896 يبلغه بعدم موافقة السلطان على ما تدعي النقابة أنها حصلت عليه، ويطلب منه إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك، وتلا الوزير "أحمد بن موسى" ذلك بخطاب أخر إلى "نيكلسون" في مارس 1897 جاء فيه أن أية محاولة من جانب أي شخص لإنزال بضائع على ساحل السوس، سوف يترتب عليها اعتقال صاحبها، وتسليمه إلى القنصل البريطاني، وسوف تعامل البضائع المضبوطة على أنها بضائع مهربة.[4]

---

[1] ابن زيدان ، العلائق السياسية للدولة العلوية ، المصدر السابق ، ص 264.

[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 461.

[3] روجرز، المرجع السابق، ص 294.

[4] – المرجع نفسه، ص 300.

وقد استدعى "نيكلسون" في 20 مارس 1897 مندوب "رابطة المضاربة العالمية" المدعو "الميجور سبيلسبوري Major Spilspury" من طنجة وحذره من مخاطر استمرار الرابطة في مشروعها للإتجار مع السوس دون تصريح من السلطان.[1]

كما تعرضت العلاقات الإنجليزية المغربية عام 1898 لمزيد من الاضطرابات نتيجة لما قام به "القايد الشتوي" حاكم أسفي[2] من أعمال، فقد اعتقل هذا الأخير ستة من أشخاص من بينهم امرأة ممن يتمتعون بالحماية البريطانية، وألقى بهم في زنزانته تحت الأرض وهم مقيدون بالسلاسل، دعا ذلك السفير "نيكلسون" إلى الكتابة إلى الوزير "أحمد بن موسى" في 29 سبتمبر 1898 ويطلب الإفراج فورا عن السجناء، وعقاب الحاكم العام لأسفي، ودفع تعويض قدره 12.940 ريالا قبل شهرا أكتوبر، ولما لم يصل أي رد من السلطات المغربية تحركت السفينتان الحربيتان "هوك Hook وسكيلا Scilla" من جبل طارق.

ليتخذا ما يراه مناسبا، وعجل هذا التهديد المستتر بوصول رد الوزير الكبير "أحمد بن موسى" في 24 أكتوبر 1898، وجاءت فيه الموافقة على المطالب البريطانية، وعبر الموقف القاسي للحكومة البريطانية الذي لا يتفق مع علاقات الصداقة التقليدية بين بريطانيا والمغرب.[3]

وبعد وفاة الوزير "أحمد بن موسى" كان لممثلي الدولة البريطانية دور في تدخلها أكثر في شؤون الدولة في عهد "عبد المولى العزيز" مثل ما هو الحال مع السياسي والعسكري "هاري ماكلين Harry Maclean"[4] الذي لعب دورا بارزا في تاريخ العلاقات البريطانية المغربية في نهاية القرن

---

[1] روجرز، المرجع السابق، ص 301.

[2] أسفي مدينة مغربية تقع على الشاطئ الأطلسي، وتعد مرفأ مهم لتصدير الفوسفات والأسماك، وتشتهر بصناعة الخزف، أنظر: كمال موريس ، المرجع السابق ، ص 36.

[3] روجرز، المرجع نفسه ، ص 303.

[4] هو هاري أوبري دوفير ماكلين، ولد في 15 جوان 1848 بانجلترا، وعمل في حامية انجليزية، ثم في حامية جبل طارق، ثم استقال من الجيش الانجليزي ودخل المغرب في مارس 1877، وعمل مع المخزن بصفة شخصية، بقي يعيش في طنجة بعد عزل المولى عبد العزيز، أنظر:

- Jean Louis Miége, **Le Maroc et l'Europe (1830-1894)**, T.3.paris, presse universitaire de France, 1962, p231.

التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فوجد بعد موت الوزير "أحمد بن موسى" سبيلا إلى التواصل المباشر مع المولى عبد العزيز، فصار هذا الأخير يشير عليه بأمور سياسية، ويعطي له النصيحة، كما كانت له علاقة كبيرة مع المخزن، وصار يلازم المولى عبد العزيز في جميع مهماته كما كان يشرف على تقديم الأوروبيين إلى البلاط.[1]

وفي الكثير من الأحيان كان "ماكلين" يعتبر رسولا للسلطان ووسيطا ومستشارا له، فهو الذي دفع بالسلطان "عبد العزيز" إلى أن يطلب من الحكومة الانجليزية إرسال بعثة حربية انجليزية إلى المغرب، كما أشار عليه بإرسال بعثة إلى لندن سنة 1901 برئاسة وزير الحرب "المهدي المنبهي"، وقد عمل هذا الأخير على الإخلاص للسلطان حسب ما تسمح به مصالح بلاده.[2]

وطيلة مدة حكم المولى عبد العزيز وقفت بريطانيا موقف المدافع عن كيان المغرب، ووحدته الترابية، فلم تكن لتسمح بوقوع أي تدخل أجنبي في المغرب نظرا لأن ذلك لا يوافق ولا يخدم مصالحها.[3]

بعد وفاة الوزير "أحمد بن موسى" وجدت في شخصية "المهدي المنبهي" الطرف المؤيد لها لدى السلطان عبد العزيز، فقد وقع هذا الأخير تحت تأثير الطرف البريطاني، فانحاز إلى جانبها، وأصبح المعبر عن توجهات بريطانيا والمدافع عن مصالحها، ويرجع هذا الأمر إلى سببين هما:

الأول: أن مساندة بريطانيا أمر ضروري لمن يستلم مركزا مهما في الدولة نظرا لأن المغرب كان يعيش في هذه الفترة أزمة تتمثل في كثرة التوارث والاضطرابات، والاحتجاج الدائم، إلى جانب ذلك الضائقة المالية التي عرفها المغرب.

الثاني: يرجع إلى تكوين وطبيعة المهدي المنبهي فقد كان يشبه الانجليز في برودة الأعصاب،وليونة طبعه، وتحليه بالصبر والترقب.[4]

---

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 460.

[2] روجرز، المرجع السابق، ص 296.

[3] محمد القبلي، المرجع نفسه، ص 459.

[4] الصديق روندة، المرجع السابق، ص 21-22.

فيرى المنبهي أن المغرب يجب أن يتوجه صوب انجلترا، فهي دولة ملكية، صاحبة جبل طارق،ويمكن أن تقف في وجه الأطماع الإسبانية، وأن تتعامل مع المصالح الفرنسية، مما يكسب المغرب حماية من جارتيه "إسبانيا وفرنسا" ومناعة في حدوده معها، كما أن المنبهي كان له تطلعات بأن يصبح المغرب دولة عصرية تضاهي الدول الأوروبية.[1]

وفي هذا الجانب فقد توجه "المهدي المنبهي" على رأس سفارة إلى لندن في مارس 1901 من أجل مشاورتهم في مشروع الإصلاحات، وتعد بذلك البداية الأولية للخارجية البريطانية، واتفق الطرفان على جملة من التدابير كان من بينها التعجيل بإنجاز الإجراءات الإصلاحية من جهة، ومن جهة ثانية توفي الحرص في التعامل مع فرنسا.[2]

وكدليل على قوة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، والتأثير الكبير الذي كان لبريطانيا على المغرب هو الخطاب الذي بعث به السفير البريطاني في طنجة "آرثرنيكلسون " إلى اللورد "سولسبري Solsbury" في 22 ماي 1900 وجاء فيه "أننا في الحقيقة بمثابة القوة المسيطرة والمهيمنة في المغرب...ذلك أنه ليس بإمكان أية قوة أخرى القيام بعمليات ذات طبيعة مؤثرة في تلك البلاد ضد رغبتنا...ومن ثم ليس من المرغوب فيه فقدان المكانة التي نحتلها عند الحكومة المغربية نتيجة لتخلفنا عن إسداء ما تطلبه من نصيحة مخلصة ...وإذا ما اعتقد المغاربة أننا قد تخلينا عن الاهتمام بمستقبلهم، فإما أنهم سوف يتجهون إلى مكان أخر بحثا عنهم، أو ينجرفون إلى اليأس...وفي اعتقادي أن التخلي عن تلك البلاد إنما يحمل المخاطر على وضعنا في البحر الأبيض المتوسط..."[3]

وقد كانت الظروف القائمة حينها مدعاة لتقوية الروابط الانجليزية المغربية في جانبها الدبلوماسي، ذلك أن الدولتين كانت في خشية من المشاريع الفرنسية التوسعية، فعلى الجانب البريطاني كان الفرنسيون قد دخلوا مؤخرا في مواجهة معه في منطقة السودان، أما على الجانب المغربي فقد كان هناك ضغوطات فرنسية مستمرة على الحدود الجنوبية الشرقية، هذا ما دفع بالمولى عبد العزيز إلى إرسال خطاب شخصي إلى الملكة "فيكتوريا" يلتمس فيه توسط حكومتها لدى فرنسا لتسوية

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 499.

[2] محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ص 250.

[3] روجرز، المرجع السابق، ص 304.

منازعات الحدود بين الدولتين، وهذا لقطع كل حجة على فرنسا للتدخل في شؤون المغرب، وكان ذلك في 10 سبتمبر 1900 وجاء فيه.[1]

"لا يخفى على عطوفة جلالتكم ما فعله الفرنسيون مؤخرا شرقي بلادنا وهي الأحداث التي أحزنت كل النفوس وسببت اضطرابا عاما داخل ممتلكاتنا...وحتى لا تحدث منازعات أو اضطرابات أخرى بيننا...وبناء على العلاقات الودية التي ربطت بين أسلافنا من جيل إلى جيل والتي لازالت قائمة بيننا، فإننا نرسل لعطوفة جلالتكم هذا الخطاب المخصوص ونطلب نصيحتكم الغالية حتى ترشدنا إلى الطريق الذي ينبغي علينا سلوكه لتحقيق العدل...ونحن نلتمس بكل تواضع من جلالتكم استخدام كل ما تملكون من نفوذ غلاب على الدول الأوروبية لحثهم على معونتنا للتوصل إلى هذه النتيجة المطلوبة".[2]

وجاء رد الملكة فيكتوريا على خطاب السلطان على النحو التالي: "نستطيع أن نؤكد لكم بأن خير ونجاح جلالتكم الإمبراطورية من أكثر الأمور التي تلقى كل عناية من جانبنا وسوف يلقى ما جاء في خطاب صاحب الجلالة الإمبراطورية ما يستحقه من اهتمام ملحوظ، وسوف تصدر بشأنه التعليمات الأزمة لوزيرنا في طنجة...وإننا نود في نفس الوقت أن نعرب لجلالتكم عن أخلص مشاعر الود والارتياح وهي المشاعر التي حملناها دوما لكم..."[3]

بهذا استفاد المغرب من المساندة الانجليزية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى غاية 1904، فقد وقفت طيلة هذه المدة موقف المدافع عن كيان المغرب، ووحدته الترابية، ذلك أن بريطانيا كانت دولة بحرية قابضة منذ سنة 1704 على زمام مضيق جبل طارق فلم تكن لتسمح بوقوع أي تغيير عميق في توازن القوات القائمة لذلك كان نشاطها الدبلوماسي يهدف إلى إبقاء ما كان على ما كان في غرب البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في بلاد المغرب.[4]

---

[1] صلاح العقاد، **المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1959، ص 263.

[2] روجرز، المرجع السابق، ص 305.

[3] المرجع نفسه، ص 305.

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 459.

1-3 العلاقات الاقتصادية المغربية الانجليزية (1894-1907):

نظرا للتقدم الاقتصادي الذي حققته الدول الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية، فقد أصبح المغرب ميدان هام للتنافس الأوروبي، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتوفره على ثروات هامة ومتنوعة، أغرت الأوروبيين بشكل كبير، وجعلتهم يسجلون تقارير كثيرة، وفي مقدمتهم بريطانيا.[1]

يندرج هذا الاهتمام لخدمة التوسع المالي، خاصة أن الأفراد أصبحوا لا يجدون في أوربا مجالا للاستثمارات المربحة، وذلك لانخفاض سعر الفائدة حتى 3٪، بينما خارج أوروبا فكانوا يحصلون على نسبة فوائد أعلى تتراوح ما بين 6.5٪ إلى 7٪، هذا ما دفع بالإنجليز إلى إنشاء شركات استثمارية بالمغرب، والدخول في تنافس مع بقية الدول خاصة فرنسا على ذلك.[2]

وقد حاولت بريطانيا الهيمنة على التجارة[3] في المغرب، فسعت إلى تنمية التجارة البحرية عبر المراسي الأطلسية، وشجعت السلطان عبد العزيز على ذلك، وفي نفس الوقت حاولت عرقلة التجارة البرية بين المغرب والجزائر في شرق البلاد، بهذا فقد احتلت المرتبة الأولى فيما يخص التجارة الخارجية،حيث تتم هذه التجارة عبر بواخر انجليزية "Forwood" أين تقوم هذه البواخر بربط موانئ المغرب بموانئ أوروبية عديدة كجبل طارق ولندن.[4]

لقد نشطت الحركة التجارية الخارجية بين بريطانيا والمغرب، بحيث يتم استيراد (السكر والشاي،المنتوجات القطنية والحريرية والصوفية وبعض المصنوعات المعدنية والأسلحة والذخائر)، أما الصادرات فقد كان المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يصدر (الأصواف والجلود، العسل، الشمع، الحبوب التي لم يكن يسمح بتصديرها إلا في المواسم الزراعية الجيدة).[5]

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 120.

[2] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 82.

[3] إن المكانة الهامة التي احتلتها بريطانيا في إطار المبادلات التجارية تعود أساسا إلى التموقع الانجليزي المبكر في المغرب من خلال معاهدة 1856 والتي جاء في أعطت لها جملة من الامتيازات التجارية، أنظر: صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 222.

[4] Miége, Op.cit, p481

[5] خالد بن صغير، المرجع السابق، ص 152.

الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإنجليزية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)

كانت السلع البريطانية تلقى رواجا كبيرا في شرق المغرب بسبب الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها عند دخولها عن طريق مليلية،[1] هذا ما فتح الباب أمام بريطانيا لعقد عدة اتفاقيات تجارية في عهد المولى عبد العزيز أهمها الاتفاقية التي كانت بين الوزير "أحمد بن موسى" والسفير البريطاني "إرنست ساتو Ernest Mason Satow " في 29 أكتوبر 1894 حول إنشاء مراكز تجارية بريطانية في المغرب.[2]

إلى جانب الاتفاقية التي كانت بين وزير الحرب "المهدي المنبهي" وبريطانيا عند زيارته لها في سنة 1901، احتوت هذه الاتفاقية على أربعة فصول:

- الأول: بناء القناطر وإصلاح ما تلاشى منها بسائر المملكة المغربية.
- الثاني: تشيد المنارات بالمراسي المغربية للعموم النفع بها.
- الثالث: تسريح تصدير الحبوب بحرا من مرسى إلى مرسى.
- الرابع: تصدير بيع البطاطا والخضر بأسرها من مرسى طنجة إلى مراسي الأجانب مقابل 5٪ فقط كتعريفة جمركية.[3]

هذه الاتفاقيات سهلت عملية التبادل التجاري، فأصبح المغرب المنفذ الطبيعي لتزويد بريطانيا بأهم المنتوجات مثل (الحبوب، الصوف) بأثمان رخيصة، وفي المقابل فتح السوق المغربية لمنتوجاتها المصنعة[4] أين بلغ نصيب انجلترا من صادرات المغرب حوالي 31.13 مليون طن لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد ألمانيا، أما الواردات الانجليزية للمغرب بلغت حوالي 43.66 مليون طن لتحتل المرتبة الأولى.[5]

---

[1] مليلية مدينة مغربية على ساحل البحر الأبيض المتوسط بتراب إقليم الناظور احتلتها اسبانيا في سبتمبر 1497 وشحنتها بالجنود لصد الهجمات التي لم تتوقف من طرف المغاربة نطردهم منها، وصارت المساحة التي يبسطون عليها سيطرتهم 12 كلم^2 وقد جعلوا منها منطقة تجارية حرة منذ سنة 1863، أنظر: عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب**، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968، ص 85.

[2] روجرز، المرجع السابق، ص 297.

[3] محمد بن محمد المشرفي، المصدر السابق، ص 250.

[4] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 16.

[5] المرجع نفسه، ص 17.

ومن أهم الشركات البريطانية الخاصة بتجارة الحبوب والصوف نجد الشركتان الانجليزيتان الموجودتان بالدار البيضاء، والتي عرفت ازدهارا تجاريا كبيرا خاصة سنة 1900.[1]

كما تم إنشاء بالدار البيضاء مصنع لصنع الصابون البلدي، وأخر للماء الغازي ومنشرة خشب ميكانيكية، هاته المعامل كلها لم تتطلب أموالا كثيرة، ولا يد عاملة متخصصة، وذلك لمنافسة الصناعة التقليدية المغربية.[2]

رغم هذا التواجد القوي للتجارة الانجليزية بالمغرب، إلا أن هذه العلاقة قد عرفت بعض التوتر في عهد المولى عبد العزيز، من خلال الأحداث التي عرفتها سنة 1896، عندما خرج التجار الانجليز بسواحل السوس الأقصى بقصد بيع السلاح لأهله، فتم القبض عليهم، ووجهوا إلى منطقة جبل طارق للحكم عليهم بمحكمة الجنايات به، أثرت هذه الحادثة على أعيان الدولة الذين رأوا في هذا التصرف ظلم يجب المعاقبة عليه أشد العقوبات، وليس تسريحهم أين شاءوا.[3]

كما شهد المغرب في عهد المولى عبد العزيز أزمة في المعادن، فلجأ المغرب إلى انجلترا لجلب هذه المادة عن طريق جبل طارق لشراء معدن الفضة بأسعار باهضة، وهذا النقص في المعادن كانت نتيجة التدخل الأجنبي، وتحطم أغلب مؤسسات على الصعيد الاقتصادي، حيث أصبحت دار السكة غير قادرة على مواجهة الوضعية النقدية الجديدة بعدما زحفت القطع النقدية الأوروبية فاكتسحت الأسواق المغربية وظهرت هيمنتها على حساب النقود المغربية.[4]

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 10.

[2] مصطفى بوشعراء، ، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1280هـ-1863م/ 1311هـ-1894م** ، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984 ، ص 281.

[3] محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ص 230.

[4] عمر أفا، **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر (التنبهات والتحولات 1830-1920)**، ط1، كلية الأداب العلوم الإنسانية، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2006، ص 238.

كما مارس التجار الأوروبيون وعلى رأسهم الانجليز عمليات تهريب النقود المغربية خارج البلاد،وذلك للاستفادة من الفرق بين وزن المثقال وهو 29.116 غرام ووزن الريال هو 25 غرام،فكانوا يحصلون على فارق 4.11 غ من الفضة في كل مثقال، فاستفحلت ظاهرة تهريب النقود، وفقد المغرب من جراء ذلك كميات هائلة من النقود.[1]

هذا الوضع أدى إلى تفشي ظاهرة التزوير داخل المغرب في جميع الجهات من تطوان إلى السوس، حتى أنه كان هذا التزوير يتم في البلاد الأجنبية، مما أدى إلى اضطراب، وتدهور في الوضعية النقدية للمغرب.[2]

وفي هذا الإطار حاول المخزن إيجاد حل للوضع من خلال ضرب نقود في أوروبا كنوع من الإصلاحات، ولضرب السكة فقد صادف ذلك إقبالا من الهيئات الدبلوماسية، ووقع تنافس على الخصوص بين فرنسا وبريطانيا من أجل الحصول على امتياز ضرب السكة، بحيث أن السلطان عبد العزيز عقد اتفاقيات مع بريطانيا لصنع النقود النحاسية في دارين إحداهما في لندن، وأخرى في برمنكهام لصنع النقود الفضية.[3]

كما أن بريطانيا كان لها نصيبها في جانب الاستثمارات، نظرا لكون البنية التحتية للمغرب كانت ضعيفة تتيح فرص هائلة للمشاريع الاستثمارية، الأمر الذي تنبه له الانجليز، والذين حاولوا الاستثمار في مجال التعدين، بعد اكتشاف الفحم بطنجة، والرصاص والنحاس بالجنوب والسوس،والحديد بالقرب من الصويرة.[4]

واهتم الانجليز أيضا بمجالات أخرى نافسوا فيها مثل مجال الاتصالات، وذلك منذ عهد المولى حسن الأول، واستمرت هذه المشاريع في عهد المولى عبد العزيز، إلى جانب مسألة القروض سنة 1903،[5] والتي سبق التحدث عنها في الفصل الأول.

---

[1] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر ، المرجع السابق، ص 239.

[2] المرجع نفسه، ص 239.

[3] المرجع نفسه، ص 244.

[4] مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص 283.

[5] بن الصغير، المرجع السابق، ص 402.

الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإنجليزية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)

1-4 العلاقات الاجتماعية المغربية الانجليزية (1894-1907):

عرفت العلاقات الانجليزية المغربية في الجانب الاجتماعي وضعا تميز بظهور نظام الحماية القنصلية، هذا النظام منح امتيازات عديدة للأجانب وعلى رأسهم الانجليز، بحيث أساءوا استغلال ذلك للتضييق على سكان المغرب، خاصة من طرف التجار والأجانب والقناصل.[1]

وازداد الوضع سواءا خلال عهد المولى عبد العزيز، أين استغل الأجانب ومنهم الانجليز الامتيازات الممنوحة لهم، وأصبحوا يستندون عليها في التهرب من دفع الضرائب بمختلف أنواعها،كما وصل الأمر بهم إلى تهريب المجرمين حتى من أبناء البلاد، بمعنى أخر التهرب من سلطة القانون، وسلط هؤلاء الأجانب عملائهم لبث الفوضى داخل البلاد، كما شجعوا رعاياهم المقيمين على التمادي في الاعتداء على حقوق الشعب.[2]

وقد بلغ عدد الانجليز في المغرب مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ما يفوق 600 شخص بطنجة و12 بالصويرة و93 بالجديدة و38 بالدار البيضاء، وكانوا في مجملهم من الطبقات الغنية، الذين أسسوا استثمارات هامة في المغرب، وذلك نتيجة الهجرة البشرية في اتجاه المغرب خاصة للمناطق الساحلية، هذا الوضع خلق شعور بعدم الأمن وانتشار الاضطرابات،واحتكار الأجانب المرافق الاقتصادية، كما أدى ذلك إلى خلق بنية اجتماعية متعددة العناصر وبدون وحدة تكاملية.[3]

كما أن العلاقات الانجليزية المغربية شملت الجانب الديني، وذلك من خلال تطبيق سياسة التنصير، رغم معركة الانجليز لقوة إيمان المغاربة وتمسكهم بالإسلام، وقد بدأ سياسة التنصير من خلال إرسال البعثات التبشرية لتحقيق الهدف المنشور، وهذه البعثات كانت ترسل إما لليهود المغاربة

[1] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 316.

[2] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 25.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 46 .

أوللمسلمين المغاربة، وكانت أول بعثة أرسلت سنة 1875 من أجل تدشين مؤسسة "يهود لندن" بالصويرة.[1]

اهتم أفراد البعثات التبشرية ببعض الأعمال الخيرية كسبيل لنشر نفوذ بلادهم، كما هو عليه الحال بالنسبة لبريطانيا، وأهم أعمالهم نجد (التعليم، التطبيب، الإحسان) وبذلك ساهم المبشرون بدورهم في التأثير على جانب من السكان، وبالتالي يصبح عنصر تدخل مهد الطريق للاستعمار.[2]

كما أن العامل السلوكي العقائدي يلتقي مع القوة الاقتصادية للغرب، فقد كان الدين عند الأجانب العامل الأساسي لتوطيد العامل الاقتصادي، ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تجاوزت البعثات التبشرية الانجليزية حدود نشاطها بين الأقليات الأجنبية، وقامت بحملات تبشرية بين المغاربة المسلمين، بحيث بلغ عدد المسحيين الإنجليز 149.[3]

وكانت هذه الأنشطة متنوعة في عدة ميادين، وكان المبعوثون يزورون المنازل للقيام بالأعمال التالية:

- تقوية الأعمال الطبية.
- نشر مبادئ الأخلاق.
- نشر العقيدة المسيحية.[4]

2- التسوية الانجليزية للمسألة المغربية (1904-1907)

2-1 الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي 1904:

تهيأت عدة ظروف للدفع بفرنسا وبريطانيا للدخول في مفاوضات حول العديد من القضايا حول المغرب الأقصى، الذي اشتد التنافس حوله خاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خاصة وأن فرنسا قد فرضت حمايتها على تونس 1881، أما بريطانيا فقد فرغت من حماية

[1] بلقاسم الحناشي، **الحركات التبشرية في المغرب** ، تق: عبد الجليل تميمي، ط1، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريكسية، تونس، 1982، ص 57.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 13.

[3] بلقاسم الحناشي، المرجع نفسه، ص 74.

[4] علال الخديمي، المرجع نفسه، ص 13.

مصر سنة 1882، إلى جانب ظهور مستويات أخرى للتنافس الفرنسي البريطاني مثل "أزمة فاشودة"[1] والتي حاولت فرنسا معالجتها بإخلاء فاشودة بهدف تهدئة الأجواء في العلاقات الفرنسية البريطانية.[2]

كما برزت شخصيات من الجانبين سعت من خلال تصريحاتها ونشاطاتها الدبلوماسية إلى تحسين الأوضاع بين البلدين، كما هو الشأن بالنسبة لـ "ديلكاسيه[3] Delcassé Théophile " الذي سعى في سياسية إلى القضاء على الخلافات الفرنسية الانجليزية، أين قام ببعث السفير "بول كامبون Paul Cambon" إلى لندن كخطوة أولى في مساعي فرنسا لتحسين العلاقات الفرنسية الانجليزية.[4]

كما حدثت تطورات على مستوى بريطانيا سيأتي في مقدمتها وفاة الملكة فيكتوريا سنة 1901،والتي كانت موالية للألمان، وفي نفس الوقت كانت تعارض المشاريع الفرنسية في المغرب،يضاف إلى ذلك التغيير الذي طرأ على وزارة الخارجية البريطانية بتولي "لورد لانسدون Lord Lansdonne" الذي عرف منه رغبته في إقامة علاقات صداقة مع فرنسا، والأهم من ذلك أن الملك "إدوارد السابع Edward VII" يميل إلى الفرنسيين، هذا ما ساعد على الوصول إلى الوفاق الودي سنة 1904.[5]

كما أن انجلترا تحولت لمعالجة أسباب خلافاتها مع فرنسا بعد أن فشلت في ذلك مع ألمانيا،وأهم خطوة في هذا الاتجاه هي زيارة "إدوارد السابع" لفرنسا عام 1903، والتي اعتبرت ناجحة رغم الاستقبال العادي له، بحيث اعتبرت الدفعة القوية لفكرة الوفاق بين الجانبين.[6]

---

[1] الفاشودة تقع جنوب كردخان على بعد 60 ميل، وتسمى الأن كردوك، وهي ذات موقع استراتيجي هام لوقوعها عبر التقاء النيل ولها أهمية تجارية حيث أنها في ملتقى القوافل التجارية، أنظر: أسعد عطا الله ، المرجع السابق، ص 344.

[2] حسن صبحي، التنافس الأوروبي في المغرب، المرجع السابق، ص 196.

[3] هو رجل سياسي فرنسي من مواليد 1801 ، تولى السياسة في فرنسا عام 1880 ، وتولى حكم وزارة الخارجية لفرنسا عام 1899، وحاولت توظيف جميع الظروف لصالح بلاده ، أنظر:صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 219.

[4] أسعد عطا الله، المرجع نفسه، ص 425.

[5] المرجع نفسه، ص 426.

[6] المرجع نفسه، ص 427.

ومن العوامل التي هيأت للتقارب الفرنسي البريطاني، التقارب الفرنسي الإيطالي،[1] الذي أصبح يهدد مركز بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط ما جعلها تعمل على عقد اتفاق ودي مع فرنسا.[2]

كل هذه العوامل والظروف جعلت كل من فرنسا وبريطانيا تدخل في مفاوضات جادة لتسوية المسائل الخلافية بينهما، وأهم هذه المسائل نجد تداخل مصالح الطرفين في كل من مصر والمغرب،لتصبح كلاهما نقاط للتنافس بينهما، وفي هذا الشأن فقد حرص المعتمد البريطاني "كرومر Cromer" في مصر على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما كلف بريطانيا من تنازلات في المغرب.[3]

وبعد تجاوز هذه الخلافات، وتحديد مصالح الطرفين في كل من المغرب ومصر، تم عقد الاتفاق الودي بين فرنسا و بريطانيا في 8 أفريل 1904، والذي وعدت فيه فرنسا بأن تتخلى عن سياسة المضايقات في مصر، مقابل إطلاق يدها في المغرب والاعتراف بالحقوق البريطانية كحرية التجارة وجعل طنجة منطقة محايدة، وتخصيص منطقة من المغرب لإسبانيا وقد وقع هذا الاتفاق سفير فرنسا في لندن "كومبو" وعن بريطانيا وزير خارجيتها "لا تسدون".[4]

2-2 أهم بنود الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904 "الجزء الخاص بالمغرب":

لقد صيغت الاتفاقية في تسع مواد علنية والحق بها اتفاق سري من خمس مواد، وأهم هذه المواد:

- **المادة الأولى**: أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي، بينما أعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل بريطانيا في مصر، فلا تطلب تحديد أجل الاحتلال البريطاني، ولا تحرج انجلترا بأية صورة أخرى.

[1] الاتفاق الإيطالي الفرنسي كان في سنة 1902 حول المغرب وليبيا والذي تعهدت فيها فرنسا لإيطاليا بأن تطلق يدها في معالجة المسألة الطرابلسية، وأن لا تتدخل فيها، ومقابل ذلك تتعهد إيطاليا لها بأن تطلق يدها في معالجة القضية المغربية، ولا تتدخل فيها، أنظر: حسن صبحي، التنافس الأوروبي في المغرب، المرجع السابق، ص 196.

[2] العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 223.

[3] أسعد عطا الله ، المرجع السابق، ص 428.

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص 49.

– **المادة الثانية:** تعلن الحكومة الفرنسية أنها لن تعمل على تغيير مركز المغرب السياسي، على أن تعترف الحكومة البريطانية بأن لفرنسا مصالح في المغرب، وأنها لن تعرقل عمل فرنسا في هذه البلاد،وفي نفس الوقت تحافظ فرنسا على ما تمتع به بريطانيا في المغرب من حقوق تبعا للمعاهدات السابقة.[1]

– **المادة الثالثة:** تعهدت بريطانيا بدورها باحترام الحقوق التي تتمتع بها فعلا فرنسا في مصر.

– **المادة الرابعة:** تتعلق بحرية التجارة في كل من القطرين، وأن تعامل كل واحدة منها الأخرى على قدم المساواة، فيما يختص بالضرائب المفروضة على التجارة، وأجور النقل، وفي هذه المادة فيها اعتراف من بريطانيا بسلطة فرنسا في المسائل المتعلقة بالتجارة، والضرائب والنقل وغيرها في المغرب.[2]

– **المادة الخامسة:** تتعلق برعاية حقوق الموظفين الفرنسيين والانجليز في كل من مصر والمغرب.

– **المادة السادسة:** احترام انجلترا لحرية الملاحة في قناة السويس عملا باتفاقية القسطنطينية"29 أكتوبر 1888".

– **المادة السابعة:** تتعهد فرنسا بعدم إقامة تحصينات على ساحل المغرب الشمالي المواجه لجبل طارق، وفي هذا الإقرار من بريطانيا بأن فرنسا صاحبة الأمر في المغرب.[3]

– **المادة التاسعة:** تتعهد فيها كل من الحكومتين بمساندة الأخرى حتى يتم تنفيذ هذه الاتفاقية،فيما يختص بمصر والمغرب.

أما الملحق السري، فقد تضمن خمسة مواد، وكانت كالتالي:

– **المادة الأولى:** تنص على أنه حتى في حالة اضطرار الحكومتين لتعديل سياستها الخاصة بمصر والمغرب، فإن الدولتين تلتزمان بما جاء في المادة الرابعة والسادسة والسابعة من الاتفاق الودي.

– **المادة الثانية:** تختص بنظام القضاء والامتيازات الممنوحة للأجانب في مصر، فنص على بقاء هذا النظام دون تغيير إلا إذا رأت انجلترا ذلك وبالمثل في حالة المغرب.

---

[1] عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 92.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 229.

[3] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 320.

– **المادة الثالثة:** تقضي بترك منطقة من أراضي المغرب المحيطة بمليلة وسبتة لإسبانيا، مما يدل أن الدولتين تصرفت في أراضي المغرب كأنهما أصحاب الأمر.

– **المادة الرابعة:** تقضي بسريان هذه الاتفاقية "الفرنسية البريطانية" حتى في حالة رفض إسبانيا لها.

– **المادة الخامسة:** تتعلق بتسديد الديون الأجنبية.

وهكذا انتهت المساومة بين إنجلترا وفرنسا على الاتفاق شأن مصر والمغرب، دون أن يكون لأصحاب السلطة الشرعية في البلدين أو لشعبيهما رأي أو كلمة.[1]

بهذا تكون كل من فرنسا وبريطانيا قد وضعت حدا لمنافستهما وصراعاتهما الاستعمارية، والتي ظلت طيلة القرن التاسع عشر، وإلى غاية بداية القرن العشرين، حيث عمل الطرفان على الحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة في كل من مصر والمغرب، وبهذا يكون هذا الاتفاق بداية لتطبيق السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، أين قامت ببعث سفيرها إلى فاس لمطالبة المولى عبد العزيز والضغط عليه للموافقة على تنفيذ الإصلاحات والمطالب الفرنسية.[2]

وقد أستقبل هذا الحدث بالرضا من طرف الحكومة الفرنسية والانجليزية، أين صرح الرئيس الفرنسي بأنه لم يشعر بالسعادة كما شعر بها بمناسبة عقد الوفاق الودي، واعتبره ذا أهمية ليس لفرنسا وبريطانيا فحسب، بل بالنسبة للعالم كله، وعلى نفس المنوال سارت الصحف في البلدين، إذ أبدأت بدورها ارتياحا تجاه هذه الخطوة.[3]

وفي 07 أكتوبر 1904 انضمت إسبانيا للاتفاق السابق ووقعت مع فرنسا تصريحا قبلت فيه بما جاء في اتفاق "08 أفريل 1904" بحيث وقع ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا، وسفير إسبانيا في باريس على هذا الاتفاق، كما تضمن هذا الاتفاق موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى ومصر.[4]

---

[1] عبد العزيز نوار وعبد الحميد نعناعي ، **التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص ص 351-352.

[2] شوقي الجمل، المرجع السابق ، ص 321.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق ، ص 230.

[4] شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 321.

2-3 ردود الفعل المغربية على الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني 1904:

لقد اعتبر الفرنسيون بعد اتفاق 08 أفريل 1904 أنهم أصبحوا في بلاد مفتوحة، ولذلك نشطت ضغوط رجال الدبلوماسية والمال على المخزن، كما قام القائمون على البعثة الفرنسية بطنجة بترديد تصريحاتهم التي يفهم منها أن الفرنسيين أصبحوا أسياد البلاد، وفي هذا الشأن قال الكاتب العام للمفوضية الفرنسية "سان أولير Saint-Aulaire" في 23 جويلة 1904 "إن الامتيازات لن تمنح إلا لفرنسيين، أما الآخرون فعليهم أن يقنعوا في أحسن الأحوال ببعض الفتات".[1]

بهذا تكون فرنسا قد قطعت شوطا بعيدا في سياستها الرامية إلى الانفراد بالمغرب، وكسب اعتراف الدول الأخرى لها بالوضعية الخاصة فيه، وفي هذا الجانب فقد حققت دبلوماسية "ديلكاسيه" خطوة كبيرة بعقد اتفاق ودي فرنسي بريطاني، لكن الاتفاق الودي كانت له نتائج أخرى، فمنذ إعلانه، ازداد توافد الفرنسيين على المغرب، وكان أغلبهم من الطبقات الدنيا والمغامرين، ورجال الأعمال، وكل هذه العناصر كانت سيئة السيرة، وعلاقتها مع المغاربة غير مرضية.[2]

أما فيما يخص الجانب المغربي فعند الإعلان عن هذا الاتفاق الفرنسي البريطاني قام المولى عبد العزيز بإرسال سفراء إلى جميع ممثلي الدول الأوروبية يستنهضهم لحماية الحق، والذي أخذ وهدد استقلال المغرب.[3]

أما رد فعل المغاربة فقد كان غاضبا، وقد ظهر ذلك في علاقة الشعب مع الفرنسيين، وتحدثت التقارير الأجنبية عن قلق المخزن وهيجان الشعب لانتشار أخبار عن بيع المغرب لفرنسا، واتفاق القبائل المجاورة لتطوان على مواجهة أي تدخل أجنبي بالقوة.[4]

كما اعتبروا أن الانجليز والفرنسيين قد تصرفوا في مصير شعب لم يأخذوا رأيه مسبقا، هذا ما جعل الشعب المغربي لا ينتظر العون من الدول المتحالفة، أين بحث عن مخرج ينجيه من تهافت المستعمر، فانطلقت المقاومة، وكانت البداية مع "ماء العينين" في أقصى جنوب المغرب "شنقيط" أين

---

[1] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 51.

[2] أسعد عطا الله ، المرجع السابق، ص 430.

[3] الطيب العلوي ، المصدر السابق ، ص 11.

[4] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 52.

كانت هذه المقاومة تنتظر من المولى عبد العزيز أن يقوم بالمستحيل لدفع كل اعتداء أجنبي، كما كانت ترجوا الحصول على نظام دستوري من شأنه أن يساعد في المقاومة.[1]

كما قام بعض العلماء بتقديم مطالب مستعجلة إلى السلطان يطالبون فيه بإلغاء السفارة الفرنسية، وقطع العلاقات معها، وكان ذلك في يوم 22 ديسمبر 1904، كما أن ريح المقاومة للأجانب بدأت تعصف منذ انتشار خبر انعقاد الصفقة الإنجليزية الفرنسية وفي هذا الإطار تم اختطاف الأمريكي "بردي كاري Perdicaris" وصهره الانجليزي بطنجة ليلة 18 ماي 1904 من طرف أصحاب الريسوني.[2]

وكمثال عن رد فعل المغاربة نجد تتبع أعيان الرباط للأحداث السياسية التي عرفتها البلاد باهتمام، ولما تم الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا 1904 فوجئوا بذلك، في الوقت الذي كان قسم منهم معجبين بألمانيا، بحيث كان بعضهم يجتمعون فيما بينهم، ويتداولون قراءة الصحف والمجلات الآتية من الشرق، ويتباحثون في الحالة التي كان يعيشها العالم الإسلامي والمغرب آنذاك، وكانت هذه الجماعة النواة الواعية الأولى في الرباط، وكانت إلى جانب بعض أعيان سلا و أعيان فاس صاحبة اقتراح إنشاء مجلس الأعيان.[3]

فقد فكر المولى عبد العزيز في إرضاء شعبه فأيد فكرة تأسيس مجلس للأعيان، فكان ذلك مع بداية سنة 1905 كأول مجلس للأعيان في البلاد والذي ترجم على أرض الواقع باستدعاء حوالي 40 أربعين[4] من أعيان المدن والقبائل والعلماء والقضاة، الذين كونوا ما يشبه البرلمان، استعانت به الحكومة المغربية لمواجهة المشاريع الفرنسية التي اقترحتها على السلطان بعد توقيع الاتفاق الودي

[1] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص 51.

[2] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 318.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 505.

[4] كان المجلس يضم 40 عضوا ينوب عن كل مدينة وقبيلة عضوان والأغلبية كانت من مدينة فاس، حيث أختير منها حوالي 25 عضوا بين العلماء والقضاة والأعيان، أنظر: علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 38.

1904، وبهذا يعتبر هذا المجلس بمثابة نواة للبرلمان المغربي الذي عرفته البلاد مع مطلع القرن العشرين.[1]

وكان لمجلس الأعيان الدور في اقتراح بعض الإصلاحات فيما يخص الموانئ والشرطة وغيرها، كرد فعل على الإصلاحات المقترحة من طرف فرنسا، وفي هذا الشأن فقد توجه علماء هذا المجلس لمقابلة المولى عبد العزيز، وعرض عليه ما توصل إليه العلماء، من تحليل للحالة التي توجد عليها البلاد في مواجهة الأطماع الأجنبية، وسلموا فتوى اتفقوا عليها مما جاء فيها "إننا نتألم عندما نسمع بأننا في انحطاط، ومشهد حالنا يحزننا، لكن لكل أمر سبب، وقد تساءلنا عن أصل مصائبنا، فظهر لنا بأن الأجانب هم السبب الأصلي في ألامنا، وهم السبب في انحطاطنا، وتفرقتنا وصراعاتنا وخرابها".[2]

كما كان لهذا المجلس دور تثمين جهود السلطان التي بذلها ويبذلها لحماية البلاد والعباد لدى رؤساء القبائل وأعيان البلاد لذلك فإن السلطان والمخزن فورا الاعتماد على رأي ممثلي الشعب "مجلس الأعيان" لاتخاذ القرارات الحاسمة التي تهم مصير البلاد فعندما تتخذ هذه القرارات بكيفية جماعية، فإن المسؤولية تكون مشتركة، وهذا ما أشار إليه أحد العلماء بقوله "الأمر عظيم خطير لا يكفي فيه رأي دولته، ولابد من مشاركة أمته تجنبا من حمل المسؤولية وحده".[3]

ومن بين الأعيان الذين كان لهم دور في الرد على الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني نجد شخصية "عبد الحكيم التونسي"، الذي كان له النصيب الأوفى، والفضل الكبير في كشف عن حقيقة نوايا فرنسا الاستعمارية، وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها إلى المخزن يشرح تلك النوايا.[4]

كما نبه هذا الأخير إلى الموقف الذي يجب أن يتخذه المخزن من الاتفاق الفرنسي الإنجليزي،ثم الاتفاق الذي أعقبه مع إسبانيا فقال "ويؤكد النائب لسيدنا غاية التأكيد بأن لا يقبل من نائب الفرنسيين، كلاما في الاتفاق الذي وقع بين الفرنسيين والانجليز أولا، وثم مع الاسبنيول أخيرا".[5]

---

[1] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص 32.

[2] علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، تطوان ، د س ط ، ص 94.

[3] علال الخديمي ، المرجع نفسه ، ص 37.

[4] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص 39.

[5] المرجع نفسه، ص 39.

وقد كان رد السلطان المولى عبد العزيز على المبعوث الفرنسي الذي جاء إليه ليقنعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي بقوله "غريب هذا التعاون الذي تقترحه علي فرنسا، وهو أن أوزع مملكتي على الأجانب".[1]

هذا ما جعل السلطان عبد العزيز يقوم بإصدار قرار بتجميد كل العاملين الأجانب داخل المخزن، وخاصة البعثة العسكرية الفرنسية وذلك كرد فعل على الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني،وإرسال في جلب مدربين أتراك.[2]

ومن ناحية أخرى فقد نصحوا المخزن المولى عبد العزيز بأن يرفض رفضا باتا فحوى الاتفاق الودي، كما اقترحوا في نفس الوقت عرض القضية على مجلس الأعيان بهدف دراسة المقترحات الفرنسية، والرد عليها بهدوء وروية، ونتيجة ذلك فقد اضطر السفير الفرنسي "سان روني تايلندي Saint René Taillandier" الذي وصل إلى فاس في 26 جانفي 1905 لعرض المقترحات الفرنسية أمام المخزن وأمام مجلس الأعيان.[3]

رغم كل الجهود التي قام بها المولى عبد العزيز، ورغم المعارضة الشديدة لسكان المغرب وأعيانه لهذا الاتفاق، فقد فشل المغرب في محاصرة التغلغل الفرنسي، وذلك نتيجة الوضعية الداخلية للمجتمع المغربي.[4]

2-4 ردود فعل الأطراف الدولية من الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي:

2-4-1 إسبانيا:

بعد الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي سنة 1904، كان على فرنسا أن تسعى إلى عقد اتفاق مع إسبانيا في ضوء الاتفاق الانجليزي الفرنسي لتحديد وضع إسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين، وهذا لتبعد فرنسا إمكانية اتخاذ إسبانيا موقف عداء ضدها، فالأطماع الإسبانية في المملكة المغربية قديمة منذ 1506 وانتزعوا "سبتة" من البرتغال سنة 1508، وهكذا كانوا قد وضعوا أقدامهم

[1] مؤلف مجهول، **المغرب الأقصى مراكش قبل عهد الحماية**، مكتب المستندات والأنباء المطبعة العربية، 1951، ص 43.

[2] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 506.

[3] المرجع نفسه، ص 507.

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 507.

على عتبة المغرب، وأصبحوا يتطلعون للدخول في شؤون المغرب فلم يتسنى لإسبانيا أن تتخذ أي موقف ضد فرنسا أو انجلترا، خصوصا بعد معرفة إسبانيا أن انجلترا لن تتفق مع فرنسا إلا إذا استشارت إسبانيا.[1]

وقد كانت الدولتين "فرنسا، إسبانيا" تدركان أن أي اتفاق بينهما لا يحظى برضى انجلترا هو عديم الجدوى، والعكس صحيح لذا كان الجو مهيأ أكثر بعد الاتفاق الودي في 18 أفريل 1904 للاتفاق بين فرنسا وإسبانيا، وانتهت المفاوضات بين فرنسا وإسبانيا بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في 03 أكتوبر 1904، ينص على تحديد منطقة نفوذ إسبانية في شمال المغرب، وأخرى في الجنوب،وبموجب هذا الاتفاق أطلقت يد إسبانيا في المنطقتين بحرية، ويمكن القول أن هاتين الاتفاقيتين (أفريل- أكتوبر 1904) كانت بمثابة استهلال للحماية الثنائية على المملكة المغربية.[2]

2-4-2 إيطاليا:

كانت دولة إيطاليا فتية، لكن ليست عملاقة بمستوى فرنسا أو انجلترا أو ألمانيا، وكان تراث الإمبراطورية الرومانية يدفعها إلى تطلعات أبعد من إمكانياتها، فقد كانت إيطاليا حديثة التكوين وتعاني داخليا من بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وهي قد أصبحت إمبراطورية استعمارية تضم "ليبيا، الصومال" الايطالي، إلا أن مخططاتها الاستعمارية الأخرى كانت واسعة، تثير استفزاز انجلترا وفرنسا أحيانا لهذا لم تتخذ موقفا جديا بخصوص الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي.[3]

وفي هذا الشأن تم عقد اتفاق فرنسي إيطالي سنة 1902، وبعقد هذا الاتفاق أبعدت فكرة التدخل في مصالح المغرب خصوصا بعد أن اعترفت فرنسا لها بعدم تدخلها في مناطق النفوذ الإيطالي في ليبيا، والسبب الوحيد في عدم اتخاذها لموقف ضد الاتفاق الودي "الفرنسي، الانجليزي" هو ليس اعتراف فرنسا، بل السبب الحقيقي إدراكها أن متطلبات التوسع الاستعماري كثيرة، وسوف تثقل كاهل الإيطاليين، فقد أصيبت إيطاليا بأزمة اقتصادية في أعقاب حربها في ليبيا رغم تفوقها

[1] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 321.

[2] - Lazrak Rachid, **Le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne**, Casablanca, 1974, pp 410-415.

[3] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعناعي ، المرجع السابق ، ص 428.

العسكري، وكانت مشكلات الاجتماعية داخل البلاد تثير الأزمات الحادة خصوصا من حيث نمو "الفكر الاشتراكي"[1]، ومطالبة بإصلاحات اجتماعية، حتى طغت هذه الموضوعات على موضوع هام وهو ماذا يجب أن تقدم عليه إيطاليا في حالة وقوع حرب بين دولتي "فرنسا وانجلترا" وبين ألمانيا وإيطاليا.[2]

2-4-3 روسيا:

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان سنة 1905 بأنها بحاجة إلى أصدقاء بدل إثارة العداوات،وأدركت أيضا أن الدول التي حالت دون توسعها هي "انجلترا، نمسا، ألمانيا والمجر" وكانت روسيا تدرك تماما أن انجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية، خوفا من سيطرتها على المضائق خاصة مضيق البوسفور والدردارين، ولهذا أبعدت روسيا فكرة اتخاذ موقف معارضة الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا سنة 1904.[3]

منذ سنة 1905 أخذت روسيا تفتح الطريق أمام التقارب الانجليزي الروسي، وذلك لدفع خطر الحرب بين روسيا وانجلترا، كما حرضت فرنسا على إتمام سلطة المحالفات بعقد اتفاقية انجليزية روسية وكان هذا سهل على فرنسا التي اعتبرت أن عدم اتخاذ روسيا موقف من الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي حتما هو محايدة وقبول لهذا الاتفاق، وقد عقدت اتفاقية بين انجلترا وروسيا في 30 أوت 1907 نصت على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية، ولكن بشكل أوسع من تلك

[1] هو نظام برز إلى الوجود سنة 1929 من طرف ستالين بعد تدهور الإنتاج في الاتحاد السوفياتي، وكانت الأرض بيد الفلاح، لهذا أصدر ستالين قرار في 1929 أقر تحويل كل الأراضي إلى مزارع جماعية، وهذا لرفع مستويات الدخل والإنتاج، هذا ما ساهم في التفوق في مجالات الإنتاج الزراعي وحالة الفلاح الروسي، أنظر: عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعناعي، المرجع السابق، ص 523.

[2] المرجع نفسه، ص 428.

[3] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 235-236.

التي عقدت بين فرنسا وانجلترا، كما أعطت إيران منطقة نفوذ لروسيا في الشمال ولإنجلترا في الجنوب ولهذا فقد اعترفت روسيا بمصالح انجلترا في الخليج العربي واعترفت بمصالح فرنسا في قارة إفريقيا.[1]

2-4-4 مصر:

كانت الأخبار الأولى التي وصلت إلى العاصمة المصرية منذ أوائل عام 1904 تؤكد أن فرنسا وبريطانيا تنوي عقد اتفاق لتقسيم مناطق النفوذ في مصر والمغرب، حيث أُعتبر ذلك بمثابة صدمة قوية لشارع السياسي المصري، فقد أكدت هذه الصدمة أن الشعوب العربية الإسلامية مصيرها واحد أمام الهجمة الاستعمارية، ومن ناحية أخرى فقد لفتت أنظار مختلف أصحاب هذه الاتجاهات في المغرب ذاتها، حيث وضعها الاتفاق مع مصر في صفقة واحدة.

فكان أول من تنبه للموقف الجديد أصحاب الجامعة الإسلامية الذين عبرت عنهم جريدة "المؤيد" التي ظهرت فيها أول مقابل في الحملة تحت عنوان "مراكش بين انجلترا وفرنسا"، تبعا مقالات أخرى عن الحالة في المغرب الأقصى والاتفاق الفرنسي الانجليزي، وبهذا فإن مصر ترى أن فرنسا تريد أن تسلك مسلك الانجليز في الاستعمار، وتبسط نفوذها في المسائل المالية والوسائل الاقتصادية وتذر الرماد في عين أوروبا بكلمات مغشوشة كخدمة التجارة الأوروبية، ونشر المدينة العصرية، وتوطيد السلام، والتعصب الإسلامي، كما أكدت بعض الصحف في مقالاتها أن ما يحدث في بلاد المغرب الأقصى أمر عظيم، وأنه إذا أمكن إنقاذها اليوم فلا يمكن ذلك في مستقبل الأيام، ولا يمكن ترك البلاد تساق إلى هاوية الخطر الاستعماري.[2]

---

[1] شوقي عطاء الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، 2000 ، ص ص 222-226.

[2] يونان لبيب رزق، **الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (1882-1914)** ، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص 66.

الفصل الثالث: العلاقات المغربية الألمانية

(1894-1907)

1 - بداية العلاقات المغربية الألمانية

1-1 العلاقات الدبلوماسية المغربية الألمانية

1-1-1 في عهد المولى حسن الأول 1873- 1894

1-1-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894-1907

1-2 العلاقات الاقتصادية المغربية الألمانية

1-2-1 في عهد المولى حسن الأول 1873 – 1894

1-2-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894- 1907

2- موقف ألمانيا من المسألة المغربية 1904- 1906

2-1 أزمة أغادير الأولى 1904

2-2 زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة 1905

2-3 مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

1 – بداية العلاقات المغربية الألمانية

1 -1 العلاقات الدبلوماسية المغربية الألمانية:

1-1-1 في عهد المولى الحسن الأول 1873-1894:

يعود التطلع الأول لألمانيا نحو المغرب إلى القرن الثامن عشر،[1] حين عين الإمبراطور "فريدريك الثاني الكبير Frédéric II le grand"[2] قنصلية في المغرب عام 1784م ، إلا أن علاقات ألمانيا بالمغرب لم ترقى خلال هذه الفترة إلى المستوى العلاقات الدبلوماسية الثنائية، بل تكاد تكون معدومة خاصة وأن ألمانيا كانت منشغلة آنذاك ببناء إمبراطوريتها في أوروبا، وابتداءً من عام 1817م دعت ألمانيا إلى ضرورة فتح قنوات للتمثيل الدبلوماسي في المغرب، لكن المغرب كان ينتهج آنذاك سياسة الاحتراز من القوى الأوروبية ولم يستجب لهذه الدعوة مما دفع ألمانيا إلى طرح الفكرة من جديد عام 1852م، حيث قام القنصل العام البروسي المقيم في إسبانيا والبرتغال بزيارة إلى طنجة، للوقوف عن كثب على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي اكتسبها المغرب بالنسبة لألمانيا، وبحث سبل إقامة تمثيل دبلوماسي ألماني في طنجة، لكن هذه المبادرة لم تلقى أي تمثيل من طرف المخزن المغربي.[3]

الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين تتسم بالغياب التام لأي تمثيل دبلوماسي عام 1869م.[4]

---

[1] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 53.

[2] فريديريك الثاني الكبير (1712-1786): ملك بروسيا من 1740 إلى 1786 ولد في برلين، كان والده فريديريك فلهم الأول، فمنذ أن تولى الحكم حرص على السير على نهج أبيه، وورث فريديريك الثاني عن أبيه جيشا كبيرا، وقد تحدى النمسا واستولى على سيليزيا بعد معركة مولوتيز 1741، ونجح بعد أن تحالف مع بريطانيا في مقاومة جيوش فرنسا والنمسا وروسيا المتحالفة ضده في حرب سبعة أعوام. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى بيروت، لبنان، ج4، 1986، ص 543.

[3] سراب جبار خورشيد، العلاقات المغربية الألمانية (1912-1956)، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، العراق، د س ط، ص 68.

[4] المرجع نفسه، ص 68.

غير أن الاهتمام الألماني بالمغرب الاقصى عموما لم يبدأ إلا بعد قيام الوحدة الألمانية[1] وصادف ذلك عهد السلطان مولاي الحسن الأول، حيث بلغ التنافس الأجنبي على المغرب أوجه.[2]

إن الأهمية الاستراتيجية والسياسية للمغرب المجاور للجزائر "الفرنسية"، كشف للمستشار الألماني "أتوفون بسمارك Otto Von Bismarck"[3]، عقب حرب سنة 1870م أهمية ربط العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، مما جعله يبادر إلى اتخاذ قرار بفتح القنصلية الألمانية بطنجة سنة 1872م،وهو الأمر الذي أعلن عنه بصفة رسمية سنة 1873م، بمهمة تمثيل ألمانيا "فون غوليش Von Gullich" لدى البلاط المغربي، وقد صادف هذا التعيين وفاة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمن،[4] مما جعل ألمانيا تؤجل إرسال قنصلها وبقائه في جبل طارق في انتظار تنصيب السلطان الحسن الأول.[5]

عين غوليش قنصلا عاما ولم يصبح وزيرا مقيما إلا في مارس سنة 1874م، وقد وجه رسائل اعتماده من الامبراطور الألماني "وليم الأول WilliamI"[6] إلى السلطان الحسن الأول.[7]

وقد عرض غوليش على السلطان مساعدة ألمانيا لتكوين جيش مغربي عصري وتزويده بالعتاد الحربي والقيام بإصلاحات أخرى تهم خطوط السكة الحديدية والتلغراف،[8] لم يمكث غوليش بالمغرب

---

[1] الوحدة الألمانية: ظهرت سنة 1813-1814 أثناء حروب التحرير ضد نابوليون الأول واعتبارا من 1815 طرحت قضية الوحدة الألمانية على المثقفين الألمان، ولكنها لم تتحقق سياسيا، إلا مع بسمارك بعد حروب سنة 1870 ضد فرنسا نتيجة لهذه الحروب أقام بسمارك الرايخ الثاني ، أنظر: عبد الوهاب الكيالي،المرجع السابق، ص ص 267-268.

[2] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر ، المرجع السابق، ص 53.

[3] أوتوفون بسمارك (1815-1899): هو سياسي ألماني عمل على تحقيق الوحدة الألمانية، أصبح مستشار الإمبراطورية بعد الانتصار على فرنسا 1871م، جعل من بلاده قوة أوروبية ودولة استعمارية، أنظر: سفيان الصفدي، **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 189.

[4] السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859-1873): استخلفه والده المولى عبد الرحمن، عرف قدرة وحكمة بمحاولات جادة للإصلاح في مختلف المجالات، تعرضت البلاد في عهده إلى حرب تطوان، سنة 1860، أنظر: أحمد مالكي، **حركات الوطنية والاستعمار في الوطن العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 199.

[5] عبد الحق ذهبي ، العلاقات المغربية الألمانية ما بين 1912-1966 ، الحوار المتمدن ، العدد 1437، المغرب، 2006 ، ص 447.

[6] وليم الأول (1798- 1888): ملك بروسيا (1861-1888)، وإمبراطور ألمانيا (1871- 1888) قاد وليم الأول بنفسه بنفسه الجيش البروسي في الحرب البروسية الفرنسية، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، المرجع السابق، ص 354.

[7] مصطفى بوشعراء ، المرجع السابق، ص 448.

[8] عبد الحق ذهبي، المرجع نفسه، ص 447.

بالمغرب إلا أقل من سنتين حتى أعفي من منصبه في آواخر سنة 1874م، ورحل عن طنجة في بداية 1875م،[1] وعوضته بقنصلها العام السابق ببيروت "تيودور ويبر Théodore Weber" الذي يجيد النطق والكتابة باللغة العربية،[2] وقد عين وزيرا مفوضا ووصل إلى طنجة في أكتوبر سنة 1875م.[3]

وقد اهتم القنصل الألماني الجديد ويبر بتنظيم القنصلية الألمانية في طنجة، وتزويدها بأطر جديدة وكتاب ومساعدين كان من أبرزهم مترجم السفارة الألمانية "منصور ملحمة" سوري الجنسية الذي عاش في المغرب حوالي ربع قرن، والحاج "علي بوطالب" ابن أخت الأمير عبد القادر الجزائري، وقد تقدم السفير الجديد لتقديم السلام للسلطان في مدينة فاس صيف سنة1877م، وقد حمل معه من العلماء للسلطان آلة لصنع الثلج، مما مهد عن إبرام معاهدات اقتصادية.[4]

بعد خمس سنوات على تعيين ألمانيا ممثلا لها في المغرب، تم تدشين سفارة مغربية في برلين[5] تعامل المغرب مع هذه الخطوة التي اعتبرها مهمة بالمثل فأرسل السلطان الحسن الأول سنة 1878م وفد مغربي[6] برئاسة قائد مدينة أسفي "الطيبي ابن هيمة" مصحوبا بأحد القواد وبخمسة مقدمين وكاتب وعدد من المساعدين[7]، استقبل السفير المغربي بحفاوة كبيرة على غير عادة استقبال السفراء.[8]

وقد استطاع ويبر أثناء تواجده بالمغرب نشر نفوذ دولته الاقتصادي والسياسي بعد أن كان ضعيفا، وعاش بالمغرب حوالي 10 سنوات إلى أن أحيل على التقاعد في منتصف سنة 1885م.[9]

ثم خلفه في أكتوبر من نفس السنة "شارل تيستا Charle Testa" الترجمان الأول بسفارة ألمانيا بتركيا، لكن مقامه لم يطل بالمغرب، ومن طنجة عاد إلى الاستانة عام 1887م، وأتى بعده من سبتمبر

---

[1] مصطفى بوشعراء ، المرجع السابق، ص 448.

[2] عبد الحق ذهبي، المرجع السابق، ص 447.

[3] مصطفى بوشعراء ، المرجع نفسه، ص 449.

[4] سراب خورشيد، المرجع السابق، ص ص 68-69.

[5] جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، الدار البيضاء، 1986، ص 225.

[6] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 141.

[7] عبد الحق ذهبي، المرجع نفسه ، ص 247.

[8] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه ، ص 141.

[9] مصطفى بوشعراء ، المرجع نفسه ، ص 449.

1887م إلى ماي 1888م، طرافراس "Travers" الذي كان قنصلا عاما بأستراليا، لكن الحكومة الألمانية تركته نائبا عن السفير بدلا من تعينه سفيرا رسميا.[1]

لكن هذا الأخير لم يطل مقامه أيضا بالمغرب، بسبب حالته الصحية حيث حل محله في جوان 1888م ممثل دبلوماسي جديد اسمه "والدتوزن Waldthausen"،[2] وعندما أغلى وليم الثاني "Willam II"[3] عرش ألمانيا في 15 جوان عام 1888م،[4] أرسل السلطان المولى الحسن الأول في 2 2 جانفي 1889 بعثة دبلوماسية برئاسة عامل الشاوية عبد السلام بن رشيد الحريزي وأربعة ضباط وكاتب، وقد ساعدت هذه البعثة على مزيد من التقارب الألماني المغربي، حيث صدر الإمبراطور وليم الثاني أمرا بتعيين وزير مفوض جديد بطنجة في مارس عام 1889 الذي كان له دور بارز في إتباع سياسة جديدة للعلاقات المغربية الألمانية وهو السفير "تاتينباخ Tattenbach".[5]

وأهم ما تميزت به علاقة المغرب بألمانيا خلال هاته الفترة هو إرسال بعثات طلابية إلى ألمانيا،[6] ألمانيا،[6] عام 1884م لتعلم حرب المدفع الجديد المعروف بكروب "Krupp" وهو اسم عائلة ألمانية مختصة في صناعة الأسلحة، وتعلم الفنون الحربية الألمانية وكل هؤلاء تعلموا صناعة المدافع والبنادق، ومن بينهم من تعلم صناعة خرطوشها والمسدسات، وفي عام 1885م وجه أنظارا من وجهاء دولته ونبغائها لتتميم دروسهم السياسية والحربية بألمانيا، وقد جاء في رسالة من المولى الحسن الأول لإمبراطور ألمانيا ما يلي: "إلى المحب الموقر المعظم، المحترم، حامل راية السياسة، المقصود بين السلاطين العظام، ملك الألمان وسلطان البروس، السلطان كيوم، أما بعد فإن المحبة والصحبة والصداقة والثقة وحسن الظن والاعتقاد الجميل، أوجبت توجيهه أشخاص نجباء أخيار من هذه الإيالة لبلادكم الرفيعة

[1] مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص 450.

[2] عبد الحق ذهبي، المرجع السابق، ص 247.

[3] وليم الثاني (1859-1941) : إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا (1888-1918) ابن فريدريك الثالث وخليفته، وحفيد وليم الأول، سعى وليم الثاني ليجعل من ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية، أنظر:عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ،ج7، المرجع السابق، ص 354.

[4] وليد عبود محمد، النشاط الألماني في المغرب العربي، كلية الآداب، العدد 97، ص 77.

[5]- حسن الشهابي، الملابسات الدولية وقضية الوحدة المغربية من خلال التاريخ، الوحدة، العدد 15، موريتانيا، 1968،ص34. 1968،ص34.

[6] مصطفى بوشعراء ، المرجع نفسه ، ص 451.

بقصد تنقيح ذكائهم وتعذيب أخلاقهم بآداب السياسات العلانية والعلوم العسكرية، التي انفردتم بتحرير علومها وتدقيقها ومعرفتها على حقيقتها".[1]

1-1-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894-1907:

شهد المغرب خلال هاته الفترة وفاة المولى الحسن الأول وذلك سنة 1894[2]، واستخلفه في الحكم ابنه المولى عبد العزيز بوصية من والده المولى الحسن الأول، وكان في سن الثالثة عشر فأصبح تسيير الدولة من اختصاص الحاجب[3] أحمد بن موسى (1894-1900).[4]

ونتيجة لاضطراب الأوضاع الداخلية بالمغرب، دخلت العلاقات المغربية الألمانية في أزمة دامت ما بين سنوات 1894م و1897م وكان سبب هذه الأزمة يتعلق بالحوادث التي أدت إلى مقتل بعض الرعايا الألمان أمثال "فرانزنومان Franz Neuman"[5] الذي وجد ذات صباح ميتا على طريق الدار البيضاء.[6]

لم يكن "فرانزنومان" يمتلك ثروة كبيرة عند وصوله سنة 1877م بالدار البيضاء، مع ذلك بات يحترف التجارة وسط قبيلة "المعارك"، اشترى أرضا واتخذها مقرا لإقامته، بالإضافة إلى شراء أراضي أخرى، وعددا من الأبقار والثيران، وعليه فقد أصبح ملاكا ميسورا ذا أثر كبير، مع ذلك فإنه لم يقم مطلقا بتسديد ثمن للإيجار البسيط المطالب عن متجره بالدار البيضاء.[7]

ولم يكن يسدد ديونه للآخرين، وكان يتحدى السلطة في كل تصرفاته، بأن يقوم بتصرفه يتحدى فيها السلطة، وقد استولى على أرض مخزنية بترخيص مزور، رغم كل ذلك رأى ضحاياه أمام

---

[1] عبد الرحمان ابن زيدان ، العلائق السياسية للدولة العلوية ، المصدر السابق، ص ص 147-148.

[2] إبراهيم حركات، **التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الأقصى خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994، ص 287.

[3] عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 97.

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 94.

[5] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر ، المرجع السابق، ص 56.

[6] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ، المرجع السابق، ص 250.

[7] المرجع نفسه، ص 250.

عجز السلطة المغربية أن يأخذوا حقوقهم بأيديهم وقد أصبح يتوغل في البوادي دون حرس، وقد هاجمه بعض ضحاياه في منزله.[1]

منذ أن وصل الخبر بوقوع الجريمة، فتحت السلطات المغربية التحقيق وأعطى السلطان من جانبه تعليمات صارمة باعتقال القتلة، وكان أول عمل قام به تاتنباخ هو الكتابة إلى السلطان فأخبره برغبته في أن يتم اعتقال المتهمين، وألم بوضوح إلى أنه سيجعل من هذه الجنحة المدنية حادثة بين دولتين.[2]

لقد وصل القنصل تاتنباخ إلى العاصمة فاس قادما من طنجة دون سابق استدعاء بل حتى دون استئذان، أو على الأقل الإشعار بزيارته، مع ذلك فقد تم استقبال السفير وتمت تسوية القضية، تم اعدام شخص يدعى "الدكالي" بتهمة قتل نومان، رغم أن الحكم بالإعدام كان نادرا جدا في المغرب في الجنح المدنية[3]، القنصل هو الذي أعلن الحكم[4]، نصب تاتنباخ نفسه محل قضاة البلاد وطالب وطالب بتعويض ساحق وهام لزوجة نومان يصل إلى 100000 فرنك فرنسي، كان على الخزينة المغربية أن تتحمله[5] قدمها السلطان بنفسه.[6]

وجد السلطان نفسه مضطرا إلى تقديم التعويض المذكور تحت غطاء مكافأة، باعتبار أنه منحه بمحض إرادته، تعبيرا عن الصداقة التي يكنها لألمانيا ولممثلها تاتنباخ.[7]

وفي هذا الخصوص أمر المترجم وزير خارجيته بالكتابة إلى وزير خارجية ألمانيا ينصف فيها ما صدر من سفيرها بطنجة من الفضاضة والتعصب الذي لا يناسب علاقة صداقة الدولتين، وكان ذلك في 1895 وأهم ما جاء في مضمون الرسالة نجد: "المحب الذكي النبيه الألمعي، وزير الأمور البرانية للدولة الألمانية الفخيمة البهية الكبلير جوهن لوسي الملحوظ بعين الوقار، وللاعتناء والاعتبار بعد السؤال التام عن أحوالكم، ومحبة أن تكون بخير في حركاتكم وسكناتكم، والثناء العاطر على مجادتكم، فقد أمرنا مولانا أدام الله نصره، وعزه وفخره، أن ننهي لجنابكم بأن الكبلير الكندي

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 143.

[2] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ، المرجع السابق ، ص 254.

[3] المرجع نفسه، ص 255.

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق ، ص 143.

[5] جرمان عياش، المرجع نفسه، ص 256.

[6] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه ، ص 143.

[7] جرمان عياش، المرجع نفسه ، ص 255.

طاطنباخ، منيسطر دولتكم الفخيمة طنجة أبدل في هذه الأيام السيرة الجميلة التي كان يسير بها في هذه الإيالة السعيدة بضدها بدون سبب بحمله على ذلك، وصدرت منه أمور لا تحبها دولتكم المعظمة ولا توافق عليها، ولما بين الدولتين المحبتين من المودة والصداقة والصحبة بما يفضي إليه من فتح أبواب الضرر والخرق على مخزن هذه الإيالة للغير، ولخروجه عن جادة القانون والصواب حسبما تقفون عليه في تقييد بطيء هذا الكتاب لتنهوه لسلطانكم المعظم المحترم، فقد أحاله سيدنا أيده الله عليكم في شرح تلك الأمور له حسبما في كتابه الشريف لجناحه الواصل إليكم صحبته، فالمواد منك أيها المحب أن تنهي ذلك لمسامعه العزيزة لينظر فيها بعين الإنصاف والحق الذي اقتضى بين السلاطين رفع مكانته وتميزه، فإنه ذا ضخامة وشهامة وفخامة، يحب أن تبقى هذه الإيالة ومخزنها سالمين مصونين من الخرق، ولا يوافق أحد من الأجانب فضلا عمن هو من جانبه على إحداث شيء فيها مخالف للقوانين والحق، وسيدنا أيده الله على يقين ما أنكم تسعون في الخير لدولته الشريفة وتدفعون عنها ضده كما هو المعروف منكم والمعتاد، فكن أيها المحب عند الظن بك في الوقوف في رتق هذا الخرق الذي بينت فيه المنيسطر المذكور، بقيت موصوفا بكل وصف مشكور، ولا زلت في هناء وسرور وعافية، مظفرا بالمراد والأمنية"، وختم في 22 من ذي القعدة عام 1312هـ.[1]

الحادث الثاني هو تعرض مواطن ألماني[2] المدعو "روكستروه Rocksthoho" للضرب[3]،الاعتداء كان خارج أسفي مع بعض الجمالين لحراسته، وقد أدى الشجار الذي حصل بينه وبينهم إلى انتقاله لأسفي متأثرا بجراحه، وفي هذه الحالة انتقل السفير إلى أسفي بنفسه على ظهر سفينة حربية وصحب معه مجموعة من حراسه كانوا يحرسونه خارج المدينة بعد أن رفض حراس السلطة المغربية.[4]

وقد اشترط كعقاب على ما حدث شروطا[5]، بلغت ثمانية منها:

- معاقبة جميع المتهمين أمام الشهود.

---

[1] ابن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية ، المصدر السابق، ص ص 272-273.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 143.

[3] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ، المرجع السابق، ص 258.

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه ، ص 143.

[5] المرجع نفسه ، ص 144.

- تقديم تعويض 100000 لعائلة روكستروه.
- خلع القائد زيري.
- نقله إلى فاس قصد محاكمته.
- محاكمة القاضي لما أظهره من مرونة.
- تحية العلم الألماني من طرف مدفعية طنجة.
- الأداء الفوري وليس في أكتوبر، لما تبقى في ذمة المغرب من تعويض نومان 50000 فرنك.
- المهلة الإلزامية من ثلاثين يوما لتنفيذ هذه الشروط.[1]

وفي ضمن هذه الشروط: تسليم 12 رجلا للجلاد، وتقديم 750 كيلو من الفضة، وخلع موظفين سامين وإحالتهم على المحاكمة، هكذا أصبح القنصل الألماني يتحكم في السلطة المغربية ويفرض الأحكام ويتهم الولاة والعمال ويهدد السلطة بالتدخل العسكري، وقد أصبح يتدخل في المشاكل التي تحدث بين المغاربة والأجانب الذين يفدون إلى المغرب كما حدث بالنسبة للسفينة الهولندية، وكان ينوب عن هولندا أيضا، فقد حدث حادث بالباخرة الحربية، فتدخل وفرض بنفسه مبلغ غرامة على المغرب 200 ألف فرنك، ووجه إنذارا إلى الحكومة المغربية في شخص أحمد بن موسى، وكان يهدد الدولة بأنها إذا لم تدفع الغرامة فإنها تؤخذ قهرا وجبرا.[2]

وأقيل تاتنباخ سنة 1896 واعتقدت السلطات المغربية أن الأزمات التي كان يديرها قد انتهت،ولكن[3]، خلفاء تاتنباخ لم يقوموا بأي مجهود من شأنه أن يساعد على التقارب[4]ولم يكونوا أقل منه إذاية للمغرب وسلطانه والتدخل في شؤون القضاء، بل إنه يتعدى ذلك إلى القيام بالمهام التي يقوم بها السلطان كلما تعلق الأمر بخلاف بين الدولتين ولو على قضايا خصومات أو اعتداءات عادية، هكذا نجد أن التدخل الألماني كان له الأثر الكبير في إضعاف السلطة المغربية وعزلة السلطان داخل المغرب وخارجه.[5]

---

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب ، المرجع السابق، ص 260.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق ، ص 144.

[3] المرجع نفسه، ص 144.

[4] جرمان عياش، المرجع نفسه، ص 278.

[5] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه ، ص ص 144-145.

ولم تنته الأزمة وتسترجع ألمانيا هذه الصداقة مؤقتا إلا في سنة 1905م، عندما ألقى الإمبراطور غليوم الثاني خطاب بطنجة معلنا بأن سلطان المغرب يتمتع بسيادة كاملة وقد كانت ألمانيا مدفوعة إلى اتخاذ هذا الموقف على إثر السياسة الفرنسية المبنية على مجموعة من الاتفاقيات منها: الاتفاقان المبرمان مع المغرب سنتي 1901م و1902م، والاتفاقات التصفية بين الدول الأجنبية المتنافسة على احتلال المغرب، وخاصة الاتفاق مع إيطاليا سنة 1902م، والاتفاق الودي مع كل من بريطانيا واسبانيا سنة 1904م.[1]

2 – 2 العلاقات الاقتصادية المغربية الألمانية:

2-2-1 في عهد المولى الحسن الأول 1873-1894:

يرجع تاريخ العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والمغرب إلى بداية القرن السابع عشر، حيث بدأ التجار الألمان في زيارة المغرب ابتداء من عام 1605م، كما أن دور التجارة الألمانية اهتمت بالمغرب وبمؤهلاته الاقتصادية، وفي سنة 1802م، أبرمت مدينة هامبورغ "Hambaurg"[2] عقد لشراء الزعفران.[3]

لم يشكل المغرب الأقصى حتى مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر منطقة نفوذ سياسي ألماني، وعلى الصعيد التجاري، لم تستطع ألمانيا تطوير تجارتها مع المغرب، حتى بعد احتلال فرنسا للجزائر، فظلت سفنها تتعرض إلى السلب والنهب، بعدما فشلت في عقد اتفاقات مع المغرب، ما جعلها تتقرب تارة من اسبانيا، وتارة أخرى من بريطانيا، فأثر ذلك على تجارتها مع الشعوب وجعلها خلف تجارة الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى.[4]

فخلال مؤتمر مدريد عام 1880م، أرسل بسمارك تعليماته إلى الكونت "سولمز Solms" ممثل ألمانيا في المؤتمر، ليشارك زميله المندوب الفرنسي "موريس Maurice" اتجاهه وآراءه وأصواته، لأن

---

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[2] هامبورغ: مدينة ومرفأ في ألمانيا على نهر ألب من أقدم مرافئ أوروبا، وعاصمة ألمانيا التجارية مركز حديث للصناعات، وثاني أكبر المدن بعد برلين، أصبحت في القرن 14 أحد أكبر مرافئ أوروبا، أنظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج3، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، 1994، ص 113.

[3] علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربي 1919-1945**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 192.

[4] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 222.

ألمانيا ليس لها مصالح مباشرة في المغرب، ولأن برلين تعتبر أن النفوذ في شمال افريقيا يجب أن يكون فرنسيا بلا منازع.[1]

في الفترة ما بين سنة 1877 و1883م نجد تراجع حجم التجارة المغربية الخارجية سواء على مستوى الصادرات أو مستوى الواردات، وهي أن الأوروبيين يهتمون بتصريف منتجاتهم الصناعية أكثر مما يهمه الحصول على المواد الأولية، لأنهم يحصلون عليها في هذه الفترة من مصادر أخرى، وفي إطار التنافس الأجنبي كان المغرب يبحث عن حليف بديل وقد تبين له ما كانت تتسم به ألمانيا.[2]

ولعلّ استدعاء ويبر من طنجة عام 1885 وتعين تستا مكانه، كان يعبر عن الاتجاه الجديد في السياسة الألمانية نحو المغرب، فقد أصبح قرار بسمارك في ذلك العام توجيه الدبلوماسية الألمانية نحو عقد معاهدة تجارية مع المغرب هدفا سياسيا ألمانيا[3]، وكانت التجارة الخارجية المغربية مع نهاية القرن التاسع عشر تتم عبر الطريق البحري، وكانت الخطوط البحرية المنتظمة، من بواخر بريطانية " FOOR WOOD"وألمانية"OLDENBOURG-PORTUGTESCHE"وفرنسية " COMPAGNIE PAQUET" تربط ميناء الدار البيضاء والموانئ الأخرى للساحل الأطلسي، بجبل طارق ولندن وهامبورغ ومرسيليا.[4]

لكن كان على انجلترا وفرنسا أن يأخذان بعين الاعتبار المنافسة الألمانية التي ازدادت حدة مع الأيام، وفي سنة 1886 ألقيت السفينة كولوطوب "GOLOTOP" مرسها في شهر مارس بميناء الدار البيضاء، وكانت عبارة عن معرض عائم يضم نماذج من المنتوجات الألمانية وتقوم بتقديمها بعثة اقتصادية اهتمت بالإضافة إلى ذلك باستطلاع السوق وربط علاقات مع التجار المغاربة، وقد انعكس ذلك على التجارة وتعمير المدينة، وهكذا استقرت الشركات ألمانية في المراسي المغربية، وبدأت تشتري الحبوب وثلث إنتاج الصوف وتبيع السكر وخاصة العقاقير، وبهذا احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة من بين ممولي المغرب.[5]

[1] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 224.

[2] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص 100-101.

[3] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق ، ص 225.

[4] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 46.

[5] المرجع نفسه، ص 47.

وهكذا فمع حلول سنة 1888م تقدمت ألمانيا إلى السلطان بطلب الحصول على محطة أومستودع فحم، وبالرغم من ميل السلطان إلى ألمانيا واعتماده عليها في هذه الظروف لمقاومة أطماع فرنسا وإسبانيا وانجلترا، إلا أنه رفض الطلب خشية مطالبة الدول الأوروبية بمثله أو معارضتها له، لم يؤثر الطلب المرفوض على العلاقات الودية القائمة بين المغرب وألمانيا، إذ أمضى السلطان في اعتماده على ألمانيا التي حددت مساندتها للسلطان.[1]

وفي عام 1889م أرسل المغرب إلى برلين بعثة لتهنئة الإمبراطور وليم الثلاثي بجلوسه على العرش،وترافق مع توطيد ألمانيا علاقتها السياسية بالمغرب، تدعيم وضعها الاقتصادي في البلاد واستقرار وكالاتها ومؤسساتها هناك[2]، ومهدت هذه الخطوة لتوقيع معاهدة تجارية بين البلدين[3] في فاتح يونيو 1890م ووقعها كل من الوزير "محمد المفضل غريط" عن الجانب المغربي، وتاتنباخ المفاوض الألماني،[4] تشتمل على فصول سبعة، فورد في الفصل الأول منها أن تكون التجارة متساوية ومطلقة بين الدولتين المتعاهدتين، وفي الفصل الثاني أرعية الألمان لهم الحق أن يجلبوا للإيالة المغرب جميع السلع، ما عدى التبغ وسائر الحشيشات التي تكمى والأفيون وما أشبه ذلك، وفي الفصل الثالث اقتضى ما للحضرة الشريفة من الرغبة في تكثير التجارة وتقويتها بإيالته السعيدة، أما الفصل الرابع فجاء فيها أن رعية الألمان لهم الحرية أن يسوقوه، من جميع مراسي المغرب المفتوحة للتجارة، الفصل الخامس وفق مدريد يبقى على حاله معمولا بجميع ما تضمنته، أما الفصل السادس بأن الدولتان المتعاهدتان قد اتفقوا أن يكون كل منهما له الخيار أن يطلب من الدولة الأخرى المراجعة، أما الفصل السابع لابد أن تكون هذه المعاهدة مطبوعة وموقعة عليها من جلالة سلطان المغرب وجلالة إمبراطور ألمانيا، وبه ختم بفاس في 12 شوال عام 1307هـ/1890م.[5]

---

[1] محمد العربي المعريش، المرجع السابق، ص 234.

[2] عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[3] صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، المرجع السابق، ص 228.

[4] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 55.

[5] عبد الرحمان ابن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية ، المصدر السابق، ص ص 235-241.

غير أن هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد الاعتراف الرسمي من قبل السلطان في 28 مارس 1891م[1]،حيث سمحت للألمان أن يشتروا بأنفسهم بكل حرية في الأسواق المغربية المواد التي عينتها المعاهدة كما حصل الألمان على حق استيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات، وقد بدأ الألمان منذ ذلك الوقت يوسعون نشاطهم الاقتصادي في المغرب، إذ ظهرت في نفس السنة ثلاث شركات ملاحية ألمانية بين هامبورغ والموانئ المغربية وكذلك هامبورغ وافريقيا الغربية مرورا بالموانئ المغربية.[2]

2-2-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894-1907:

حقق الألمان نجاحات كبيرة في مجال التوسع الاقتصادي في المغرب، فقد أقاموا عددا من المؤسسات التجارية عملت جاهدة على توسيع التبادل التجاري بين المغرب وألمانيا، وبالفعل أخذت ألمانيا منذ عام 1900م تزاحم فرنسا على المركز التجاري الثاني، فقد بلغت نسبة تجارتها من المغرب 13٪، في حين جاءت حمولة سفنها بالمرتبة الثانية[3]، ففي سنة 1901م بلغت قيمة صادرات ألمانيا إلى مراكش 2.5 مليون مارك ومع ذلك فقد ظلت ألمانيا متأخرة بكثير عن فرنسا وانجلترا في هذا الميدان،ولكنها على كل حال كانت في المرتبة الثالثة.[4]

كانت توجد في المغرب أربعون شركة ألمانية مجموع رأسمالها 10 ملايين مارك، في حين كانت هناك خمس شركات ألمانية تزور بواخرها بشكل منتظم ثمانية من موانئ المغرب[5]، وهكذا كان الألمان الألمان يحتكرون 70٪من النشاط التجاري بمراكش، وربطوا علاقات متينة مع سكان سوس، حيث كانوا يشترون المنتجات المحلية، ويوفرون للسكان البضائع التي يحتاجونها بشروط امتيازية للمستهلكين،ونتيجة لهذا النشاط المتزايد تمكن الألمان من خلق زبناء هامين من المحمين والسماسرة والمخالطين، ساعدوا على توسيع المعاملات الألمانية وعلى توزيع منتجات الصناعة الألمانية.[6]

---

[1] عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر ، المرجع السابق، ص 56.

[2] محمد العربي المعريشي، المرجع السابق، ص 235.

[3] إبراهم شحاتة حسن، **نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت الحماية**، الاسكندرية، د س ط ، ص 49.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، المرجع السابق، ص 228.

[5] Lutskaya.N.S, **Ocherki Naveshet Istroli Marrocco**, Maskva, 1973, p 26.

[6] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق ، ص 56.

ولم تكتفي ألمانيا بذلك بل واصلت نشاطها المكثف للتغلغل في المغرب للإدراكاتها للفوائد الكبيرة التي يوفرها لها استغلال مثل هذا البلد الغني، وقامت بدعاية واسعة للإشارة اهتمام الألمان بالمغرب، فقد كتبت إحدى الصحف الألمانية الصادرة في برلين في أوت سنة 1902م، أن كل واحد يعرف جيدا ما قيمة المغرب هنا، إن عددا ضخما من المستكشفين الألمان زاروا المغرب، وأن الانطباع الذي يستخلص من تقاريرهم هو أن المغرب بلد غني ومهمل تماما، فالأرض ذات خصوبة ملحوضة وفي كل مكان يوجد الماء ينجح كل شيء ويزدهر، ولا يوجد في هذا البلد سكك حديدية أو تغراف أو طرق مواصلات، وليس فيه موانئ ولا منارات فلماذا لا يشترك الألمان في العمل لفتح المغرب أمام التوغل الاقتصادي؟، وكم من الفلاحين الألمان يستطيعون بعمل بسيط أن يجدوا حياة سهلة في هذه الأرض المفقرة الآن...؟[1]

وألفت في برلين سنة 1902م لجنة للدفاع عن المصالح الألمانية في المغرب[2]، ونشطت الجمعيات الجغرافية واتحادات التصدير في ألمانيا لجذب الأنظار نحو المغرب حتى أن اللجنة الكبرى للجغرافيا التجارية والدفاع عن المصالح الألمانية في الخارج، جعلت المسألة المغربية الشعار اليومي لجلساتها في أكتوبر 1903م.[3]

وأثمر هذا النشاط فازدادت المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب، واتسع التعامل الاقتصادي بين البلدين، وحصلت الشركات الألمانية على امتيازات للإنجاز العديد من المشروعات في أنحاء المغرب المختلفة، فقد أسهمت في توسيع ميناء العرائش، وفي بناء كاسر للأمواج في طنجة، وفي التنقيب عن الثروات المعدنية في بعض أنحاء البلد، وكان التجار الألمان يتواجدون في جميع المدن المغربية الكبرى تقريبا، كانت مراكز البريد الألمانية في المغرب تتمتع بسمعة عالية وتعد أفضل من غيرها بكثير.[4]

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 236.

[2] N.SLutskayc, OP, cit, p27.

[3] محمد خير فارس، المرجع نفسه ، ص 236.

[4] Ibid, p27.

لقد كانت الصناعة الألمانية تعاني، من نقص في النحاس والحديد وهاذين المعدنين موجودين في المغرب، ولهذا كان أحد الأسباب الرئيسية لاهتمام الألماني بالمغرب، وبالفعل كانت المطامع الألمانية تتركز في مناطق الجنوب بالمغرب ولاسيما منطقة السوس، وهي المناطق التي كانت الصحف الألمانية تشير إلى خصوبتها وغناها بالحديد والنحاس والرصاص، وغير ذلك من المعادن.[1]

ولهذا كانت الشركات الألمانية تسعى للحصول على امتيازات للاستغلال مناجم الحديد والنحاس وأبرزها في هذا الشأن شركة "ماتمان Mattman" التي حصلت من السلطان عبد العزيز على حق التنقيب عن المعادن في أراضي شاسعة من منطقة السوس.[2]

لقد استطاعت هذه الشركة أن تتغلغل في المغرب وتستحوذ على مواقع أساسية فيه، حيث كانت تمارس نشاطا تجاريا واسعا يشمل سلعا عديدة، بما فيها السلاح والذخيرة ونشرت نشاطها في المناطق الداخلية من البلاد، فكونت لها هناك أربعة عشر مركزا وبيتا تجاريا، ولأجل أن تزيد عدد المتعاملين معها اشترت من السلطان عبد العزيز حق احتكار استغلال جميع مناجم النحاس في المغرب[3]، كما اشترت أراضي تبلغ مساحتها نحو خمس الأراضي المغربية، وعندما حل السلطان عبد الحفيظ محل أخيه في العرش المغربي، تمكنت الشركة من جعله يصادق على هذا الشراء.[4]

واصلت ألمانيا تغلغلها الاقتصادي في المغرب فحصلت شركة بورجو وتمان على عقد للقيام بإنشاء مرسى ومستودع في ميناء طنجة، وأجرت في سنة 1905م مفاوضات مع السلطان لمنحه قرضا بعشرة ملايين مارك، غير أن معارضة فرنسا الشديدة اضطرت الشركة إلى التخلي عن الحق في استغلال المرسى والمستودع والالتزام بتسليمها إلى المخزن فور الانتهاء من العمل، كما اضطر الألمان إلى القبول بمشاركة الفرنسيين في عملية القرض.[5]

---

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق ، ص 237.

[2] عبد المجيد بن جلون، **جولات في مغرب أمس**، مكتبة المعارف، الرباط، 1975، ص 114.

[3] N.SLutskayc, OP, cit, p27.

[4] عبد المجيد بن جلون، المرجع نفسه، ص 121.

[5] محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص ص 287-289.

لكن الألمان لم يكفوا عن السعي للاستحواذ على مواقع متقدمة في الاقتصاد المغربي، فاتجهت الشركات الألمانية إلى الاهتمام في الشركات العالمية المختلفة التي أنشئت للاستغلال ثروات المغرب،ففي سنة 1907م، شارك الرأسمال الألماني مع رأسماليين من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا وبلجيكا والبرتغال في إنشاء شركة "يونيو دي مين Union des mines" العالمية، كما أسهمت الشركات الألمانية في الاتحاد الاحتكاري الشركة المغربية للاشغال العمومية a société marocaine du travaux public "، وشاركت مع الرأسمال الفرنسي والبريطاني والإسباني في شركة الدولية لتسيير التبغ المغربي "سوسايتي انتر ناسيونال دي ريجي كوانتيريسي دي تاباد وماروك" إلى جانب اشتراك الرأسمال الألماني مع الفرنسي في بناء السكك الحديد في مناطق المغرب المختلفة.[1]

لقد أصبحت لألمانيا مصالح اقتصادية لا يستهان بها في المغرب، وتحولت الشركات الألمانية صاحبة هذه المصالح إلى قوة ضغط مستمرة على الحكومة الألمانية، تحاول دفعها إلى انتهاج سياسة أكثر نشاطا باتجاه المحافظة على هذه المصالح وتوسيع المواقع التي أحرزها الرأسمال الألماني هناك.[2]

خلال هذه الفترة عرفت العلاقات المغربية الألمانية الاقتصادية قيام حركة اقتصادية شبه منتظمة،فقد تحددت العلاقات في تبادل بسيط للسلع والبضائع، إذ لم تكن هناك استثمارات بين الجانبين ولا تنقل لرؤوس الأموال، بالمقابل أغرقت البضائع المغربية بقوة الأسواق الألمانية، ومن بين هذه البضائع الحمضيات والسردين، لكن لم تصل بعد إلى مستوى التعاون الاقتصادي الحقيقي،حيث اعتمدت ألمانيا على وسطاء تجاريين للتعامل مع المغرب واستغلال خيراته.[3]

[1] N.SLutskayc, OP, cit, p27.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 242.

[3] علي محافظة، المرجع السابق، ص 192.

2 - موقف ألمانيا من المسألة المغربية

2- 1- أزمة أغادير الأولى 1904:

سعت فرنسا في مطلع القرن العشرين إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية، بهدف الحد من أي منافسة للوجود الفرنسي في المغرب الأقصى، جاء في مقدمة هذه الاتفاقيات، الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م، الذي أكد على عدم معارضة فرنسا للتوسع الإيطالي في طرابلس الغرب مقابل السيطرة الفرنسية على بلاد المغرب الأقصى[1]، فضلا عن الاتفاق الفرنسي البريطاني في عام 1904م، والذي غيرت بموجبه بريطانيا موقفها الرافض لأي توسع فرنسي في بلاد المغرب الأقصى، والذي عرف تاريخيا باسم الاتفاق الودي،[2] كما عقدت فرنسا وإسبانيا اتفاقا في عام 1904م، أدى إلى اقتسام المغرب الأقصى بين الدولتين.[3]

عندما اطلعت ألمانيا على مضمون هذه الاتفاقيات تبين لها أنها تتعارض مع نواياها التوسعية للحصول على مكان يناسب.

إمبراطوريتها وحجمها في القارة الأوروبية، وكذا ضرورة الحفاظ على امتيازاتها المكتسبة بمقتضى الاتفاقيات الدولية المبرمة مع المغرب.[4]

أدركت الحكومة الألمانية عام 1904م، شيئا يدبر تجاه المغرب، حيث كان هدف فرنسا إبعاد ألمانيا عن المغرب واحتكار النفوذ والتسلط عليه، بالإضافة إلى التفوق على التجارة الألمانية هناك، هذا ما أدى إلى محاولة ألمانيا كشف نوايا فرنسا بالنسبة للمغرب وطبيعة الاتفاق الودي مع بريطانيا[5] ومدى خطورة الأطماع الفرنسية بالمغرب، فقد كانت تحذر عبر صحفها من تزايد النفوذ الفرنسي

---

[1] J.C.Hurewitz, **The Middle East And North Africa in World Politics Documentary Record**, vol 1, 1535-1914, second édition, London, 1975, p478.

[2] تضمن هذا الاتفاق مجموعة من البنود، كان في مقدمتها عدم معارضة بريطانيا للسيطرة الفرنسية عبر الجنوب الأقصى، اعتراف فرنسا بالاحتلال البريطاني لمصر، تتمتع الدولتين بحرية التجارة في المغرب الأقصى، أنظر: عبد الله كنون، **مدخل إلى تاريخ المغرب**، ط2، طنجة، 1951، ص 192.

[3] حسن صبحي، **تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر**، مطبعة التقدم، الإسكندرية، 1973، ص ص 124-125.

[4] علال الخديمي، **الموقف الألماني من التدخل الفرنسي في الشاوية**، دار النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991، ص 32.

[5] علي صلاح أحمد هريدي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1789-1914**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 324.

وتدعو الدول الأوروبية لتسرع بالتدخل قصد منع تونسة المغرب وكانت تسعى دوما إلى الحفاظ على الوضع القائم بالمغرب.[1]

رأت ألمانيا في هذه الاتفاقيات إخلال بسياسة توازن القوى وأن فرنسا بتجاهلها إبلاغ الألمان بهذه الاتفاقيات يعد تحجيما لنفوذها وتقليلا من هيبتها، وقد أكدت ألمانيا لبريطانيا أن المسألة المغربية ليست قضية خاصة بفرنسا وإنما هي قضية تتعلق بدولة مستقلة باعتراف الدول الموقعة على ميثاق مدريد، كما أن الفرنسيين ليس لهم الحق في تجاهل امتيازات في الدول في المغرب.[2]

فقام السفير الألماني بلندن بالإبلاغ وزير الخارجية البريطاني قلق حكومته من تسارع الأحداث بالمغرب وتزايد النفوذ الفرنسي وأعلن أن حكومته ترغب في المحافظة على الوضع السياسي الراهن،وعلى سيادة السلطان على أراضيه، وعلى استمرار سياسة الباب المفتوح.[3]

وعلى الرغم من تأكيد الوزير البريطاني للسفير الألماني، بأن حكومته والحكومة الفرنسية بموجب الاتفاق الودي تحرصان على ضمان امتيازات ومصالح الدول الأخرى، إلا أن السفير الألماني صرح له،أن حكومته تنوي الدفاع عن امتيازاتها ومصالحها الاقتصادية التي منحت لها بموجب المعاهدات الدولية المبرمة مع المغرب.[4]

لقد كان واضحا أن ألمانيا تعارض الاتفاق الإنجليزي الفرنسي وذلك لعدة أسباب منها، المصالح الاقتصادية الألمانية بالمغرب، كما كانت تطمح بمكانة على المحيط الأطلسي بهدف تنمية مصالحها التجارية والحربية[5]، وجدت الحكومة الألمانية نفسها بعد توقيع لاتفاق الودي عام 1904م، أنها

---

[1] مصطفى بطراوي، الموقف الألماني من المسألة المغربية نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20، المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد الثامن، العدد 13، 2017، ص 25.

[2] خلوق عبد العزيز التمسماني، العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية، دار النيابة، العدد 26-27، 1990، ص 45.

[3] عمر أفا، التواجد الألماني بالجنوب المغربي في نهاية القرن التاسع عشر، الآداب، جامعة محمد الخامس، العدد 19، الرباط، 1994، ص 67.

[4] مصطفى بطراوي ، المرجع نفسه ، ص 26.

[5] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص 322.

وضعت على الهامش، واعتبر البعض، أن ذلك الاتفاق كان صفحة للدبلوماسية الألمانية، بل وحتى الإمبراطور وليم الثاني أحس بمرارة هذا الفشل الدبلوماسي.[1]

2 -2 - زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة 1905م:[2]

ثار غضب الحكومة الألمانية في شهر فيفري 1905 عندما علمت أن الوزير المفوض الفرنسي "تايلنديي Taillandier" على أنه يمثل الدول الأوروبية خلال زيارته لفاس قصد عرض المشاريع الإصلاحية على السلطان عبد العزيز، فسارعت بالتصريح أن تايلنديي لا يمثل إلا بلاده وأن الدول الأخرى لم توافق على أي مطالب يتقدم بها وتتعارض مع الاتفاقيات الدولية المبرمة.[3]

كما أعلنت الحكومة الألمانية أن مشروع الإصلاحات الفرنسية[4] المقدم للسلطان عبد العزيز،يتنافى مع استمرارية الوضع السياسي في المغرب، وقصد تأكيد معارضتها ودعم استقلالية المخزن، قامت بإرسال سفينة حربية إلى ميناء طنجة وأبلغت السلطان المغربي عبر قنصلها بفاس ضرورة رفض الإصلاحات الفرنسية حيث صرحت بأن كل محاولة تقوم بها أي دولة بغية تغيير الوضع الراهن في المغرب ستصطدم بمعارضة ألمانيا.[5]

وقد تأكد هذا الموقف مع زيارة الإمبراطور الألماني وليم الثاني إلى طنجة[6] في 31 مارس 1905 وإلقائه خطابا بمدينة طنجة، وذلك أمام مندوب السلطان إن هذه الزيارة موجهة إلى السلطان صاحب السيادة والاستقلال التام في بلاده، وإني آمل أن تفتح مراكش، في ظل سيادته الكاملة

---

[1] Brestien Serge et Milza Pierre, **l'Allemagne 1870-1970**, paris, édition Masson, 1971, p465.

[2] أنظر الملحق رقم 02.

[3] مصطفى بطراوي، المرجع السابق، ص 26.

[4] تمثيل المشروع في تعاون الحكومة الفرنسية والمغربية في الأمور العسكرية، الاقتصادية والإدارية، أخرى المفوض الفرنسي سان روني تايلنديي Saint-René Taillandier وهو مجرد مشروع إصلاحات مزعومة، كان يهدف من خلاله للهيمنة على الجيش المغربي وعلى مراقبة مالية المغرب وإدارته، أنظر: علال الخديمي، **المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894-1912**، ط1، دار أبي قراق، الرباط، 2009، ص 71.

[5] خلوف عبد العزيز التمسماني، المرجع السابق، ص 45.

[6] مصطفى بطراوي ، المرجع نفسه، ص 26.

للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء ثم أعلن أن ألمانيا مصممة على أن تحمي مصالحها.[1]

كما يفسر غضب الإمبراطور الألماني من انجلترا كونها كانت قد اعترفت سابقا بحقوق ألمانيا في المغرب، لكنها سرعان ما تجاهلت ذلك في اتفاقها مع فرنسا عام 1904م، وتعد زيارة الإمبراطور أيضا رسالة سياسية إلى فرنسا، إذ كان على ألمانيا بعد الاتفاق الودي 1904 أن تتصرف لوقف توسع فرنسا السري في المغرب، وإجبارها على التفاوض مع ألمانيا حول هذا الأمر من جهة.[2]

ويمكن اعتبار الزيارة أيضا بمثابة رد فعل على احتكار الفرنسيين لصفقات المشاريع العمومية بالمغرب، حيث أثارت هذه السياسة انتباه الإمبراطور الألماني وقنصله بطنجة في وقت ازداد الاهتمام الألماني بالاستثمار في السوق المغربية.[3]

وقد تمكنت ألمانيا بهذه الزيارة، من فرض العزيمة دبلوماسية على الفرنسيين وأرادت ألمانيا من خلال تدخلها في المسألة المغربية، أن تؤكد بأنها دولة أوروبية عظمى لا يمكن عزلها عن الشؤون الدولية[4]، وجاء موقف الألمان حازما عندما أعلنت ألمانيا تهديداتها بأنه إذا ما اخترقت الجيوش الفرنسية الحدود المغربية فإن الجيوش الألمانية ستخترق الحدود الفرنسية.[5]

وهكذا واستدراكا للتهميش الذي طالها في إطار الاتفاقيات السرية، انصب الجهد الألماني على محاولة إقناع السلطان المغربي بفكرة عقد اجتماع دولي، يضمن استقلال المغرب غير أن الدول القوية التي كان لها مصالح بالمغرب أي فرنسا، انجلترا وإسبانيا، رفضت العرض الذي قدمه لها السلطان فيما يخص عقد الاجتماع[6]، ولكن بعد أخذ ورد، وعمل في الكواليس لاسيما بين الطرفين الفرنسي والألماني في صفوف الدول الموقعة على مؤتمر مدريد المنعقد عام 1880، دارت مفاوضات بين رجال الحكومات في البلدين تكللت بعقد اتفاقين الأول كان في 8 جويلية 1905، والثاني يوم 8 سبتمبر

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، المرجع السابق، ص 229.

[2] Brestien, OP cit, p p 558-559.

[3] Ibid , p 559.

[4] مصطفى بطراوي ، المرجع السابق ، ص 27.

[5] خلوق عبد العزيز التمسماني، المرجع السابق ، ص 46.

[6]- Manger, J.B, **Notes sur la Crise Marocaine de 1905**, Revue d'histoire de la Guerre Mondiale, extrait du numéro XII, 1973, p p 155-156.

1905، وقد اعترفت فيهما فرنسا بدولية المسألة المغربية، ثم تفاهمت الحكومتان في اتفاق أخر يوم 28 سبتمبر من نفس السنة على البرنامج المقترح للمؤتمر، والذي يعرض على السلطان طبقا للمبادئ المحددة في الاتفاقيتين السابقتين أي سيادة السلطان واستقلاله، وصيانة إمبراطوريته والحرية الاقتصادية بدون تميز، وإصلاح البوليس والإصلاح المالي.[1]

2 – 3– مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906:

كان اقتراح فكرة عقد مؤتمر دولي بطنجة لمعالجة المسألة المغربية[2]، وكذا من أجل إيجاد صيغة توافقية للنزاع الألماني – الفرنسي بالدرجة الأولى[3]، في واقع الأمر قد جاء بناء على نصيحة من الحكومة الألمانية للسلطان عبد العزيز، حيث رأت ألمانيا أنه أحسن وسيلة لتدارك وضع المغرب تحت السيطرة الفرنسية، وبهذا ما يعني ضرورة المحافظة على توازن القوى في المغرب، وأن جميع الدول الأجنبية لها الحق في أن تشارك في حل أي مشكل يخص المغرب، وهو الأمر الذي لا تحبذه فرنسا،فأرادت ألمانيا بذلك تدويل المسألة المغربية قصد إفشال الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا،بالإضافة إلى الحصول على امتيازات من خلال الضغط على فرنسا.

أما بالنسبة لمكان انعقاد المؤتمر فقد اقترح السلطان عبد العزيز بأن يعقد في مدينة طنجة السلطة على المتوسط ووافقته ألمانيا في ذلك، غير أن فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، اعترضت على ذلك متذرعة بسبب ضعف السلطة المحلية في مدينة طنجة.[4]

وكانت فرنسا من أشد المعارضين لعقد المؤتمر في طنجة، لأن معظم الجاليات الأجنبية في هذه المدينة كانت معادية لها، كما أن زيارة الإمبراطور الألماني وتشجيعه لسلطة المخزن ساهم في تشويه صورة فرنسا.[5]

---

[1] أمين سعيد، **الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمارين الفرنسوي والإيطالي في بلاد العرب**، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ج2، د س ط ، ص ص 266-269.

[2] مصطفى بطراوي، المرجع السابق، ص 27.

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجة، المرجع السابق ، ص 111.

[4] مصطفى بطراوي ، المرجع نفسه ، ص 27.

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص 338-339.

وتم الاتفاق في النهاية على اختيار منطقة الجزيرة الخضراء التي تقع جنوب إسبانيا لعقد هذا المؤتمر وهي المنطقة المقابلة للسواحل المغربية.[1]

انعقد المؤتمر بمدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية[2]، وكان افتتاحه يوم 16 جانفي 1906م، دامت جلساته إلى 7 أفريل 1906م، شارك فيه الوفد المغربي[3] بالإضافة إلى نفس الدول الأوروبية للمشاركة في مؤتمر مدريد[4]، وهذه الدول هي ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال وروسيا والسويد.[5]

صدرت قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء في 7 أفريل 1906 في وثيقة مطولة، صادقت عليها الدول المشاركة ما عدا المغرب وألمانيا[6]، احتدم الصراع في المؤتمر بسبب مصالح وأطماع الدول المشاركة خاصة فرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى مطالب السلطان والمتمثلة في سيادته واستقلالية بلاده.[7]

فالمغرب لم يشارك في أي قرار صادر عن المؤتمر، أما ألمانيا فقد أرادت أن تظهر بمظهر المؤيد للمغرب في معارضتها لميثاق الجزيرة الخضراء، خاصة وأنها لم تنل ما كانت تصبوا إليه وهو كبح النفوذ الفرنسي في المغرب.[8]

---

[1] مصطفى بطراوي، المرجع السابق ، ص 28.

[2] فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، الجامعية، العدد 16، جامعة بنغازي، فيفري، 2014، ص 44.

[3] أنظر الملحق رقم 03

[4] أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940**، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص 25.

[5] عبد المنعم الجمعي، **المشرق والمغرب العربي، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013، ص 201.

[6] مصطفى بطراوي، المرجع نفسه ، ص 28.

[7] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 323.

[8] مصطفى بطراوي، المرجع نفسه ، ص 28.

إن هذا المؤتمر لم يلبث أن أصبح صراع دبلوماسي بين فرنسا وألمانيا، وفي هذا الصراع لقيت فرنسا التأييد الصريح من حليفتها روسيا وصديقتها الجديدة انجلترا، وألمانيا لم تؤيدها سوى حليفتها النمسا.[1]

اشتملت وثيقة المؤتمر على مائة وثلاثة وعشرين بندا مقسمة على تسعة أبواب تتعلق: تنظيم الشرطة لفرنسا بالتعاون مع إسبانيا[2]،[3] مراقبة ومنع تهريب الأسلحة وذلك خوفا من ظهور أي مقاومة[4]، إنشاء بنك مخزني بالمغرب أسهمه لدول أوروبية وتحت إشراف دولي، تنظيم الضرائب والجمارك بالإضافة إلى البنوك المتعلقة بتنظيم الأشغال العامة، تسهيل المهام للتجار الأجانب[5]،[6]. الأجانب[5]،[6].

وتبين من قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء أن ميثاقها عبارة عن اتفاق تحصلت بموجبه الدول الأوروبية على امتيازات جديدة في المغرب ساعدتها على المضي قدما في تقسيم المغرب وفرض الحماية الأجنبية عليه، وهو عكس ما كان يطمح إليه السلطان عبد العزيز، حيث كان قد أوصى الوفد المغربي المشارك في المؤتمر بأن لا يوافق على منح إمكانية الإصلاحات لدولة واحدة دون الرجوع إليه وأخذ موافقته.[7]

وهكذا فقد صادقت جميع الدول المشاركة في المؤتمر على ميثاق الجزيرة، لكن الشعب المغربي لم يقتنع بما احتوت عليه، لأنه أعطى فرنسا مكانة هامة في البلاد، في حين كان المغاربة يرفضون

---

[1] عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة**، ط2، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1996، ص ص 190-191.

[2] تقرر أن يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات البوليس المغربي في المدن الواقعة على ساحل الأطلسي (الرباط، الجديدة، أسفي، الصويرة وأقادير) ويشرف الإسبان على بوليس (تطوان، العرائش)، أما بوليس طنجة والدار البيضاء تحت إشراف الدولتين (فرنسا وإسبانيا)، شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 324.

[3] مصطفى بطراوي، المرجع السابق ، ص 28.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه ، ص 324.

[5] أنظر الملحق رقم 04.

[6] سيمو بهيجة، **العلاقات المغربية الإيطالية 1869-1912**، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2003، ص 90.

[7] مصطفى بطراوي، المرجع نفسه ، ص 28.

الاعتراف لفرنسا أو لغيرها في الحصول على مكانة في المغرب[1]، حيث لم يوقع المولى عبد العزيز على الميثاق إلا تحت الضغوطات وبعد مضي شهرين على انعقاد المؤتمر.[2]

فبدلا أن يعمل مؤتمر الجزيرة الخضراء الدولي على المحافظة على استقلال المغرب، ومساعدته على تطوير موارده وتنظيم أجهزته العسكرية والإدارية، نجد أنه ساهم في تفاقم التدخل الأجنبي والاستحواذ على مدخراته، فالمؤتمر بذلك اعترف لكل من فرنسا وإسبانيا بمركز خاص، ساهم في تسهيل توسيع مشاريعهما التوسعية في المغرب.[3]

والجدير بالذكر أن السلطان عبد العزيز رفض في البداية التوقيع على ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء، خاصة وأن جبهة المعارضة في المخزن، كانت تضغط عليه وتدفعه إلى عدم المصادقة، أو في أسوء الأحوال المطالبة بإعادة النظر في بنوده.[4]

وقصد التأثير على السلطان عبد العزيز أرسل ملك إيطاليا "فيكتور إيمانويل الثالث " Victor Emanuel III" رسالة إلى السلطان حملها الوزير المفوض الإيطالي "روميو ملموزي Roméo Malmouzi" عميد السلك الدبلوماسي بطنجة، لإقناعه بضرورة المصادقة على الميثاق لأن تبنى هذا القرار سوف يضفي مزيدا من الرفعة والمقام لجلالتكم، ويضيف خيرا كثيرا لا يقدر إلا إمبراطورية جلالتكم.[5]

وهكذا اضطر السلطان إلى التوقيع على الميثاق[6]، بعد فقده الأمل في الاعتماد على ألمانيا في وقف الأطماع الفرنسية بالإضافة إلى تخلي بريطانيا عن دورها في المحافظة على مصالح المخزن، حيث كانت تلعب "بالدولة المحبة" وكان ذلك في 18 جوان 1906م.[7]

وهكذا خيب المؤتمر أمل المغاربة، في الموقف الألماني خاصة، وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة، فقد اهتم دبلوماسيو أوروبا بحل الخلاف الألماني الفرنسي، ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة

---

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 107.

[2] أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص 25.

[3] مصطفى بطراوي، المرجع السابق ، ص 28.

[4] المرجع نفسه، ص 29.

[5] سيمو بهيجة ، العلاقات المغربية الإيطالية 1869- 1912، المرجع السابق ، ص 87.

[6] أنظر الملحق رقم 05

[7] مصطفى بطراوي ، المرجع نفسه، ص 29.

بمساعدة المغرب بل أكثر ذلك، دفعوا المغاربة إلى التعاون مع الدوليتين الطامعتين في احتلال بلادهم وهما فرنسا وإسبانيا.[1]

ويبدو أن المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، لم يعد يمثل في السياسة الألمانية إلا عملية للتبادل،ذلك أن السياسة المغربية الألمانية، سارت في اتجاهين يخدمان المصالح الألمانية فقط، دون اهتمام كبير بآمال المغاربة.

يتمثل الاتجاه الأول في المحافظة على النفوذ الألماني بين المغاربة للحصول على امتيازات اقتصادية من المخزن وبتمثيل الاتجاه الثاني في الظهور بمظهر المدافع عن مقررات ميثاق الجزيرة الخضراء، حتى إذا أبدى الفرنسيون استعداد بدفع تعويض في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذلك تتخلى ألمانيا عن المغرب للاحتلال الفرنسي.[2]

وقد ساهمت العديد من الظروف الدولية المستجدة، في تبني الألمان لهذا الموقف فنجد أن البريطانيين قد عملوا إلى التمسك بالاتفاق الودي مع فرنسا، والذي تم تكريسه من خلال تفاهم عسكري بين البلدين مع بداية عام 1906م.[3]

بالإضافة إلى حاجة الروس لمساعدات مالية فرنسية، بعد نهاية حربهم ضد اليابانيين، كل هذه التطورات الدولة التي أصبحت تصب في مصلحة الفرنسيين، جعلت الألمان يشعرون بأنهم محاطون بفريق من الأعداء، فلا هم استطاعوا أن يضعفوا الوفاق الودي باقتراحاتهم عقد مؤتمر دولي حول المسألة المغربية، ولا هم تمكنوا مما منع الفرنسيين من الحصول على اعتراف الدول المشاركة في المؤتمر بمركزها الخاص بالمغرب.[4]

وهكذا رأت الحكومة الألمانية بضرورة التقارب مع الفرنسيين تفاديا لأي صدام عسكري وعلى هذا الأساس تم عقد اتفاق بين الطرفين في 9 فيفري 1909م، حيث أقرت ألمانيا بمقتضاه أنها لن تعرقل مصالح فرنسا السياسية في المغرب مقابل ضمان فرنسا للمصالح الاقتصادية الألمانية

---

[1] علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق ، ص 96.

[3] تايلر أ.ج، **الصراع على السيادة في أوروبا 1884-1918**، تر: كاظم نعمة، جامعة الموصل العراقي، 1980، ص ص 492-496.

[4] مصطفى بطراوي ، المرجع السابق ، ص 30.

بالمغرب،وبادرت الحكومتان إلى تأكيدهما على ضرورة العمل على تسهيل تنفيذ اتفاق الجزيرة، وهذا رغم اقتناع الألمان بعدم جدية الاتفاق الذي لم يكن مقبولا لدى الألمان خاصة.[1]

[1] مصطفى بطراوي ، المرجع السابق، ص 30.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الدراسة حول العلاقات المغربية الانجليزية الألمانية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907) قد خلصنا إلى نتائج مؤكدة لسيطرة هذه الدول على أوضاع المغرب الداخلية بهدف إدخاله ضمن دائرة التنافس الأوروبي عليه، ومن أهم هذه النتائج:

- أصبح المغرب محل اهتمام الدول الأوروبية الكبرى، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وفرض الحماية على تونس سنة 1881.
- ظهور ضعف في جهاز المخزن، مما استوجب إحداث اصلاحات في مختلف المجالات في عهد السلطان حسن الأول، وسعي الدول الأوروبية إلى إفشالها، كونها لا تخدم مصالحها.
- طرح المسألة المغربية بشكل دولي من خلال عقد جملة من المؤتمرات أهمها مؤتمر مدريد سنة 1881، للنظر في مسألة الحماية القنصلية، إلا أن نتائجها زادت في عمق هذه الأزمة.
- دخول المغرب في مرحلة الضعف والانهيار بعد وفاة المولى حسن الأول، ومجيء نجله المولى عبد العزيز، الذي عرفت مرحلة حكمه ازدياد التوغل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية والخارجية، وذلك نتيجة ضعف شخصية السلطان عبد العزيز، وصغر سنه وقلة خبرته في شؤون الحكم.
- ممارسة انجلترا وألمانيا ضغوطات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال عقد عدة اتفاقيات مع المغرب، أين لعب القناصل والسفراء دور كبير في هذا الجانب، مما جعل المغرب محل تنافس بينهما.
- عقد اتفاقيات سرية بين الدول الأوروبية لتقرير مصير المغرب كما هو الحال في الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي سنة 1904 والذي استطاعت من خلاله انجلترا الانفراد بمصر، مقابل الانفراد الفرنسي بالمغرب.
- أحدثت بنود الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي ردود فعل مختلفة على الصعيد المحلي والدولي،بين مؤيد ومعارض، أين اتخذت ألمانيا موقف معارضا له، تجلى في زيارة الامبراطور "غليوم الثاني" إلى المغرب، والتي تعد الأولى من نوعها، جعلت المغرب ينظر إلى ألمانيا على أنها الدولة الحليفة له ضد انجلترا وفرنسا.
- أكد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 استمرار التوغل الأوروبي، أين وضع هذا المؤتمر مصالح الدول الأوروبية فوق مصلحة المغرب، وجاءت قراراته مؤيدة للنزعة الاستعمارية الأوروبية، على حساب استقلال المغرب.

- من كل هذه النتائج تبين أن المغرب في هذه المرحلة عرف منعرجا حاسما في علاقاته الدولية الأوروبية، بحيث أصبح مصيره مرتبط بالأوضاع السياسية الدولية ومصالح الدول الأوروبية.

الملاحق

الملحق رقم 01: اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية وموافقة "السلطان الحسن الأول" عليها (1880-07-30)

المصدر: عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ص 210.

الملحق رقم 02: استقبال العاهل الألماني في أعقاب نزوله من طرف السلطات المغربية وعلى رأسها المولى "عبدد المالك" عم السلطان " المولى الحسن" طنجة 1905

استقبل العاهل الألماني في أعقاب نزوله من طرف السلطات المغربيـة وعلى رأسهـا الأمير مولاي عبد المالك عم السلطان المولى الحسن.

المصدر: عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 88.

الملحق رقم 03: البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة 1906.

المصدر: عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 166.

الملحق رقم 05: النقاط الأساسية في عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 07 أفريل 1906م

– **الفصل الأول** يتناول قوة البوليس ويتضمن ما يلي:

1- يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانئ التجارية الثمانية.

2- يقوم ضباط الصف الفرنسيون والإسبان لمساعدة السلطان في تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة 5 سنوات فقط، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية في طنجة للموافقة عليها.

3- لا تزيد قوات البوليس على خمسة آلاف ولا تقل عن 2000.

4- يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة.

5- يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية.

6- ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجة كما أن لطنجة الحق في مطالبة المفش العام لتقديم تقارير إذا دعت الحاجة.

7- مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد.

8- عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجة.

9- يعين في تطوان والعرائش مفتشون إسبان وفي الرباط فرنسيون وفي طنجة والدار البيضاء مفتشون من جنسيات مختلفة، كذلك يعين مفتشون فرنسيون في الموانئ المغربية الثلاثة الباقية.

– **وتناول الفصل الثاني** بنك الدولة ويسمى بنك دولة مراكش، له حق إصدار أوراق النقد كما يعتبر خزانة لحكومة مراكش وبجانب ذلك يقوم بما يلي:

1- له وحده الحق في عقد القروض قصيرة الأجل والأسبقية في (Publicissue).

2- له أن يقدم قروضا للحكومة المغربية المقيدة بشروط.

3- يتولى أعمال دار صك النقود.

4- يفتح حسابا منفصلا لضريبة قدرها 2.5٪ من قيمة الواردات الأجنبية. [1]

[1]- ينظر : روم لاندور، أزمة المغرب الأقصى، ص ص 219-220.

- ويخضع البنك للقوانين الفرنسية على أن تعقد اتفاقية ملحقة تحدد بدقة العلاقات بين البنك وحكومة مراكش.

- يكون مجلس إدارة البنك في طنجة.

- وهذا الفصل يضم في جملته 27 بندا.

- أما الفصل الرابع فيتناول الإرادات والضرائب (مجموع موارده 18) وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة (الترتيب) كما تنص مادة أخرى على حقهم في شراء الأراضي الزراعية وإقامة المباني.

- أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها.

- والمادة 66 ذات الأهمية الكبرى تحول الحكومة المغربية الحق في فرض ضريبة مؤقتة قدرها 2.5٪ كرسم جمركي على قيمة البضائع المستوردة على أن يخصص إراد هذه الضريبة الأشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلي:

1- لا يصح التنازل على أحد هذه الأشغال العامة أو الخدمات للمؤسسات الفردية.

2- تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرؤوس الأموال الأجنبية بحيث لا يكون من طبيعة هذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية ويجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية.

3- للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على التعدين والمحاجر والغابات وجميع الوسائل المتعلقة بنزع الملكية.

- أما الفصل السابع والأخير فيتناول التنظيمات الخاصة بالتصديق على العقد.[1]

[1]- ينظر : روم لاندور، أزمة المغرب الأقصى، ص ص 221-222.

الملحق رقم 05: ظهير وافق بمقتضاه "المولى عبد العزيز" على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م.

18-6-1906. ظهير وافق بمقتضاه السلطان مولاي عبد العزيز على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء

المصدر: عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 60.

قائمة البيبيوغرافيا

أولا: قائمة المصادر والمراجع

❖ **قائمة المصادر:**

1- ابن زيدان عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تح: علي عمر، ج2،ج3، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2008.

2- ابن زيدان عبد الرحمن، **العز والصولة في معالم نظام الدولة**، ج1، د.ط، الرباط، 1961.

3- ابن زيدان عبد الرحمن، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تق وتح: عبد اللطيف الشاذي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.

4- العلوي مولاي الطيب، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي 1896-1964**، مرا: أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الدار البيضاء، المغرب، 2009.

5- القادري أبو بكر، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940**، ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

6- المشرفي محمد بن محمد بن مصطفى، **الحلل البيهية في ملوك الدولة العلوية وعد مفاخرها الغير منتهية**، د.تج، إدريس بوهليلة، ج2، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2005.

7- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية**،ج9، تح :جعفر الناصري و محمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1956.

8- بوعشرين الحسن بن الطيب بن اليماني، **التنبيه المعرب عما عليه الأن حال المغرب**، تق وتص: محمد المنوي، ط1، دار النشر للمعرفة والنشر والتوزيع، الرباط، 1994.

9- ماء العينين بن العتيق، **الرحلة المعينية 1938**، تح: محمد الظريف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.

10- مؤلف مجهول، **المغرب الأقصى مراكش قبل عهد الحماية**، مكتب المستندات والأنباء، المطبعة العربية، 1951.

11- مؤلف مجهول، **تاريخ المغرب "تمحين وتمكين"**، إشراف وتق: محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب، 2011.

❖ **قائمة المراجع:**

1- ابن عبود عبد السلام محمد، **تاريخ المغرب**، ج2، دار الطباعة، تطوان، المغرب، 1957.

2- أفا عمر، **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر التنبهات والتحولات "1830-1920"**، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2006.

3- البارودي عبد الله، **المغرب الإمبريالية والهجرة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

4- التازي عبد الهادي، **الحماية الفرنسية بدءها، نهايتها حسب إفادات معاصرة**، ط1، دار الرشاد، الدار البيضاء، د.س.ط.

5- الجمعي عبد المنعم، **المشرق والمغرب العربي، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013.

6- الجمل عطا الله شوقي وإبراهيم عبد الرزاق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

7- الجمل عطا الله شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث "ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب"**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

8- الحناشي بلقاسم، **الحركات التبشرية في المغرب**، تق: عبد الجليل تميمي، ط1، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريكسية، تونس، 1982.

9- الخديمي علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1910) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، ط2، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1994.

10- الخديمي علال، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851-1947)**، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2006.

11- الخديمي علال، **المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية والداخلية وتحديات العلاقات الخارجية (1894-1912)**، ط1، دار أبي قراق، الرباط، 2009.

12- الخديمي علال، **الموقف الألماني من التدخل الفرنسي في الشاوية**، دار النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991.

13- الرحماني محمد علي ومحمد أمين محمد، **المفيد في تاريخ المغرب**، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.س.ط.

14- الرشيد إسماعيل بن محمد، **جلاد الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب إلى عصر محمد الخامس**، ط1، مطبعة فضالة، المغرب، 1957.

15- الروندة صديق، المهدي المنبهي، **الوزير الشاهد على بداية الأزمة المغربية من 1900 إلى 1903**، مطبعة الرباط نيت المغرب، الرباط، 2006.

16- الشابي مصطفى، **النخبة المخزنية في القرن 19**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995.

17- الصقلي العربي، **مذكرات من التراث المغربي "1906-1933"**، ج5، الرباط، 1985.

18- العقاد صلاح، **المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1959.

19- العقاد صلاح، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة "الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

20- الفاسي عبد الإله، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1812-1830)**، منشورات جمعية رباط الفتح، مطابع الأطلس، الرباط، 1996.

21- الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، تطوان، د.س.ط.

22- الفاسي علال، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

23- الفاسي علال، **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، ط1، مطبعة الرسالة مكتب المغرب العربي،القاهرة، 1948.

24- الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**،ج5، ط1، شركة أناس للطباعة، القاهرة، 2006.

25- المخلوفي محمد الصغير، **بوحمارة من الجهاد إلى التأمر "المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909"**، دار المعرفة، الرباط، 1993.

26- المعريش محمد العربي، **المغرب في عهد السلطان حسين الأول (1873-1894)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

27- المنوني محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج1، مطبعة الأمينة، الرباط، 1973.

28- الناصر عبد الواحد، **التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيوسترتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، مرا: عبد الهادي التازي، مطبعة النيت، الرباط، 1999.

29- بن الصغير خالد، **المغرب وبريطانيا العظمة في القرن التاسع عشر "1856-1886"**، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

30- بن جلون عبد المجيد، **جولات بمغرب أمس**، مكتبة المعارف، الرباط، 1975.

31- بن عبد العزيز عبد الله، **تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة**، مكتبة السلام، الدار البيضاء، المغرب، د.س.ط.

32- بن منصور عبد الوهاب، **قبائل المغرب**، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.

33- بن منصور عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

34- بوشعراء مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب "1280هـ-1863م/1311هـ-1894م"**، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.

35- بياض الطيب، **المخزن والضريبة والاستعمار "1880-1915"**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011.

36- تايلر أ.ج، **الصراع على السيادة في أوروبا "1884-1918"**، تر: كاظم نعمة، جامعة الموصل، العراق، 1980.

37- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

38- حركات إبراهيم، **التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الأقصى خلال قرنين ونصف قبل الحماية**، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994.

39- حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية**، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.

40- داهش محمد علي، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

41- رمضان عبد العظيم، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة**، ج2، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1996.

42- روجرز ب.ج، **تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900**، تر وتع: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

43- روس، إ.دان، **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي "المواجهة المغربية الإمبريالية الفرنسية "1881-1912"**، تر: أحمد بوحسن، مرا: عبد الأحد السبتي، منشورات زاوية، الرباط، المغرب، 2006.

44- زيادي أحمد، **انتفاضة الشاوية سنة 1907 "دراسة وثائق تاريخية وملاحق أدبية"**، ط1، مطبعة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986.

45- سعيد أمين، **الدولة العربية المتحدة تاريخ الاستعمارين الفرنساوي والإيطالي في بلاد العرب**، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.س.ط.

46- سنو عبد الرؤوف، **ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

47- سيمة بهيجة، **العلاقات المغربية الإيطالية "1869-1912"**، طبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2003.

48- سيمو بهيجة، **الإصلاحات العسكرية في المغرب "1844-1912"**، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002.

49- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا(1871-1919)**، تر:محمد حاج مسعود و بالكي،ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007 .

50- شاكر محمد، **التاريخ المعاصر "بلاد المغرب"**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

51- شحانة إبراهيم حسن، **نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت الحماية الإسكندرية**، د.م.ن، د.س.ط.

52- صبحي حسن، **التنافس الأوروبي في المغرب "1884-1904"**، ط1، دار المعارف، مصر، 1965.

53- صبحي حسن، **تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر**، مطبعة التقدم، الإسكندرية، 1973.

54- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر "1815-1919"**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000.

55- عياش ألبير، **المغرب والاستعمار "حصيلة السيطرة الفرنسية"**، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مرا: إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1985.

56- عياش جرمان، **أصول حرب الريف**، تر: محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، 1992.

57- عياش جرمان، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، الدار البيضاء، 1986.

58- غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي "عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر والمغرب"** ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

59- فارس محمد خير، **المسألة المغربية "1900-1912"**، معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961.

60- كريدية إبراهيم، **ثورة بوحمارة "1902-1909"**، زاوية زنقني فوزي وبوزانسي للطبع والنشر، الدار البيضاء، 2013.

61- كنون عبد الله، **مدخل إلى تاريخ المغرب**، ط2، د.م.ن، طنجة، 1951.

62- لاندو روم، **أزمة المغرب الأقصى**، تر: إسماعيل علي وحسين الحوت، مرا: عبد العزيز الأهواني، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.

63- مالكي أحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في الوطن العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994.

64- محافظة علي، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربي "1919-1945"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

65- مرفت أسعد عطا الله، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس "1869-1904"**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005.

66- نوار عبد العزيز سليمان ونعناعي عبد المجيد، **التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

67- هريدي علي ملاح أحمد، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر "1789-1914"**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

68- يونان لبيب رزق، **الحياة الغربية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني "1882-1914"**، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Brestien Serge et Milza Pierre, **l'Allemagne 1870-1970**, Edition Masson, Paris, 1971.

2-Hilde Shuimer, **Papiers Lyauty"XV 3exxesiecles"**, 1er édition, Archives nationales, France, 1990.

3-J.C.Hurewitz, **The Middle East And North Africa in World Politics Documentary Record**, vol 1, 1535-1914, second édition, London, 1975.

4-Jean Louis Meige, **Le Maroc et L'europe 1830-1894**, T3, Presse Universitaire de France, Paris, 1962.

5- Lazrak Rachid, **Le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne**, Casablanca, 1974.

6- Lutskaya.N.S, **Ocherki Naveshet Istroli Marrocco**, Maskva, 1973.

7- Manger, J.B, **Notes sur la Crise Marocaine de 1905**, Revue d'histoire de la Guerre Mondiale, extrait du numéro XII, 1973.

ثانيا: المجلات والجرائد

1- أفا عمر، التواجد الألماني بالجنوب المغربي في نهاية القرن التاسع عشر، كلية الآداب، جامعة محمد الفاسي، العدد 19، الرباط، 1994.

2- التمسماني خلوق عبد العزيز، العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية، دار النيابة، العدد 26-27، طنجة، 1990.

3- الشهابي حسن، الملابسات الدولية وقضية الوحدة المغربية من خلال التاريخ، الوحدة، العدد 16، موريتانيا، 1968.

4- القطعاني فادية عبد العزيز، الحركة الوطنية المغربية (1912-1937)، الجامعية، العدد 16، جامعة بنغازي، فيفري، 2016.

5- بطراوي مصطفى، الموقف الألماني من المسألة المغربية نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20، المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة كلي محند أولحاج، البويرة، المجلد الثامن، العدد 13، 2017.

6- بناني عثمان، السودان الغربي عند ابن خلدون وابن بطوطة، دعوة الحق، العدد 269، أفريل، 1988.

7- بولحية يحي، الصراع السياسي في المغرب قبيل الحماية الفرنسية، أسطور، العدد 2، جويلية 2015، وجدة، المغرب.

8- خورشيد سراب جبار، العلاقات المغربية الألمانية (1912-1956)، المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59، بغداد، العراق.

9- ذهبي عبد الحق، العلاقات الألمانية المغربية ما بين 1912-1966، الحوار، العدد 1437.

10- عبود وليد محمد، النشاط الألماني في المغرب العربي، كلية الآداب، العدد 97.

11- معينيون أحمد، السفير المغربي عبد الكريم بريشة، دعوة الحق، العدد 04، أفريل، 1971.

ثالثا: المعاجم والموسوعات

❖ **المعاجم:**

- نبهان يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

❖ **الموسوعات:**

1- أحمد أحمد مصطفى وعثمان حسام الدين إبراهيم، **الموسوعة الجغرافية "الأنهار، المحيطات، البحيرات، الجبال"**، ج2، ط1، دار العلوم، القاهرة، 2004.

2- الحنوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج3، دار رواد النهضة، بيروت، لبنان، 1994.

3- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، ج7، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.

4- زينب نجيب، **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس**، تق: أحمد بن سودة، ط1، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995.

5- شربل كمال موريس، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998.

فهرس الأعلام

الإسم	الصفحة
أحمد بن موسى	68-47-43-42-41
الأخوين نمور	24
الإدريس	18
إدوارد السابع Edward VII	52
أرتر نيكلسون Arthur Nicolson	44-42-41
أتوفون بسمارك Otto Von Bismarck	73-72-65
ارنست ساتو Ernest Mason Satow	47
إميل موشان Émile Mauchamp	32
البشير	18
الدكالي	69
الرسيوني	57-28-27-26
السعيد	18
الطيبي ابن هيمة	66
المهدي المنبهي	47-44-43
المولى حسن الأول	-17-15-14-12-11-10-9-8-7-6 .68-67-66-65-19-18
المولى عبد العزيز	-27-26-25-23-22-21-19-18-17 -47-46-43-42-40-35-33-30-28 -81-77-68-59-58-57-50-49-48 .86-85-83
المولى محمد بن عبد الرحمن	65
الميجور سبييلسبوري Major	44-42

Spilspury	
بردي كاري Perdicaris	57
بردكارسBord Cars	27
بوحمارة (الروكي)	30-28-26-25-24
بول كامبون Paul Cambon	52
تاتينباخ Tattenbach	73-71-70-69-67
تشارلز إيوان سميث ماكلويد Charles Evan Smith Mackluid	40
تيودور ويبر Théodore Weber	66
ديلكاسيه Delcassé Théophile	56-52
رميو ملموزي Roméo Malmouzi	86
روكستروه Rocksthoho	70
سان أولير Saint-Aulaire	56
سان روني تايلندي Saint René Taillandier	81-59
سولمز Solms	72
سيسيل رودس Cécile Rodes	38
شار جونار Charles Jonnart	32
شارل تيستا Charle Testa	73-66
صنوه محمد	19
طرافراس Travers	67
عبد الحفيظ	77-26
عبد الحكيم التونسي	58-24
عبد السلام التازي	41-18

عبد السلام بن رشيد الحريزي	67
عبد القادر الجزائري	66
عبد الكريم بريشة	19
علي السفيوني	18
علي بوطالب	66
فرانزنومان Franz Neuman	69-68
فريدريك الثاني الكبير Frédéric II le grand	64
فون غوليش Von Gullich	65
فيكتور إيمانويل الثالث Victor Emanuel III	86
فيكتوريا Victoria	52-45-44-40
كرومر Cromer	53
كومبو	53
لاتسدون	53
لورد لانسدون Lord Lansdonne	52
لويس هوبير ليوتي Leyauty Louis Hobert	31
ماء العنين	56-35
محمد الزيدي	13
محمد بركاش	15-14-13
محمد بن المفضل غريط	18
محمد بن حسن	41-25
منصور ملحمة	66
موريس Maurice	72

هاريسHarris	27
هاري ماكلين Harry Maclean	43-42
والدتوزن Waldthausen	67
وليم الأول WilliamI	65
وليم الثاني Willam II	81-73-72-67

فهرس الأماكن والبلدان

الإسم	الصفحة
إسبانيا	9-10-12-15-19-26-28-40-44-55-58-60-64-72-74-79-82-83-85-86
أسفي	66-70
أغادير	27
إفريقيا	29-38-61
ألمانيا	12-47-52-60-61-64-65-66-67-69-72-73-74-75-76-78-79-80-81-82-83-85-86
الإمبراطورية الرومانية	60
إيران	61
إيسلي	9
إيطاليا	12-60-61-72-84-86
البحر الأبيض المتوسط	38-44-46
البرتغال	64-84
الجديدة	50
الجزائر	20-23-26-30-31-32-35-39-46-65-72
الجزيرة الخضراء	83-84-86-87
الجنوب الصحراوي	30-35
الحدود الجنوبية الشرقية	44
الخليج العربي	61
الدار البيضاء	34-48-50-68-73

الرباط	57-35-23
السعيدية	36
السودان الغربي	20
السوس	77-75-49-48-42-41-6
السويد	84
الصومال	30
الصويرة	51-50-49-27
القسطنطينية	54
القنادسة	36
المجر	61
المحيط الأطلسي	38
المغرب	-20-19-18-15-14-12-11-9-6 -32-31-30-29-26-25-24-23-21 -43-41-40-39-38-36-35-34-33 -52-51-50-49-48-47-46-45-44 -64-62-60-58-57-56-55-54-53 -74-73-72-71-69-68-67-66-65 -84-82-81-80-79-78-77-76-75 87-86-85
النمسا	84-61
الولايات المتحدة الأمريكية	84-15-10
اليابان	61
باريس	60-55-35
برلين	74-73-66
بريطانيا	-40-39-31-28-15-13-12-10-6

	-53-52-51-49-47-46-45-44-43 86-84-83-79-72-62-55-54
بشار	36
بلاد الشاوية	34
بلجكا	84
تطوان	56-49-9
تونس	51-39-29-26
ثنية ساسي	30
جبل طارق	-65-54-48-46-45-44-42-39-10 73-
روسيا	84-61
سبتة	55
سلا	57
شنقيط	56
طرفايا	20
طنجة	-45-44-42-41-39-27-24-14-13 -66-65-64-57-56-53-50-49-47 -83-82-81-77-76-72-71-70-69 86
فاس	-69-66-57-55-40-23-17-10-9 81-71
فاشودة	52
فرنسا	-20-19-15-14-13-12-10-9-6 -34-33-31-30-29-28-26-24-21 -52-51-49-45-44-40-39-36-35

	-62-61-60-59-58-56-55-54-53 -84-83-82-80-79-77-75-74-72 87-85
قبائل أولاد جرار	35
قبائل أولاد منيع	35
قناة السويس	54
لالامغنية	30
لندن	73-53-51-49-46-44-35
ليبيا	60
مدريد	84-82-72-19-15
مراكش	81-75-62-33-20-8
مصر	62-54-53-52
مضيق البوسفور	61
مضيق الداردارين	61
مكناس	9
مليلية	55-47
منطقة الريف	27
هامبورغ Hambaurg	72
هولندا	84-71
وجدة	36-34-33-32-31

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-د
مدخل: المغرب الأقصى في عهد المولى حسن الأول (1873-1894م)	
1- الأوضاع السياسية	07
2- الأوضاع الاقتصادية	08
3- الأوضاع العسكرية	09
4- الأوضاع الاجتماعية والثقافية	11
5- العلاقات الدبلوماسية	12
الفصل الأول: المغرب الأقصى في عهد المولى عبد العزيز(1894-1907)	
1 – بيعة المولى عبد العزيز	17
1-1 بيعة المولى عبد العزيز	17
1-2 حكم الوزير أبا أحمد بن موسى 1894-1900	18
1-3 حكم المولى عبد العزيز 1900م-1907	21
2- التمردات الداخلية والضغوطات الخارجية	24
2 -1 التمردات الداخلية	24
2-1-1 تمرد بوحمارة	24
2-1-2 تمرد الرسيوني 1903	26
2- 2 الضغوطات الخارجية	28
2-2-1 السياسة المالية الأجنبية	28

2-2-2 التوسع الفرنسي في الجنوب الشرقي واحتلال الدار البيضاء	29
2-2-3 أهم الاتفاقيات المغربية حول مسألة الحدود	35
الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإنجليزية في عهد المولى عبد العزيز (1894-1907)	
1 – العلاقات المغربية الإنجليزية (1894-1907)	38
1-1 دوافع اهتمام إنجلترا بالمغرب الأقصى	38
1-2 العلاقات الدبلوماسية الإنجليزية المغربية (1894-1907)	40
1-3 العلاقات الاقتصادية الإنجليزية المغربية (1894-1907)	46
1-4 العلاقات الاجتماعية الإنجليزية المغربية (1894-1907)	50
2- التسوية الإنجليزية للمسألة المغربية (1904-1907)	51
2-1 الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي 1904	51
2-2 أهم بنود الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904 "الجزء الخاص بالمغرب الأقصى"	53
2-3 ردود الفعل المغربية على الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني 1904	56
2-4 ردود فعل الأطراف الدولية من الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي	59
الفصل الثالث: العلاقات المغربية الألمانية (1894-1907)	
1 – بداية العلاقات المغربية الألمانية	64
1-1 العلاقات الدبلوماسية المغربية الألمانية	64
1-1-1 في عهد المولى حسن الأول 1873- 1894	64
1-1-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894-1907	68
1-2 العلاقات الاقتصادية المغربية الألمانية	72
1-2-1 في عهد المولى حسن الأول 1873 – 1894	72
1-2-2 في عهد المولى عبد العزيز 1894- 1907	75
2- موقف ألمانيا من المسألة المغربية 1904- 1906	79
2-1أزمة أغادير الأولى 1904	79

فهرس الموضوعات

2 -2 زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة 1905	81
2 -3 مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906	83
الخاتمة	90
الملاحق	93
قائمة البيبيوغرافيا	100
فهرس الأعلام	110
فهرس الأماكن والبلدان	115
فهرس الموضوعات	120